جامعة مولود معمري – تيزي وزو –
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية
مدرسة الدكتوراه في القانون و العلوم السياسية



# التهيئة الإقليمية في الجزائر في إطار التعاون اللامركزي ما بين 1980- 2012.
# دراسة لحالتي تعاون جزائري – أوروبي.

**مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية**

**التخصص: التنظيم والسياسات العامة.**

**إعداد:**
عليان رادية

**إشراف:**
أ. د/عمر بغزوز

**<u>لجنة المناقشة</u>**

– الأستاذ الدكتور كاشير عبد القادر: أستاذ التعليم العالي، جامعة مولود معمري..... رئيسا

– الأستاذ الدكتور عمر بغزوز: أستاذ التعليم العالي، جامعة مولود معمري ....مشرفا ومقررا

– الدكتور دريس شريف: أستاذ محاضر "أ"، جامعة الجزائر 3................ عضوا ممتحنا

**تاريخ المناقشة 2015/02/05**

# الإهداء

أهدي ثمرة جهدي هذا إلي رمز التضحية، العطاء، الوفاء والصبر أمي الغالية أطال الله في عمرها.

إلى أخواني وأخواتي: حكيم، زياد، ميشال، غانية، سامية، حسينة وزوجها توبي.

أبناءهم : ليية، ليزة، إميلية، أسلاس وليزيان.

إلى جميع الأصدقاء خاصة وهيبة و جميلة.

# شكر وعرفان

خالص الشكر وأتم العرفان للمشرف الأستاذ الدكتور **عمر بغزوز** على الإهتمام والتوجيه طيلة مرحلة الإنجاز.

كذلك الأستاذ الدكتور عبد القادر كاشر و الدكتور دريس شريف .

كما أتوجه بالشكر إلى كل من تبادلت معه الأفكار و أبدى لي المساعدة في إنجاز هذا العمل و أخص بالذكر السيد **مصطفى مشيش** والسيد **أحمد فريد** و**عيبش إسماعيل**.

كذلك الأستاذة **سايل مليكة**، الأستاذ **سي بشير**، الأستاذة **عكاش فضيلة.**

الشكر موصول كذلك لكل للأساتذة الأفاضل الذين أشرفوا على تأطيرنا خلال كل مراحل الدراسة.

وأقدم أصدق التشكرات لكل زملاء وزميلات الدراسة: هادية، فازية، ياسمين، فازية، يونس، نسيم، رابح وباديس.

**رادية عليان**

# خطة البحث

**مقدمــــــة**

## الفصل الأول

## مدخل مفاهيمي للتهيئة الإقليمية والتعاون اللامركزي

المبحث الأول: ماهية التهيئة الإقليمية

المبحث الثاني: ماهية التعاون اللامركزي

المبحث الثالث: التعاون اللامركزي من أجل تنمية مستدامة للأقاليم

خلاصة واستنتاجات الفصل الأول

## الفصل الثاني

## التهيئة الإقليمية في الجزائر في إطار التعاون اللامركزي الفرنسي- الجزائري

## ما بين 1980 إلى 2012.

المبحث الأول: مراحل التهيئة الإقليمية في الجزائر

المبحث الثاني: العلاقات التعاونية اللامركزية الفرنسية- الجزائرية بين 1980 إلى 1998 وموقع التهيئة الإقليمية منها

المبحث الثالث: المشاريع التعاونية اللامركزية الفرنسية-الجزائرية من 1999 إلى 2012 وموقع التهيئة الإقليمية منها

خلاصة واستنتاجات الفصل الثاني

## الفصل الثالث

## دراسة لحالتي تعاون بين ولاية الجزائر ومرسيليا، جمعية تاجماعث نجبلة والإتحاد الأوروبي.

المبحث الأول: تقديم مشروع ترميم كنيسة سيدة إفريقيا بين ولاية الجزائر ومرسيليا

المبحث الثاني: مشروع ترميم وتهيئة قرية جبلة (الإتحاد الأوروبي وجمعية تاجماعث نجبلة)

خلاصة واستنتاجات الفصل الثالث

**خاتمة عامة**

# مقدمـــــة

شهدت العلاقات الدولية بعد الحربين العالميتين حراكا قويا نتيجة للتطورات الإقتصادية والإجتماعية، والتى صاحبها فتح الحدود فيما بين الدول نتيجة إتساع المبادلات التجارية والخدماتية. إذ أن معظمها إتجهت نحو التكتلات وذلك لأجل تسهيل مختلف التبادلات التى من شأنها تطوير إقتصاديات هذه الدول بغية الوصول إلى تعزيز وتقوية إقتصاديات الدول الأعضاء وتوسيع نفوذها إجتماعيا،إقتصاديا وثقافيا.

لقد إنعكست هذه التطورات على دور كل من الدولة والجماعات المحلية التي تمثل فيه هذه الأخيرة الوحدات الأساسية للحكم والإدارة في كثير من الدول. كما شهدت كذلك إهتماما متزايدا بموضوع اللامركزية بأبعادها السياسية، الإدارية، الإقتصادية والمالية. ذلك توسيعا لمشاركة المواطنين وتقليص أدوار الدولة التى تسيطر فيها الإدارة المركزية على مجمل السلطات المختلفة من خلال الإعتماد على التسيير المركزي وعلى مستوى كل الإقليم. لذلك قامت بانتهاج سياسة لا مركزية من خلال إعطاء قدر ممكن من الإستقلالية لجماعاتها الإقليمية والحركات الجمعوية وتفويضها بعض الصلاحيات التى من شأنها تحقيق التنمية المحلية.

كما سحبت كذلك ظهور موجتين مختلفتين من القوى على الساحة الدولية بين الشرق والغرب، سيطرت فيه هذه الأخيرة على القرارات الدولية. في الحين بقيت البلدان النامية رهينة للأوضاع التي خلفتها الحرب مما جعلها تابعة للبلدان المتقدمة خاصة اقتصاديا. هذا ما دفع بهذه الأخيرة إلى خلق ممارسة جديدة لأجل مساعدة البلدان النامية على النهوض الإقتصادي الذي تتم من خلال تمويل البرامج الإستثمارية وتقديم المساعدات التقنية والفنية وتحويل المعارف بين الجهات اللامركزية لهذه الدول وهو ما يطلق عليه بالتعاون اللامركزي.

يعتبر الإقليم أهم الممتلكات الطبيعية الذي تزخر به الدول، فرغم كونه مختلف ومتباين من منطقة الى أخرى ومن دولة الى أخرى،إلا أنه بقي يعتبر أهم مصدر قوة الدولة ومنبع للثروات المختلفة ومكان ممارسة وتنفيذ الأنشطة والمشاريع التى تسطرها، والمتعلقة أساسا بالجانب الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي.

فقد أدرك الانسان منذ القديم تنظيم هذه الاقاليم نظرًا لأهميتها، يظهر ذلك من خلال قيام الحكام في تلك الفترات ببعض الأشغال والإنجازات التى من شأنها تدعيم أماكنهم وبقائهم في السلطة وهو ما

تشهد به تاريخ البشرية من خلال مختلف البنايات والمدن التى بقيت أثارها الى حد الأن ولا شك أن أحسن مثال على ذلك الأهرامات المصرية. لكن مع الثورة الصناعية وما صاحبها من تغيرات مجالية ومشاكل إقليمية، دفع بالمختصين للإلحاح إلى ضرورة تهيئة الإقليم كونه يشكل إحدى الرهانات الكبرى لتحقيق التنمية.

يعتبر مصطلح التهيئة الإقليمية حديث النشأة في الجزائر. ففي الفترة الإستعمارية كانت كل المشاريع المتعلقة بالتهيئة في يد المستعمر، التى كان يهدف من خلالها النظام الفرنسي إلي البحث عن مصادر للمواد الأولية وسوق لمنتجاته .

بعد الإستقلال إعتمدت الدولة على الأسلوب المركزي للتهيئة الإقليمية كما هو الحال لجميع المجالات. لكن بعد سنة 2000 اكتشفت أن الأسلوب القديم للتهيئة تعتريه الكثير من النقائص ما دفع بها الى الاعتماد على الفواعل اللامركزية لتفعيل برامج ومخططات التهيئة وذلك تعاونا مع نظيرتها الأجنبية.

بالتالي تهيئة هذا الإقليم ضرورة أساسية و احدى الرهانات الكبرى لتحقيق التنمية. و يعتبر التعاون اللامركزي آلية من آليات إحداث تهيئة إقليمية فعالة و ذلك بإشراك فواعل محلية كفئ و متخصصة.

فدراسة وتحليل موقع التهيئة الإقليمية في الجزائر في ظل هذه العلاقات التعاونية اللامركزية هو ما ستكشف عنه هذه الدراسة مع التركيز على العلاقات اللامركزية جزائرية– الأوروبية.

**أهمية الدراسة:**

- يأتي الموضوع بأهمية بالغة والتى يعني بها كل من موضوع التهيئة الإقليمية والتعاون اللامركزي كونهما أكثر المواضيع إثارة للنقاش سواء على المستوى الوطني، الإقليمي أو الدولي.
- إبراز مميزات الإقليم في الجزائر، أهم مراحل تهيئته ومختلف الفواعل المتدخلة في هذه العملية.
- التعرف على أهم الفواعل التحت دولاتية الجزائرية التي تتعاون مع نظيراتها الأجنبية والمتعلقة أساسا بالمتغير الإقليمي.
- إظهار العقود التعاونية المبرمة ومدى تأثيرها في التهيئة الإقليمية.
- إظهار موقع التهيئة الإقليمية في ظل التعاون اللامركزي الأورو-جزائري وبالأخص الفرنسي-الجزائري.

**مبررات اختيار الموضوع:**

- **المبررات الموضوعية:**

إن الأسباب الموضوعية متعلقة بطبيعة الموضوع من حيت حداثته سواء على الصعيد الدولي وبالأخص الوطني وأهميته، خاصة أن مجاله يشكل واقعنا الذي نعيش فيه، مما يدفعنا الى دراسته والتعرف عليه وعلى كل الظروف التى يتم فيها اللجوء إلى التعاون اللامركزي من قبل الفواعل التحت قومية.

كما تكمن الأهمية كذلك في إبراز مدى مساهمة التعاون اللامركزي في التهيئة الإقليمية في الجزائر.

- **المبررات الذاتية:**

-إهتمامنا وميلنا الى البحث في المواضيع المرتبطة بالجماعات المحلية بحكم أني موظفة في البلدية.

-إلى جانب ذلك الرغبة التى تدفعني الى تقديم عمل متواضع يساهم في النقاشات الواسعة في هذا المجال.

**أهداف الدراسة:**

إن الأهداف المرجوة من خلال هذه الدراسة تكمن فيما يلي:

- التعرف على مختلف الفواعل الإقليمية والدولاتية التى تتعامل مع الجماعات المحلية الجزائرية أو الحركات الجمعوية المشاركة في تنفيذ وتطبيق هذه المشاريع والمخططات على أرض الواقع مع إبراز أهم الجوانب المساعدة على قيام التعاون بينها.
- إبراز المكانة التي أولتها الدولة لسياسة التهيئة الإقليمية وللتعاون اللامركزي.
- إعطاء تقييم لسياسة التهيئة الإقليمية والتعاون اللامركزي في الجزائر.

**أدبيات الدراسة:**

تعتبر دراسة موضوع التهيئة الإقليمية في الجزائر من الدراسات الأكاديمية الجديدة، خاصة إذا ما تم ربطها بالتعاون اللامركزي. فالتداخل بين هذين المتغيرين يزيد من تعقيد الدراسة لا سيما فيما يخص الإجراءات القانونية، الفواعل المتدخلة، العراقيل ..... كما أن ما يوجد من الدراسات في هذا المجال ضئيلة جدا وأغلبيتها ركزت على متغير واحد فقط ، إما التهيئة الإقليمية أو التعاون اللامركزي.

ومن أهم الدراسات التى تناولت هذا الموضوع، مجموعة من الكتب والأطروحات الجامعية من أبرزها نذكر ما يلي:

- كتاب – **بوكرزازة حسني**– " **Décentralisation et aménagement du territoire en Algérie : cas de la wilaya de Skikda.**" الصادر سنة 1991[1]. تناول فيه الباحث وأبرز دور الهيئات اللامركزية أي الجماعات المحلية من البلدية والولاية في التهيئة الإقليمية في الجزائر وأهم المخططات التي ترتكز عليها في عملية التهيئة والتي أسقطها فيما بعد على ولاية سكيكدة.

- كتاب **أحمد تسا**[2] " **Algérie: histoire d`une construction spatiale 1960-2004**" الذي قدم فيه الباحث دراسة عن الإقليم الجزائري ومختلف مراحل تهيئته وأهم المخططات التي بادرت بها الدولة للتوصل إلى تنظيمه وتهيئته لأجل تحقيق الأهداف المسطرة.

1- Hosni BOUKERZAZA, **Décentralisation et aménagement du territoire en Algérie : cas de la wilaya de Skikda**, Alger, OPU, 1991.
2- Ahmed TISSA, **Algérie histoire d`une construction spatiale 1960-2004**, Paris, édition publisud, p1.

- كتاب صدر من قبل **وزارة التهيئة الإقليمية** تحت عنوان "**Demain l`Algérie**"[1] سنة 1995 الذي تناول مختلف مراحل تهيئة الإقليم في الجزائر، أهم المؤسسات المتدخلة في ذلك ومختلف المشاكل التي تهدده.

هذا فيما يخص الكتب، أما فيما يخص الدراسات غير المنشورة نجد:

- أطروحة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية **لهاشمي نعيمة** بعنوان " **La coopération internationale entre collectivités locales : une nouvelle approche du développement local**" سنة 2003[2]. وهنا ركزت على نوع من التحليل النظري لأسباب اللجوء الى التعاون الدولي بين هذه الجماعات المحلية ومدى مساهمة كل ذلك في التنمية المحلية.

– أطروحة دكتورا علوم سياسية ل **دريس شريف**[3] بعنوان" **La coopération décentralisée euro-méditerranéenne : le cas de la région PACA avec Alger**" التي درس فيها العلاقات اللامركزية للجماعات المحلية في المتوسط، مقارنة تشريعاتها وأسباب تعاونها والتي أسقطها في الأخير على التعاون اللامركزي بين ولاية الجزائر و مدينة مرسيليا بمقاطعة باكا.

لكن جل هذه الدراسات ساهمت في جزء معين وأهملت جزء آخر. ولكن الجديد في هذه الدراسة يكمن في محاولة إعطاء نظرة عن برامج التهيئة الإقليمية التى تم إعتمادها في الجزائر مع الأخذ بعين الإعتبار متغير التعاون اللامركزي أي ما تم تنفيذه بالتعاون مع الفواعل الأجنبية.

- **إشكالية الموضوع:**
- في ظل الإهتمام الكبير الذي تحضى به التهيئة الإقليمية في الجزائر خاصة مع نهاية التسعينات، الذي تزامن مع تحسن الأوضاع الاقتصادية و خاصة الأمنية. أفرز ذلك تطورا للعلاقات الثنائية الجزائرية– الفرنسية مما جعل الجزائر قبلة لاستقطاب البرامج التعاونية اللامركزية.

**فما مدى تأثير هذه العلاقات التعاونية اللامركزية الجزائرية –الأوروبية على برامج التهيئة الإقليمية في الجزائر ما بين 1980 إلى غاية 2012 ؟**

1 - Ministère de l'aménagement du territoire et du tourisme, **Demain l'Algérie**, Algérie, sans maison d'édition, 1995.

2- Naima HACHEMI, **La coopération internationale entre collectivités locales :** une nouvelle approche du développement local, le cas de la commune de LNI et Saint Denis, mémoire de magister, UMMTO, département de sciences économies, 2003.

3- Chrif DRIS, **La coopération décentralisée euro-méditerranéenne : le cas de la région PACA avec Alger**, Thèse de Doctorat, Université d`Alger, département des sciences politiques, 2010.

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية والتى يمكن حصرها فيما يلي:

1- ما طبيعة العلاقة الموجودة بين التهيئة الإقليمية كأحد مؤشرات التنمية والتعاون اللامركزي؟
2- ما مدي مساهمة التعاون اللامركزي الفرنسي الجزائري في تنشيط برامج التهيئة الإقليمية في خضم إنتعاش هذه الأخيرة في الجزائر؟
3- يعتبر كل من مشروع التعاون بين ولاية الجزائر ومارسيليا ومشروع جمعية ثاجماعت نجبلة والإتحاد الأوروبي من بين مشاريع التعاون اللامركزي في الجزائر فما مدى تأثير هذين المشروعين على التهيئة الإقليمية في الجزائر؟

- **حدود المشكلة**

**الإطار الزماني:** سنحاول حصر دراستنا زمنيا مع بداية الثمانينات إلى غاية 2012، وذلك لعدة أسباب منها:

- ظهور أول عقد تعاون لامركزي في الجزائر بين ولاية الجزائر ومرسيليا سنة 1980.

- إرتفاع عدد العقود التعاونية اللامركزية التي أبرمتها الفواعل اللامركزية الجزائرية خاصة في مجال التهيئة الإقليمية وبالأخص بعد سنة 1999.

- إستحداث كذلك وزارة التهيئة الإقليمية، البيئة والسياحة سنة 2000. هذا ما يبرز الرغبة الفعلية للسلطات في تهيئة الإقليم الجزائري.

- ظهور رغبة السلطات الجزائرية في تهيئة الإقليم التي ترجمت في قانون (01-02) الصادر سنة 2001 المتعلق بالتهيئة الإقليمية والتنمية المستدامة للأقاليم وقانون (10-02) الصادر سنة 2010 المتضمن مصادقة على المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية.

- **الإطار المكاني:**

فيما يخص الاطار المكاني، فإن الدراسة تنصب على الجزائر.

- **فرضيات الدراسة**

إن معالجة إشكالية الدراسة يجعلنا ننطلق من فرضية أساسية مفادها:

- **الفرضية الرئيسية:**

هناك علاقة إرتباطية إيجابية بين تطور الشراكة الأورو- جزائرية وبين إقامة عقود لامركزية وتفعيل التهيئة الإقليمية في الجزائر.

تندرج تحت سياق هذه الفرضية فرضيات جزئية والمتمثلة فيما يلي:

- **الفرضيات الثانوية:**

1- تؤثر العلاقات التعاونية اللامركزية بشكل إيجابي على التهيئة الإقليمية.

2- ساهمت العلاقات التعاونية اللامركزية الجزائرية الفرنسية في تفعيل برامج التهيئة الإقليمية في خضم إنتعاش هذه الأخيرة في الجزائر.

3- ساهم كل من مشروع ولاية الجزائر وتاجماعث نجبلة في تحسين برامج التهيئة الإقليمية في الجزائر.

- **منهجية الدراسة:**

تتطلب هذه الدراسة الإستعانة ببعض المناهج المناسبة الضرورية لدراسة مثل هذه المواضيع وفي هذه الدراسة تم التركيز على:

**1-المنهج التاريخي** : إن المنهج التاريخي يمد الباحث في دراسة الظواهر الماضية التي ولدت في ظروف زمنية سابقة، فلا يقف الباحث عند هذا الحد بل تكون له مقدرة تفسيرية وهذا لإعطاء صورة حقيقية عن الموضوع المراد دراسته [1] وإنطلاقا من كل هذا، إستخدمنا المنهج التاريخي لإظهار مراحل تهيئة الإقليم في الجزائر خلال الفترة الإستعمارية وبعد الإستقلال ومختلف مراحل إبرام العلاقات التعاونية بين الفواعل اللامركزية الجزائرية ونظيرتها الأجنبية.

**2-المنهج المقارن:** تعد المقارنة المجال الخصب لكثير من المفكرين والكتاب والنقاد فالباحث عندما يقارن بين الظواهر فهو يبحث عن العناصر المسؤولة عن التشابه أو الإختلاف ، ولكي يتم ذلك لابد من الإستعانة بالمنهج المقارن على أساس من العلمية فالكثير من الدراسات الآن تعتمد على هذا المنهج [2]. لهذا إعتمدنا بالأساس عليه من خلال مقارنة مشاريع وبرامج التهيئة الإقليمية المعتمدة في الجزائر ومقارنتها ببعض الدول.كذلك مقارنة التشريعات والقوانين فيما يخص التعاون اللامركزي.

---

1- عمار بوحوش،محمد الذنيبات، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**،الجزائر:المؤسسة الوطنية للكتاب،1995، ص 308.

2- محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي**، الجزائر: دار هومة، 2007، ص56.

**3-منهج دراسة حالة:** هو طريقة للبحث يتم التركيز فيها على حالة معينة تتم دراستها وقد تكون هذه الحالة نظاما أو فردا أو جماعة أو مجتمع أو مؤسسة.و تكون دراسة هذه الحالة بشكل مستفيض يتناول كافة المتغيرات والظواهر المرتبطة بها، وتناولها بالوصف الكامل والتحليل[1]. تم ذلك بالإسقاط في هذه الدراسة على حالتي التعاون اللامركزي التي تمت بين ولاية الجزائر وجمعية تاجماعث نجبلة.

- **تقنيات البحث**

1- **المقابلة:** هي عبارة عن محادثة موجهة بين الباحث وشخص أو أشخاص آخرين بهدف الوصول إلى حقيقة أو موقف معين، يسعى الباحث لمعرفته من أجل تحقيق أهداف الدراسة[2]. تم إجراء مجموعة من المقابلات خاصة مع ممثلي البلديات ، الولايات وأعضاء الحركات الجمعوية.

2- **الملاحظة:** هي عملية مراقبة أو مشاهدة لسلوك الظواهر والمشكلات والأحداث ومكوناتها المادية والبيئية، ومتابعة إتجاهاتها، وعلاقتها بأسلوب علمي منظم ومخطط وهادف بقصد تحديد العلاقة بين المتغيرات والتنبؤ بسلوك الظاهرة وتوجيهها لخدمة أغراض الإنسان وتلبية إحتياجاته[3]. تم الإعتماد عليها خلال الدراسة الميدانية التي تبين مختلف سلوكيات الممثلين المحليين و ممثلي الحركات الجمعوية.

- **صعوبات الدراسة:**

صادفت مجموعة من الصعوبات أثناء البحث في هذا الموضوع والمتمثلة فيما يلي :

- رغم وفرة بعض الكتب، المجلات والمذكرات التي تناولت موضوع التهيئة الإقليمية في الجزائر، إلا أن ربط هذا الموضوع بمتغير التعاون اللامركزي فهي منعدمة (حسب المراجع التي إطلعت عليها).

- صعوبة الحصول على المعلومات من قبل ممثلي الجماعات المحلية وبالأخص الحركات الجمعوية التي تقدم مواعيد غير دقيقة أو عدم الإجابة على بعض الأسئلة خاصة المتعلقة بأسباب عدم تنفيذ البرامج.

- عدم التمكن من الحصول على تربصات على مستوى الوزارات، خاصة وزارة الداخلية كونها الإدارة المركزية الأولى المعنية بدراسة العلاقات التعاونية اللامركزية.

---

1- بومدين طامشة، **الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية**، ط1، الجزائر: كنوز للنشر والتوزيع،2011 ، ص 104

2- محمد عبيدات وآخرون، **منهجية البحث العلمي والقواعد والمراحل والتطبيقات**، ط2، عمان: دائر وائل للنشر، 1999م، ص55.

3- نفس المرجع، ص76.

- **تقسيم الدراسة:**

قسمت الدراسة إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة.

**الفصل الأول** والمعنون ب: مدخل مفاهيمي للتهيئة الإقليمية والتعاون اللامركزي، قسمناه إلى ثلاث مباحث، **المبحث الأول**: الإطار المفاهيمي للتهيئة الإقليمية، قسمناه إلى ثلاث مطالب. أما **المبحث الثاني**: مفهوم التعاون اللامركزي قسمناه كذلك إلى ثلاث مطالب. و**المبحث الثالث**: التعاون اللامركزي من أجل تنمية مستدامة للأقاليم، أين تطرقنا إلى دراسة العلاقة بين المتغيرين ومدى مساهمة التعاون اللامركزي في التطوير الإقليمي وذلك في أربع مطالب.

أما **الفصل الثاني** جاء تحت عنوان التهيئة الإقليمية في الجزائر في إطار التعاون اللامركزي ما بين 1980 إلى غاية 2012: دراسة التعاون الجزائري– الفرنسي. قسمناه إلى ثلاث مباحث. **المبحث الأول**: مراحل التهيئة الإقليمية في الجزائر. **المبحث الثاني**: العلاقات التعاونية اللامركزية الجزائرية–الفرنسية بين 1980 إلى 1998 وموقع التهيئة الإقليمية منها. **وأخيرا المبحث الثالث** المشاريع التعاونية اللامركزية الجزائرية–الفرنسية من 1999 إلى 2012 وموقع التهيئة الإقليمية منها.

أما **الفصل الثالث** يعتبر كدراسة لحالتي تعاون لامركزي تمت بين ولاية الجزائر ومرسيليا والإتحاد الأوروبي وجمعية تاجماعث نجبلة. تناولنا فيه مبحثين، في **المبحث الأول**: مشروع ترميم كنيسة سيدة إفريقيا (ولاية الجزائر ومرسيليا) و**المبحث الثاني**: مشروع ترميم وتهيئة قرية جبلة (الإتحاد الأوروبي وجمعية تاجماعث نجبلة).

وفي الأخير عرض خاتمة كشفنا فيها عن أهم النتائج والإستنتاجات التي توصلنا إليها من خلال الدراسة.

# الفصل الأول

## مدخل مفاهيمي للتهيئة الإقليمية

## والتعاون اللامركزي

خلفت الحربين العالميتين الأولى والثانية تغيرات عميقة في الساحة الدولية. إذ أصبحت سياسات التهيئة الإقليمية تحتل مكانة في أجندة حكومات مختلف الدول كونها تشكل أكبر رهان إقتصادي وإجتماعي، نظرا لما لها من مميزات وأهداف تؤثر على تنمية وتطوير الإقتصاد الوطني وعلى كافة الأبعاد سواء الإجتماعية، الإقتصادية، السياسية والحضارية. وهو ما جعلها محل اهتمام الخطابات السياسية الرسمية وإستحواذها على أغلفة مالية ضخمة في الخطط والمشاريع المعدة لها.

ونظرا لأهميتها، بادرت الدول بمخططات عدة لتنظيمها وجعلها في الأخير ثروة تساهم في التنمية الوطنية. إذ تم ذلك عن طريق فواعل متعددة مجندة لتحقيق هذه المبادرة خاصة اللامركزية. فاضافة إلى مساعدة هذه الفواعل من قبل المؤسسات المركزية، لجأت إلى التعاون حتى خارج حدودها مع نظيراتها ذلك للحصول على الخبرة والمعرفة والتقنيات الحديثة خاصة مع الدول المتطورة.

# المبحث الأول

# ماهية التهيئة الإقليمية

تعتبر التهيئة الإقليمية من بين أهم النشاطات التي ظهرت في السنوات الأخيرة في معظم الدول. ذلك نتيجة لما أفرزته المخططات السابقة من مشاكل إقليمية، ما دفع بالدول إلى إعادة النظر في طريقة صياغتها للسياسات قصد إعادة الإعتبار لأقاليمها. وهو ما تم من خلال التركيز على خصوصيات الأقاليم المختلفة وإستغلالها بطريقة عقلانية والإستثمار في طاقاتها الكامنة لتحقيق التنمية على مستواها.

## المطلب الأول

## مفهوم التهيئة الإقليمية

قبل تقديم مفهوم للتهيئة الإقليمية لابد من التطرق أولا إلى مفهوم كل من التهيئة والإقليم.

### أولا- مفهوم التهيئة والإقليم

### 1. مفهوم التهيئة

لقد جاء في قاموس " **Le Larousse de poche** " أن التهيئة تعني التغيير أو الإستصلاح لجعل الشيء الذي نهيئه أحسن وأكثر عقلانية[1]. أو هي فن تنظيم المجال بطريقة تجعلها ثمينة ذلك عن طريق الإستخدام الأمثل والعقلاني لليد العاملة والموارد الطبيعية إستجابة للمطالب البشرية[2].

أما قاموس "**Dictionnaire de l`urbanisme et de l`aménagement**" فعرفها على أنها مجموع الأعمال المتداخلة فيما بينها والتى تهدف الى تنظيم السكان، مختلف أعمالهم، البنايات ووسائل الإتصال على مستوى كل الإقليم. فالتهيئة عبارة عن عمل إرادي تهدف من خلاله السلطات العامة لتخطيط المجال، تجنيد الفواعل كالسكان،المؤسسات ،المنتخبين المحليين والإدارات. وبذلك فالتهيئة تتم على مستويات متعددة وتستخدم في مجالات معينة مثل التهيئة الفلاحية، تهيئة السواحل، تهيئة المجال الحضري، أو على مستوى قطاع معين مثل تهيئة الطرقات .....إلخ[3].

---

1- Le Larousse de poche, **dictionnaire de la langue française**, Paris, Edition mise à jour, 2004, p27
2-Mouloud FEKHAR, **Aménagement du territoire: Présentation critique ou vers un nouveau paradigme**, Mémoire de magister, Université d`Alger, Institut des sciences économiques, option : Planification et développement, 1991, p 19.
3- Pierre MERLIN et Françoise CHOAY**, Dictionnaire de l`urbanisme et de l`aménagement**, Paris, presses universitaires de France, 1988, p29.

في الأخير يمكن القول أن التهيئة هي الاستصلاح والتغيير وهو تنظيم خاص تسترشد به الدولة في تنظيم العلاقات بين أقاليمها المتباينة لتحقيق تكافؤ الفرص وتحقيق التوازن بين الأقاليم الذي يتم سواء على المستوى الوطني، الجهوي أو المحلي وفي شتى المجالات والقطاعات.

رغم الإختلاف في التعريفات المقدمة للتهيئة إلا أننا نجدها تتمحور وترتكز على عنصر مهم ألا وهو الجانب الإنساني، حيث جعلت من العنصر البشري الأداة الأساسية والمركزية لعملية التهيئة.

### 2. مفهوم الإقليم

لقد تعددت التعريفات المقدمة للإقليم ولعل أهمها:

تعريف **مدرسة شيكاغو** سنة **1920** حيث ان الإقليم هو: " الرقعة الجغرافية المتميزة بمجموعة من الخصائص التاريخية، الثقافية، الإقتصادية والإجتماعية والذي يسير من قبل مجموعة من السكان وذلك لضمان إنتاجيته وإستجابته لمتطلباتهم الأساسية وهذا ما يجعلهم يدافعون عنه، آخذين بعين الإعتبار حدوده الجغرافية"[1].

أما **صبري فارس الهيتي** فعرفه على أنه " رقعة متميزة من الأرض التى تختلف عن غيرها من المناطق في المظاهر المناخية. قد يكون إقليما نباتيا أو تضاريسيا تتشابه أجزاؤه في الغطاء النباتي أو في مظاهر السطح. ولا شك أن هذه الأجزاء مجتمعة تنعكس على سكان الإقليم وطبيعتهم ونشاطهم الإقتصادي ودرجة رقيهم في سلم التطور الحضاري،كما ينعكس على حاجاتهم ورغباتهم ومطالبهم. كما أن هناك تحديدا آخر لبعض الأقاليم والمتمثلة في الحدود"[2].

كما يعني كذلك المكان الذي يعيش فيه الانسان ويقوم بتغييره لأجل تلبية حاجياته. أو هو المجال الجغرافي الذي له إنتماء قانوني (الدولة) ، مساحة طبيعية (الجبال) أو ثقافي (اللغة)[3]. كما لا يشترط في الإقليم الذي تقوم عليه الدولة أن يكون متصل الأجزاء، بل يمكن أن يكون منفصلا كذلك[4].

أخيرا نقول أن **الإقليم** هو مساحة من سطح الأرض الذي يتميز عن المناطق المجاورة له بمجموعة من الخصائص الطبيعية (التضاريس، المناخ، النباتات)، البشرية (الكثافة والنشاط....)، الاقتصادية

1- Ahmed TISSA, **Algérie : histoire d`une construction spatiale 1960-2004**, Paris, édition publisud, p1.

2- فارس الهيتي صبري، **التخطيط الحضري**، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2008، ص ص 20- 21.

3-Roger BRUNET et autres, **les mots de la géographie** : dictionnaire critique, Montpellier, édition Reclus, 1992, p20.

4- ناظم عبد الوحيد الجاسور، **موسوعة علم السياسة**، الطبعة الأولى، الأردن، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004، ص73.

(الثروات الطبيعية مثل المعادن ومصادر الطاقة، والنشاط الإقتصادي كالزراعة، الصناعة والتجارة). بهذا يشكل الإقليم وحدة مكانية له خصوصياته التى تميزه عن ما يجاوره.

### 3. تعريف التهيئة الإقليمية

لقد قدمت مجموعة من التعاريف للتهيئة الإقليمية ،فرغم اختلاف الزوايا التى تناولت مفهوم الإقليم إلا أنها تتقارب فيما بينها ولعل أهمها تتمثل فيما يلي:

عرفه **جون جيراردون** على أنها : الطريقة التى تتدخل بها السلطة لأجل تنظيم الإقليم في أي مجتمع[1]. أما حسب "**Roger BRUNET**" فإنها تعني الفعل والتطبيق "L`action et la pratique" لتنظيم إقليم بلد معين وبنظرة إستشرافية للسكان ولأنشطتهم، التجهيزات ووسائل الإتصال التى يمكنهم إستعمالها، مع الأخذ بعين الإعتبار العراقيل الطبيعية، البشرية، الإقتصادية وحتى الإستراتجية وهذا لتمكين الأفراد من ممارسة أنشطتهم وإقامة علاقات إقتصادية أكثر إنسجاما وتلاؤما.

كما تعرف على أنها عبارة عن علم وفن وتقنية تنظيم مجال معين في دولة ما وبنظرة إستشرافية للسكان، مختلف أعمالهم، وسائل الإتصال التى يمكن أن يستعملوها مع الأخذ بعين الإعتبار العراقيل الطبيعية، البشرية، الإقتصادية وحتى الإستراتجية[2]، أما **أحمد تسا** فعرفها على أنها تعني فن تنظيم المجال وذلك لإستقطاب النشاطات الاقتصادية، الرأسمال والسكان. فهى تبحث في إعادة بناء أحسن ومنظم للمجالات والتوزيع العادل والمناسب للمؤسسات لأجل تطوير الإقليم الذي يضمن الإستغلال الأمثل والعقلاني للموارد الطبيعية التى تمتلكها الدولة مع إعطاء قيمة وأهمية للمناطق غير المتطورة[3].

أو هي مجموع الأعمال أو التقنيات التى تهدف إلى تنظيم الإنتاجية المادية والبشرية في مجال معين. كما تعني الرغبة في إعادة تنظيم المجال وإعطاءه قيمة وأهمية والتأثير عليه بطريقة إيجابية من خلال الإستغلال العقلاني للوسائل المتاحة واليد العاملة والموارد الطبيعية بهدف الإستجابة للمتطلبات البشرية[4].

---

1-Jean GERARDON, **Politiques d`aménagement du territoire**, Paris, éditions ellipses, 2008, p3.
2-Pierre MERLIN et Françoise CHOAY, **Dictionnaire de l`urbanisme et de l`aménagement**, op-cit, p30.
3- Ahmed TISSA, **Algérie: histoire d`une construction spatiale 1960-2004**, op-cit, p 75.
4- Mouloud FEKHAR, **Aménagement du territoire,** op-cit, p20

تعني كذلك البحث في المجال الجغرافي لبلد ما من خلال التوزيع المنظم للسكان حسب الموارد الطبيعية والوظائف الاقتصادية[1]. فهي شاملة ومسيرة بمختلف السياسات الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية والإيكولوجية كما تأخذ بعين الإعتبار كل المواضيع المتعلقة بالسكان، المجال والوقت والتي ترتكز على كل الإستراتجيات المقدمة على المستوى الوطني والإقليمي وتوضح كل النشاطات التي تضمن التوازن والتطوير الإقليمي[2].

في الأخير يمكن تقديم تعريف شامل و موحد للتهيئة الإقليمية وهو التعريف الذي قدمه الدكتور **تيجاني بشير** والذي مفاده أن:

"التهيئة الإقليمية، هي الإرادة العمومية لتنظيم المظاهر الجغرافية، البشرية والإقتصادية في الوسط لتحقيق التوازن بين الأماكن والتنظيم الشمولي الموجه لإسعاد السكان وتوفير الشغل والإيواء والخدمات العمومية لهم، من خلال إنجاز الهياكل المتطلبة وإستغلال الثروات الطبيعية المتوفرة للحفاظ على التراث التاريخي في بيئة إيكولوجية نظيفة[3]**.**

أما فيما يخص **موضوع التهيئة الإقليمية** فأهم مضامينه تكمن في ضمان الاستجابة لحاجيات المواطنين والتوزيع العقلاني للنشاطات الإقتصادية على كافة الإقليم الوطني لأجل تقوية العلاقة بين المناطق الإقتصادية والأعوان الإقتصاديين والخلق العقلاني للأقطاب التنموية والصناعية وإعادة تهيئة المناطق المحرومة[4]. كما يمكن أن يكون موضوع التهيئة الإقليمية هو تقسيم العمل والعلاقات الإنتاجية على مستوى الإقليم لضمان الإستغلال العقلاني للموارد الطبيعية ووسائل الإنتاج، كتقسيم قوى العمل، الهياكل القاعدية والتجهيزات.

أما **الموضوع المركزي** والرئيسي للتهيئة الإقليمية فيكمن في خلق مناطق إقتصادية وتنظيم المجالات التي تعاني الأزمات وتصحيح إختلالات الأنظمة الإقتصادية والسعي لخلق المشاريع والبرامج التنموية.

---

1- Yves MADIOT, **Aménagement du territoire**, 3eme édition, Paris, Edition Armand colin, 1996.p 13.
2-**Definitions and objectives of the regional planning:** sur
http://www.mam-sy.org/userfiles/file/AP2/Draft-Law-Regional-Planning-eng.pdf
3- بشير تيجاني، **التحضير والتهيئة العمرانية في الجزائر**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000، ص 84.
4-Mohamed DAHMANI**, Planification et Aménagement du territoire,** Alger, OPU, 1984**,** p 15.

## ثانيا- خصائص التهيئة الإقليمية وأهم أهدافها

### 1. خصائص التهيئة الإقليمية

تتميز التهيئة الإقليمية بمجموعة من الخصائص والمتمثلة فيما يلي[1] :

أ- **تهيئة إرادية قصدية "Aménagement volontariste "**

إن التهيئة الإقليمية ومنذ القديم، كانت سياسات إرادية نابعة عن رغبة السلطات العمومية ومعبرة لرغبات الدولة، إضافة إلى اشتراك فواعل آخرى مساهمة في تنفيذ هذه السياسة كالجماعات المحلية، القطاع الخاص وغيرها.

**ب- تهيئة لا مركزية "Aménagement Décentralisé "**

عندما نتحدث عن اللامركزية في مجال التهيئة الإقليمية، نقصد بها إعتراف الدولة بهيئات أخرى لامركزية التي تعين عن طريق التشريع بمباشرة عملية التهيئة، مع إمكانية إدخال أطراف وفواعل أخرى في هذه العملية مثل القطاع الخاص والتى تعين عن طريق التشريع. وذلك لتعدد مهام وانشغالات الدولة وبالتالي اعطاء قدر من الإستقلالية لأجهزتها اللامركزية لمباشرة عملية تهيئة أقاليمها.

**ت- تهيئة إختيارية "Aménagement séléctif "**

يتم اللجوء الى الإختيار، لتحديد المجالات التى تتدخل فيها الدولة والتى تبين فيها مختلف أعمالها. لذا فعملية التهيئة يجب أن ترتبط بعدد محدد من المجالات مثل شبكات المياه والطرقات، مع وجوب تحديد أهدافها نظرا لكون الغلاف المالي لأية دولة محددا، فهذا ما يجبرها على اختيار المجالات التى تتدخل فيها.

ث- **تهيئة مرنة و منفتحة "Aménagement souple et ouvert"**

عندما نتحدث عن تهيئة مرنة فهي مرتبطة بعدد الإدارات والهيئات المتدخلة في عملية التهيئة، فمثلا في فرنسا نجد **la DATAR*** وفي الجزائر نجد **L`ANAT****، اضافة للمؤسسات الحكومية التى تم إحداثها لحل مختلف المشاكل المرتبطة بالإقليم. فكلما تعددت وكثرت هذه الإدارات، كلما إرتفعت مرونة تسيير عملية التهيئة وتنظيمها وحل مختلف مشاكلها. وكلما تكون التهيئة مرنة، كلما تكون منفتحة

---

1-Yves MADIOT, **Aménagement du territoire**, op-cit, PP 9-11.

* - DATAR : Délégation pour `l'aménagement du territoire et l`aménagement régional.

** - ANAT : Agence national pour l`aménagement du territoire.

ومؤهلة للعملية الإستشرافية والتى تكون في شكل بحوث وبرامج على المدى الطويل "مثلا التهيئة الإقليمية آفاق 2015 في قانون 1995 بفرنسا" و"آفاق 2025–2030 في الجزائر". وهذه البحوث الإستشرافية يتم تحيينها ومراقبتها لأجل إيجاد الخلل ومختلف العراقيل ومحاولة تصحيحها، كذلك إظهار الأهداف المنتظرة ومختلف القرارات التى يستوجب اتخاذها من قبل السلطة السياسية.

فالنظرة الإستشرافية تعد من أهم خصائص التهيئة الإقليمية، كون البعد الأساسي لها هي الديمومة ،لذا يمكن القول أن التهيئة مرتبطة بالمستقبل كونها تسعى الى إحداث تغيير في المجتمع وعلى المدى البعيد. أما الإنفتاح فهو مرتبط أيضا بكون التهيئة الإقليمية منفتحة على جميع التخصصات القانونية، الاجتماعية، الاقتصادية والجغرافية ........[1].

**2. أهداف التهيئة الإقليمية**

تعتبر التهيئة الإقليمية في كافة الأنظمة الإقتصادية الأداة الأساسية لتحقيق التنمية والتوسع الإقتصادي. تقرر هذه العملية وفي كل الأحوال من قبل السلطات والهيئات العمومية والتي تضمن تقديم المخططات التوجيهية وتمويلها من الخزينة العمومية. أما تطبيقها فيتم باشراك الفواعل الإقتصادية المختلفة.

من بين هذه الأهداف نجد:

حسب **Jean Francois GRAVIER** فإن التهيئة ظهرت بعد سنوات من اللاتوازن واللاتنظيم لإعادة النظر في الإقليم والعمل على إستصلاحه لأجل تحقيق التنمية الإقتصادية والترقية الإجتماعية[2]. كما أنها تسعى إلى تحقيق تطوير متوازن لأغلبية الإقليم لضمان الإنسجام والتناسق بين الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والعمل على ايجاد مختلف السبل لتطوير كل منطقة. كذلك تحقيق توازن الأقاليم عن طريق مخططات تأخذ بعين الإعتبار خصوصيات كل منطقة والتنسيق الشامل لأهداف مختلف القطاعات لأجل تحقيق مبدأ التنظيم الإقليمي[3].

أما الأهداف التي حددها الميثاق الأوروبي فتتمثل فيما يلي[4]:

---

1-Yves MADIOT, **Aménagement du territoire**، op-cit, PP 11-12.

2-Jean François GRAVIER, **L`Aménagement du territoire et l`avenirs des régions Françaises,** Paris, édition Flammarion, 1964, p6.

3- **Definitions and objectives of the regional planning:** Op-cit.

4- Franz KARAZEK**, Charte européenne de l`aménagement du territoire**, Charte de terremolinos, Espagne, 1983, p06.

❖ **التنمية الإقتصادية والإجتماعية المتوازنة للإقليم:** تلعب للتهيئة الإقليمية دورا محوريا في تحقيق التنمية، لذا يجب إعطاؤها إهتماما أكبر، وذلك من خلال تطوير وسائل الإتصال التى تساهم في مراقبة التطور بين المدن الأكثر نموا وتطورا والتى تعرف نموا بطيئا، والعمل بعدها على إنعاش هذه الأخيرة بإقامة الهياكل القاعدية اللازمة لتنمية إقتصادها والتوسيع في نطاق الإستثمار.

❖ **تحسين مستوى المعيشي:** وذلك من خلال توفير السكن والعمل وتطوير المرافق العمومية ومراكز التسلية والحفاظ على الإرث التاريخي والثقافي. كذلك مساهمتها في خلق مناصب الشغل والتجهيزات الإقتصادية والإجتماعية لإشباع الحاجات المختلفة.

❖ **التسيير العقلاني للموارد الطبيعية وحماية البيئة** وذلك من خلال التسيير الأمثل للموارد الطبيعية كالماء، الهواء، الموارد الطاقوية، النباتات والحيونات.

❖ **تحقيق التنمية والتقليص من حدة اللاتوازن الجهوي** من خلال اعادة الإعتبار للمناطق التى تنعدم فيها الموارد الطبيعية وخلق كل ما يلزم لتنميتها[1].

❖ **تصحيح إختلالات شروط معيشة المواطن المرتبطة بالجانب الإقليمي** ونتائج ذلك على الجانب الديمغرافي، الإقتصادي والوظيفي، وسعيها إلى تعويض الخلل الإقليمي والتخفيف من فوارق الموارد المتوفرة بين الأقاليم معينة دون الأخرى مع ضمان المساواة لكل المواطنين في الحقوق على مستوى كل إقليم[2] **و**التوزيع العادل للسكان والنشاطات[3] والتكيف مع التغيرات الاقتصادية وتثمين مختلف الأقاليم[4].

أما الدكتور **تيجاني بشير**[5] فجملها فيما يلي:

- تنظيم سلطة الدولة.
- نشر وتوزيع النشاطات الاقتصادية بطريقة عقلانية.
- تحقيق التكامل الجهوي وتكوين المحيط الاقتصادي الوطني.
- تلبية رغبات الشعب.
- تنمية الدخل القومي والإنتاج الداخلي.

---

1- Pierre MERLIN et Françoise CHOAY, **Dictionnaire de l`urbanisme et de l`aménagement**, op-cit, p30.
2- Yves MADIOT, **Aménagement du territoire,** op-cit, p 13-14.
3-Laurent DAVEZIES, **La république et ses territoires : la circulation invisible des richesses**, Paris, édition seuil, 1986, p109.
4- Jean François DREVET, **Aménagement du territoire ;** union européenne pour le développement régional, Paris, éditions Continent Europe, 1995, p 15.

5–بشير تيجاني، **التحضير والتهيئة العمرانية في الجزائر**، نفس المرجع السابق، ص 37.

- حماية المحيط والبيئة.
- إخراج الأماكن والمناطق المحرومة من العزلة.
- الرفع من الدخل القومي والإنتاج الوطني.

أما على مستوى المناطق غير المتطورة فحسب **محمد دحماني،** فإن الأولوية يجب أن تمنح لسبل القضاء على اللامساواة الإجتماعية وايقاف النزوح الريفي وذلك من خلال خلق أقطاب صناعية وإنتاجية وخلق الشروط الضرورية للتنمية والعمل على تطوير السياسة الإستثمارية[1].

## المطلب الثاني

## تطور التهيئة الإقليمية وأهم مستوياتها

### أولا- تطور التهيئة الإقليمية

إن وجود التهيئة الإقليمية كممارسة ظهر قبل التنظير لها من قبل الإنسان، أي أنها ظهرت كممارسة قبل أن تظهر كعلم. فسياسة التهيئة ظهرت لأول مرة في منتصف القرن العشرين بسبب مخلفات الثورة الصناعية والحربين العالميتين، رغم أن الإنسان كان يهيئ وينظم إقليمه منذ قرون عديدة، بتعبير آخر فإن حقيقة التهيئة سبقت وعي وتفطن الإنسان لها، أي أن العمل سبق الفكرة. وإذا وضعنا مراحل التهيئة على السلم الزمني يمكن إستخلاص ثلاث مراحل أساسية للتهيئة[2]:

**1- عصر ما قبل التاريخ** "**L`age préhistorique** " : إن التداخل بين السلطة والإقليم في هذه الفترة ترك أثاره من خلال الهياكل القاعدية والتجهيزات التي أقامها الإنسان دون أن يكون هناك مخططات أو مشاريع، فالهدف كان سعي الإنسان لضمان العيش لنفسه.

2- **العصر التاريخي أو الكلاسيكي** "**L`age historique ou classique**": وتعود هذه الفترة إلي القرن العشرين أين تفطن الإنسان وأدرك أهمية التهيئة. فالتقدم في الكفاءات والمهارات الإنسانية شجع على إقرار سياسات التهيئة وإستغلال الإمكانيات المتوفرة لتحقيق أهدافها. ما ميز هذه الفترة هو كون الدولة هي الفاعل الوحيد في عملية التهيئة.

1- Mohamed DAHMANI**, Planification et Aménagement du territoire,** op-cit, p 16.
2- Jean GERARDON, **Politiques d`aménagement du territoire,**op-cit, pp 4- 6.

3- **العصر الحالي:** بانتشار العولمة وتبني معظم الدول الإشتراكية سابقا لاقتصاد السوق وللنظام اللامركزي، ساهم في زيادة الإهتمام بالتهيئة الإقليمية وإدخال فواعل أخرى في تنفيذ سياساتها كالجماعات المحلية والقطاع الخاص.

تشترط التهيئة الإقليمية حاليا تعدد الفواعل سواء عامة أو خاصة وتعدد الأقاليم والمشاريع وكل ذلك بهدف تحقيق التنمية المستدامة التي تعتبر أهم هدف من أهداف الألفية[1].

إن التهيئة الإقليمية عبارة عن سياسة جديدة ظهرت لأول مرة مع بداية الثلاثينات في الإتحاد السوفياتي، ثم تطورت في الدول الرأسمالية لتصل بعدها إلي باقي دول العالم الثالث[2]. فانتشار وتوسع هذه العملية كانت خاصة في أوروبا، فقد ظهرت هذه الفكرة بعد صدور كتاب " **Jean Francois GRAVIER**" المسمي بـ: **باريس والصحراء الفرنسية** " **Paris et le desert français**" الصادر سنة 1947 الذي دق ناقوس الخطر بسبب اللاتوازن الإقليمي الذي عرفته فرنسا خلال تلك الفترة، بهجر الأرياف والإستقرار في المدن لكثرة المصانع فيها والتي تستقطب اليد العاملة [3]. فتركيز كل النشاطات السياسية والإدارية في العاصمة باريس أدى إلى تركيز مختلف المؤسسات المالية والمدارس والجامعات ومراكز البحوث والمؤسسات على مستواها وفي المقابل إهمال بقية الإقليم الفرنسي[4].

لذا نادى إلي توزيع أفضل للأفراد والنشاطات والسلطات عبر كل الإقليم الفرنسي والإلحاح على إعتماد سياسة تنظيم إقليمي تخفف الضغط على العاصمة باريس، وبذلك أصبحت هذه التوجيهات تغطي الخطابات السياسية الرسمية. إذ في 1950 قدم وزير البناء والعمران" **Eugène Claudius petit** " المخطط الوطني للتهيئة الإقتصادية وبعدها تم خلق رأسمال وطني للتهيئة الإقليمية في 1950/06/01 وفي 1963 تم إحداث **وكالة التهيئة الإقليمية والتهيئة الجهوية** التي قامت بمتابعة سياسة اللامركزية الصناعية وقامت كذلك بإصدار المخطط التوجيهي للهياكل الكبرى[5].

1- Jean GERARDON, **Politiques d`aménagement du territoire,** op-cit, p.5.

2 - Mohamed DAHMANI**, Planification et Aménagement du territoire**, op-cit**,** p.13

3 - Alain BRUNO, **Dictionnaire d`économie et de sciences sociales**, Paris, éditions ellipses, 2005, p27.

4 - Yves MADIOT, **Aménagement du territoire,** op-cit, p. 1.

5- Pierre MERLIN et Françoise CHOAY, **Dictionnaire de l`urbanisme et de l`aménagement**, op-cit, PP 30-31.

### ثانيا– أهم مستويات التهيئة الإقليمية

إن التهيئة الإقليمية تأخذ مستويات متعددة نذكر منها[1]:

1– **تهيئة فوق وطنية** "**Aménagement supra-national**": وتكون على المستوى الإقليمي، مثلا سياسة تهيئة المجال للإتحاد الأوروبي كما هي محددة في المخطط الأوروبي لتنمية المجال.

2– **التهيئة على المستوى الوطني** "**Aménagement National**": ويتم على مستوى الدولة الواحدة، مثل التهيئة الإقليمية في فرنسا أو الجزائر.

3– **التهيئة على المستوى الجهوي** : "**Aménagement Régional**" تكون التهيئة الإقليمية هنا إختصاصا تشترك فيه مجموعة من الجهات من خلال المخططات الخاصة أو الجهوية.

4– **التهيئة على المستوى الأصغر أو الجزئي :** تتم على المستوى المحلى مثل تهيئة الطرقات[2].

## المطلب الثالث

## وسائل وأدوات التهيئة الإقليمية

### أولا– وسائل التهيئة الإقليمية

هناك مجموعة من الوسائل التى تعتمد عليها مختلف الدول لأجل تنفيذ السياسات التى تقرها في هذا المجال، إذ لا يمكن القول بأنه توجد وسائل تستعمل في جميع الحالات، بل تختلف في نفس الدولة الواحدة من فترة لأخرى ومن دولة الى أخرى وذلك حسب النظام الإقتصادي والإجتماعي المتبع[3]، إذ نجد دول تجسد مخططات ضخمة للتهيئة بينما نجد أخرى تقدم إمكانيات ووسائل محدودة[4].

من بين هذه الوسائل نجد ما يلي:

1- Pierre MERLIN et Françoise CHOAY, **Dictionnaire de l`urbanisme et de l`aménagement**, op-cit, p29.
2- Laurent DAVEZIES, **La république et ses territoires : la circulation invisible des richesses**, op-cit, p 120.
3-Pierre MERLIN et Françoise CHOAY, op-cit, P 32.
4-Joseph LAJUGIE et autres, **Espace régional et aménagement du territoire,** Paris, édition dallouz, 1979, pp 26-27.

1- **الوسائل السياسية:** والتي تتمثل في التوجهات العامة السياسية **و**الإستراتجية والتي يتعين الإعتماد عليها لتحقيق عملية التهيئة.

2- **الإدارة المركزية:** والمتمثلة في الوزارات والأجهزة المختصة فمثلا في فرنسا نجد الوكالة الوطنية و الجهوية للتهيئة الإقليمية التي لها الخبرة و الكفاءة و الدور الأساسي في التنسيق بين الوزارات.

3- **الإدارة اللامركزية:** والتي تتواجد على المستوى الجهوي المحلي كالبلدية والولاية التي تفوض لهما الدولة سلطة إتخاذ قرارات التهيئة.

4- **الوسائل المالية:** المتمثلة في الغلاف المالي الذي تصادق عليه الدولة وتقديمه لأجل مسايرة مختلف أعمال التهيئة مثل الصندوق الوطني لتهيئة وجاذبية الإقليم في الجزائر"**FNAAT**"، أو علاوات التهيئة والتطوير الإقليمي (**PADT**) الموجه للمستثمرين الذين يخلقون، يحافظون ويطورون النشاطات في المناطق المعنية بالتهيئة الإقليمية[1].

5- **الوسائل القانونية:** والمتمثلة في جميع القواعد القانونية التي تساهم في توجيه المؤسسات إلي الإستثمار في المناطق المحرومة أو التي لا تعرف النمو. فمثلا يمكن أن تكمل هذه الوسيلة بعلاوات أو امتيازات مالية للمؤسسات التي تريد الإستثمار في المناطق المحرومة.

6- **الوسائل الجبائية:** التي يمكن أن تتماشى مع أهداف التهيئة الإقليمية والمتمثلة مثلا في إحتمال اعتماد الإعفاء الضريبي المؤقت للمستثمرين[2].

7- **المخططات والبرامج** : كالمخططات الوطنية، الولائية والبلدية[3].

8- **الوسائل البشرية:** تجنيد فرق جديدة في جميع التخصصات كالجغرافيين ،الإقتصاديين والمخططين، كذلك تكوين وتوظيف إطارات مؤهلين للتهيئة الإقليمية.

---

1- قانون رقم 10-02 المؤرخ 29 يونيو 2010 **يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم**، الجريدة الرسمية، العدد 61، صادر بتاريخ 2010/10/21

2- Pierre MERLIN et Françoise CHOAY**, Dictionnaire de l`urbanisme et de l`aménagement,** op-cit, P32.

3- قانون رقم 11-10 المؤرخ في 29 جوان 2010 ج.ر عدد 37 والمتضمن **القانون البلدي** والقانون رقم 12-07 ج.ر رقم 12، المؤرخ في 21 فيفري 2012 والمتضمن **القانون الولائي**.

## ثانيا– أدوات التهيئة الإقليمية

تتطلب التهيئة الإقليمية مجموعة من الأدوات لمسايرة هذه العملية وفي الجزائر عرفت هذه الأدوات مرحلتين كبيرتين، فبعد الإستقلال اعتمدت السلطات على الأدوات الموروثة عن المستعمر من بينها نذكر[1]:

- المخطط العمراني الموجه (PUD) والمخطط العمراني المؤقت (PUP)
- مخطط التحديث العمراني.
- المناطق السكنية الحضرية الجديدة (ZHUN).
- المناطق الصناعية (ZI) ومناطق النشاطات (ZAC).

أما المرحلة الثانية التي جاءت بعد 1990 المسماة بمرحلة التحولات الكبرى والتوجه اللبرالي، تم إصدار أدوات مختلفة من خلال **قانون 29/90 المتعلق بالتهيئة والتعمي**[2] الذي أدرج أداتين أساسيتين هما **مخطط شغل الأراضي** (POS) و**المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير**(PDAU).

أما **قانون 01–20 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة** ركز على مجموعة من الأدوات والمتمثلة في[3] :

1– المخطط الوطني لتهيئة الإقليم
2– المخطط التوجيهي لتهيئة السواحل
3– المخطط التوجيهي لحماية الأراضي ومكافحة التصحر.
4– المخططات الجهوية لتهيئة الإقليم.
5– مخططات تهيئة الإقليم الولائي.
6– تنظيم الخدمات العمومية.
7– مساحات التنمية المشتركة بين البلديات.

---

1– رياض تومي، **أدوات التهيئة والتعمير واشكالية التنمية الحضرية**، مذكرة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، 2006، ص 10.

2– قانون رقم 90–29 المؤرخ في 1 ديسمبر 1990 **يتعلق بالتهيئة والتعمير**،ج ر عدد 52 الصادر في 1990/12/02.

3 – قانون رقم 01–02 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق 12 ديسمبر 2001 **يتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة**، ج.ر عدد 77 الصادر في 2001/12/15

8- البيئة.

9- السلم الترتيبي والحدودي المتعلق بالبيئة الحضرية.

10- المخططات التوجيهية لتهيئة فضاءات الحواضر الكبرى التي تحل محل مخططات تهيئة الأقاليم الولائية والمحددة في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

كما تم أدرج **قانون 02/10** المخطط الوطني لتهيئة الإقليم كأهم أداة للتهيئة الإقليمية[1].

إضافة إلى الأدوات التي تضمنتها القوانين، يمكن كذلك إدراج **التقنيات الكمية** و**المعلومات الإحصائية** والتي تعتبر حسب **محمد دحماني** أساسية لكل المؤسسات المعنية بالتهيئة وذلك لكونها تساعد في التحليل العلمي أثناء إعداد دراسات على الأقاليم، أو على مختلف السياسات الوطنية الإقتصادية والإجتماعية[2].

1- **التقنيات الكمية:** فهي تسمح بالتعرف على نسبة توزيع السكان على المستوى الإقليمي، تطوره ومناطق تركيزه، كما تساعد في التعرف على الخصوصيات البشرية والتقنية لكل منطقة، إضافة إلى تطور اليد العاملة النشيطة وتوزيع النشاطات سواء على المستوى القطاعي أو الجهوي.

2- **المعلومات الإحصائية:** التي يتم الحصول عليها عن طريق الإحصائيات الوطنية ومختلف التحقيقات أو البيانات. يعتمد عليها المخططون والمهيؤون في هذا المجال أثناء إعداد المخططات والبرامج والسياسات الوطنية.

فلا يمكن أن تتم عملية التهيئة دون الإعتماد عليها، سواء تعلق الأمر بعدد السكان أو بمختلف النشاطات وغيرها من المعلومات الأخرى.

---

1- قانون رقم 10-02 المؤرخ في 29 يونيو 2010 **يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم**، مرجع سبق ذكره.

2- Mohamed DAHMANI, **Planification et Aménagement du territoire,** op-cit, pp.17-18.

# المبحث الثاني

# ماهية التعاون اللامركزي

اقتصرت العلاقات الدولية منذ القديم على الأجهزة المركزية، المتمثلة في مختلف الوزارات والإدارات الحكومية، والتي أخذت أشكالا وأنواعا مختلفة إما ثنائية أو متعددة الأطراف. لكن في السنوات الأخيرة ونظرا لتصاعد عوامل متعددة ظهر هناك نوع جديد للتعاون الدولي، الذي يتمحور حول إشراك الأجهزة المحلية أو المواطن المحلي في هذه العلاقات الخارجية، ذلك استجابة لمجمل التغيرات التي تحدث في الساحة الدولية والتي تتطلب اشراكهم فيها.

## المطلب الأول

## مفهوم التعاون اللامركزي ومختلف فواعله

### أولا- مفهوم التعاون اللامركزي

#### 1. تعريف التعاون اللامركزي

قبل البدء في تقديم تعريف للتعاون اللامركزي، تجدر الإشارة إلى أن هذا المفهوم يستمد معناه من نظام اللامركزية الإدارية[1] وأن أطراف التعاون هي ذات طبيعة لامركزية. يقود هذا إلى التمييز بين معنيين شائعين تطورا من خلال مدرستين أو إقترابين. فالأول طرح أنجلوساكسوني والمسمى بالمفهوم الموسع والثاني طرح فرونكوفوني وبالأخص فرنسي وهو ما يسمى بالمفهوم الضيق[2].

فعلى أساس التعريف الموسع نكون أمام تعاون لامركزي، عندما يكون أحد الطرفين أو الأطراف كلهم ذو مرجعية محلية بغض النظر عن طبيعتهم القانونية، فهو المفهوم الذي تتبناه مؤسسات الإتحاد الأوروبي وعلى رأسها اللجنة الأوروبية. إذ تعترف بصفة أعوان التعاون اللامركزي لكل الفواعل المسماة بالتحت دولاتية "Acteurs infra-Etatiques"، أي لكل المنظمات والأشخاص المعنوية غير المرتبطين

---

1- **اللامركزية الإدارية** تهتم باعادة توزيع السلطة والمسؤولية والموارد المالية لتقديم الخدمات العامة بين مستويات الحكم المختلفة، التي تضمن نقل مسؤولية التخطيط والتمويل والإدارة لوظائف عامة محددة بين الحكومة المركزية ووحداتها اللامركزية سواء عن طريق التفويض أو النقل. من:

المنظمة العربية للتنمية الإدارية، **الإدارة المحلية والبلديات في الوطن العربي**، الإمارات العربية، 2007، ص ص 5-7.

2- Adda BEKOUCHE, Bertrand GALLET, **La coopération décentralisée: L`émergence des collectivités et autorités locales sur la scène internationale**. In AFRi, p 389

مباشرة بالحكومة سواء كانت عامة أو خاصة، والتى تتمثل في الجماعات والهيئات المحلية، الجامعات ومراكز البحوث، الجمعيات، المنظمات غير الحكومية ......

يؤيد هذا التعريف كل من المؤسسات العالمية والإتحاد الأوروبي. فهذا الأخير عرفه على أنه " **كل الأعمال المقدمة والتى يتم تنفيذها في أية دولة من دول الجنوب أو الشمال من قبل الجماعات المحلية وفواعل المجتمع المدني كالمنظمات غير الحكومية، التعاونيات الفلاحية والنقابات وغيرها**[1] وهو التعريف الذي تؤيده كذلك **الأمم المتحدة**، خاصة **برنامج الأمم المتحدة للتنمية** " PNUD" **والبنك الدولي** "BM".

من خلال هذا التعريف يمكن القول أن التعاون اللامركزي يشمل كل الأعمال التى تقوم بها الفواعل التحت دولاتية، والذي تلعب فيه الجمعيات ومنظمات التعاون الدولي الدور المركزي في علاقات التعاون[2].

أما التعريف الذي يوصف بالضيق، أي التعريف الفرونكوفوني وبالأخص الفرنسي، فإنه يعترف بصفة أطراف التعاون اللامركزي للهيئات والجماعات المحلية فقط، كونه يخص العلاقات اللامركزية فقط. وبالتالي فإن فواعل التعاون اللامركزي في هذه الحالة تتمثل في الجماعات اللامركزية ومختلف تنظيماتها، اضافة إلى الهيئات والأجهزة العمومية التى تضم جمعية منتخبة سواء كان إنتخابا مباشرا أو غير مباشر، فهذا ما يعطيها الإمكانية أو الترخيص للقيام بأعمال التعاون اللامركزي. بينما المنظمات الخارجة عن هذا النوع من المؤسسات والتى تبرم علاقات مع مؤسسات وجمعيات أجنبية فإنها تدخل ضمن **التعاون غير الحكومي** "**Cooperation non-gouvernementale**"[3].

عرفه **سيزار نوازت – César NOISET** – أنه حسب القانون الفرنسي هو بروز رغبة الجماعات المحلية لدول مختلفة بإبرام علاقات فيما بينها والتى تبدأ من توأمة بسيطة إلى تعاون لامركزي، مع إمكانية إدماج هذه الأخيرة بعض الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين في أعمالها وذلك لخلق علاقات أكثر اتحادا وقربا فيما بينها مقارنة بتلك التى تتم بين الدولة والدولة[4].

1- Lamia KRATOU, **La coopération décentralisée, une nouvelle dynamique pour promouvoir le développement durable dans les pays en développement**, 6ème colloque international du laboratoire prospectif, stratégique et durable, Université de Tunis, faculté des sciences économiques, Hammamat, 21-23 juin 2010.

2- Adda BEKKOUCHE, **La coopération décentralisée euro méditerranéenne** : **L`apport des collectivités territoriales**, Confluences Méditerranée – N 35 Automne 2000, pp147-148.

3- سارة الخمال، **التعاون اللامركزي**، نقلا عن الموقع:
http://benalisoufiane.arabblogs.com/archive/2009/4/836383.html

4- César NOISET, **La coopération décentralisée et le développement locale**, Paris, édition l`harmattan, 2003, p9.

أما حسب تعريف "**Hurbert PERROT**" فالتعاون اللامركزي هو التعاون الذي يتم بين الجماعات العمومية ذات الجنسيات المختلفة والتى يمكن لها أن تشرك أعوان اقتصادية واجتماعية أخرى مثل الجمعيات،الجامعات....الخ، أو هي إمكانية الجماعات المحلية في القيام بعقود الشراكة مع جماعات محلية أجنبية مع اشتراط قدرتها وإمكانياتها على تمويل مشاريع الشراكة هذه واحترام العلاقات الخارجية لفرنسا[1].

ما يلاحظ هنا أن القانون الفرنسي ركز أكثر على فواعل التعاون اللامركزي دون التطرق إلى موضوع التعاون أو كيفية وشروط إبرام هذه العلاقات[2].

إذن فإن الأطراف اللامركزية للتعاون اللامركزي يعني بها الجماعات المحلية بمختلف أنواعها ولكن هذا لا يقصي إمكانية مساهمة باقي الفاعلين المحليين الآخرين باختلاف طبيعتهم، لكن تحت مظلة الجماعة المحلية التي تكون المسؤول المباشر في هذه العلاقات. كما يستتبع تبني هذا المفهوم ضرورة توفر صفة أخرى في أطراف التعاون اللامركزي وهي صفة العمومية.

قام برنامج الأمم المتحدة للتنمية "PNUD" سنة 2001 بدراسة حول التعاون اللامركزي وتوصل إلى تعريف مفاده أن "التعاون اللامركزي شراكة موسعة بين الجماعات المحلية والمدن المختلفة، إذ يعتبر كميكانيزم لقيام علاقات شراكة جديدة بين الأقاليم الجهوية وهو نموذج معارض للنموذج التقليدي الذي يتم بين الدولة والدولة". بينما الأمم المتحدة للعمران "UN-HABITAT" عرفه على أنه "عملية تقوم بها المدن التي تشرك مؤسسات أخرى والعمل مجتمعة لأجل حل مشاكلها والوصول إلى حلول على أساس خبراتها وامكانياتها". أما المنظمة العالمية للصحة "**OMS**" فعرفته على أنه " تنظيم تعاون فيما بين الجماعات المحلية للدول المتقدمة أو بينها وبين الجماعات المحلية للدول التي تحتاج أو ترغب في المساعدة "[3].

أما فيما يخص التعريف القانوني الشامل للتعاون اللامركزي، فإنه حسب رئيس منظمة المدن المتحدة "**Tangue le CARPENTIER**" لا يوجد تعريف عالمي موحد له، إذ كل دولة تحاول أن تعرفه على أساس زاوية أو بعد معين[4]. فإذا كان مصطلح التعاون يعود للأعمال التى تقام بين الجماعات والمنظمات، فإن مصطلح اللامركزية يبين مستوى هذا التعاون. أي أنه التعاون بين الجماعات

1- Lamia KRATOU, **La coopération décentralisée**, op-cit, p 01.
2- Alain MARIE**, Les paradoxes de la coopération décentralisée,** Paris, éditions khartala, 2005, p 5.
3- Decentralized Cooperation: **A new role for local governments who think globally and act locally**.
http://gestrisam.malaga.eu/export/sites/default/economia/gestrisam/portal/menu/seccion_0011/documentos
4- Ibid.

والهيئات الإقليمية لدول مختلفة رغبة في تحقيق أهداف النفع العام[1]. هذا الغموض في التعريف أو عدم الإتفاق على تعريف موحد هو الذي يساهم في تشتت مفهومه وتعدد أشكاله[2].

عرف هذا المصطلح مفاهيم أو تسميات مختلفة نجد منها **الثنائية** "Twining"، **التعاون بين المدن** "City to city cooperation"، **علاقات المدن** "City link" أو **التوأمة** "Jumelage" وأخيرا ظهر مصطلح جديد وهو **التعاون المحلي الدولي** "Municipal international cooperation.".

إن ظهور هذا المفهوم يعكس النظر في العلاقات الدولية، كون الدولة هي الفاعل الوحيد في صناعة السياسة العامة وأن الأطراف غير الحكومية لا يمكن لها التدخل في هذه العملية، ولا يمكن تصور أن الجماعات المحلية تقوم بسياسات عبر الحدود دون علم السلطة المركزية. لكن هذا التصور تغير خاصة في الدول الفيدرالية أين نجد تعاون بين جماعات محلية ومدن عبر الحدود. لذا لم تعد الدولة الفاعل الوحيد، بل هناك الشركات المتعددة الجنسيات والجماعات المحلية، كما أن العامل الجغرافي لم يعد العامل الذي يبين أنواع الفواعل. أي تم الخروج من فترة نهاية الدولاتية وليس نهاية الدولة (Fin de l`Etatisme et pas fin de l`Etat).

### 2. خصائص التعاون اللامركزي

#### أ. تعدد الفعليين المحليين

تكمن خاصية التعاون اللامركزي في تعدد الفاعلين والهيئات المحلية، إذ يعتبرون المستوى الإداري العام الأقرب من المواطنين. هذا ما يجعلهم يدركون احتياجات التنمية المحلية كون مختلف نشاطاتهم تدخل في معظم الأحيان فاعلين محليين أخرين، مثل مجموعات المواطنين كالجمعيات، المنظمات الدولية عير الحكومية، الجامعات والمؤسسات......[3]. بما أن الفاعلين هم محليون، بالتالي يصبح مضمون التعاون هو أيضا محلي وهذا ما يجعلهم يقدمون الأولوية للمشاكل الإقليمية مثل تقديم الخدمات القاعدية كالماء والكهرباء، النقل العمومي، السياسات العمرانية ومشاركة المواطنين في إتخاذ القرار،.....الخ . فمضمون الفكرة يختلف

1-Adda BEKKOUCHE**, La coopération décentralisée euro méditerranéenne** : **L`apport des collectivités territoriales** op-cit**,** p148.

2-Eugene ZAPATA GARESCHE, **Internationalisation des villes et coopération décentralisée entre l`UE et l`Amérique latine,** ministère des affaires étrangères et européenne, direction générale de la coopération internationale et du développement, groupe collet, manuel pratique, 2008, p 100.

3-Naima HACHEMI, **La coopération internationale entre collectivités locales : une nouvelle approche du développement local**, op-cit, p31.

من بلد لآخر وحتى بين الهيئات من مستويات ذات ثروات مختلفة، لكن رغم ظهور الاختلافات فيما يخص حل المشاكل، إلا أن الحلول المقدمة للإستجابة للمواطنين تكون عادة متشابهة[1].

**ب. تعاون وتبادل الخبرات**

لا يمكن إنكار ما لعبه التعاون اللامركزي من دور في تقديم المعرفة وتبادل الخبرات، والذي يكون دائما ناتجا عن إتفاق مؤسساتي. فهو يجند الإطارات والحرفيين الذين يعملون في تناسق وتبادل التجارب التي تساهم في تحويل المعارف، المعلومات وتقنيات التسيير، دون نسيان عمليات تحويل التمويلات التي لا حدود لها[2]. إذ لا يمكن اعتباره مصدرا للتمويلات فقط لكن القيمة المضافة التي يقدمها تكمن في إمكانية الانتفاع الأكبر من مميزات فواعلها (خاصة الجماعات المحلية). إضافة إلى ذلك فإن أهم الميزات الأساسية له يكمن في كونه المجال الذي يسمح بالتبادل التقني الذي يكون نتاج عملية عقد مؤسساتي للتعاون الذي يجند المحترفين المحليين. أما تبادلات التجارب هذه، فتسهل تحويل المعارف والتقنيات التسييرية[3]. ولعل أحسن مثال على ذلك **أولا ساو باولو** "**AULA SAO Paulo**" في المكسيك **وهو** مشروع جديد لتبادل التجارب فيما يخص التهيئة الإقليمية بين المدن في كل أنحاء العالم الذي ينظم ملتقيات وورشات عمل لمختلف المختصين في المجال[4].

**3. تطور مفهوم التعاون اللامركزي ودوافع ظهوره**

**أ. تطور مفهوم التعاون اللامركزي**

إن التعاون اللامركزي لم يظهر في الساحة الدولية بصفة مباشرة على الشكل الذي هو عليه حاليا، بل هو نتاج لعملية التوأمة التى تعني علاقات صداقة بسيطة ظهرت بين الجماعات المحلية الأوروبية قصد توحيد وتعايش شعوب الدول الأعداء والتقارب فيما بينها، والتى تمت في فراغ قانوني. فالعلاقات الأولى التي جمعت جماعات محلية لدول مختلفة كانت مرتبطة بموضوع السلم والتعايش بين شعوب

---

1 –Philippe Jean QUILLIEN**, Les collectivités locales en 15 leçons**, Paris, édition Normandie Roto, 1996, p14.

2– نسيمة مختاري، **التعاون الدولي اللامركزي من أجل التنمية المستدامة**، مذكرة الماجستير في القانون العام، تخصص قانون دولي، جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012، ص 59.

3– Eugene ZAPATA GARESCHE, **Internationalisation des villes et coopération décentralisée entre l`UE et l`Amérique latine,** op cit, p 103.

4– Plus d’informations, consultez le site: www.aulasp.prefeitura.sp.gov.fr

الدول الأعداء بعد الحرب العالمية الثانية خاصة بين فرنسا وألمانيا والتي كانت تركز على الجانب الثقافي والرياضي، ثم بين شعوب المعسكرين الشرقي والغربي خلال الحرب الباردة. أخذت هذه العلاقات شكل التوأمة التي تعبر بمعناها وشكلياتها عن الطابع الرمزي للعلاقة وهذا المضمون الرمزي هو ما يميز موضوعيا التوأمة عن التعاون اللامركزي[1].

أما في مرحلة ما بعد حركات الاستقلال والتحرر عبر العالم، فإن الجماعات المحلية لدول الشمال خاصة الأوروبية اتجهت نحو نظيراتها في الجنوب المتخلف من منظور تضامني وخيري. هذا التصور سيفتح الباب أمام إتفاقات التوأمة–التعاون "Jumelage-cooperation"، بحيث سيتم توسيع إطار التوأمة للإستجابة لحاجات المساعدة والإعانة للجماعات المحلية للدول المتخلفة بنفس المضمون التضامني ووفق نفس الرؤية الرمزية للتوأمة. إذ تم ذلك بمساعدة من الفدرالية الدولية للدول المتوأمة "FMVJ"[2].

كانت أعمال التعاون هذه إستمرارا للسياسات الدولية التي كانت موجهة نحو مساعدة الدول المتخلفة على الإقلاع الاقتصادي. هذا التصور الذي يقصر علاقات تعاون الجماعات المحلية هذه على موضوع المساعدة والدعم من أجل التنمية في الدول النامية مازالت تتبناه المؤسسات الأوروبية لتصورها للتعاون اللامركزي. كما حصر الأطراف المحتملة للتعاون اللامركزي وحصر كذلك موضوع التعاون في المعنى الضيق والمتمثل في إعانة التنمية في العلاقات شمال– جنوب[3].

آخيرا يمكن القول أن التعاون اللامركزي تحول من المساعدة الإنسانية والتضامنية إلي المساعدة لتمويل البرامج التنموية وفي السنوات الأخيرة تحول الى التخطيط المشترك "La planification commune"[4]. يمكن القول أن التوأمة بدأت لأجل تعزيز التسامح والتعايش ثم تحولت الى توأمة لأجل الأمن والسلم، ثم توأمة للتعاون وفي الأخير بعد مؤتمر **لومي الرابع** تحولت الى التعاون اللامركزي[5].

أما فيما يخص ظهور هذا المصطلح، فقد روج لأول مرة في سياسة التعاون والتنمية للإتحاد الأوروبي في 15/12/ 1989 عند إنعقاد **مؤتمر لومي الرابع "lomé IV"**[6] الذي ظهر في كل من المادة

---

1- **Coopération décentralisée: historique, définition et repères juridiques**. Sur site: www.horizons-solidarite.org .
2- Ibid

3– سارة الخمال،**التعاون اللامركزي**، مرجع سبق ذكرة.

4- Bertrand GALLET, « **La coopération décentralisée** » **L`esprit de Barcelone** ?, Confluences Méditerranée, 2007/4 N 6, P86.
5- Claire PILLET, **La coopération décentralisée au sein du gouvernement des territoires,** Master professionnel II, université Lyon II, institut des études politiques, 2008, p26.
6- **Coopération décentralisée: historique, définition et repères juridiques**, op-cit.

21-22-23 من الإتفاقية[1] التي أصبحت تمثل أولى علاقات المواطن دوليا. إبتداء من هذه الفترة، ظهر الاعتراف القانوني لهذه الممارسة من قبل الدول التي أمضت هذه المعاهدة ونجد منها اللجنة الأوروبية وبقية الدول الأخرى الإثنتي عشر (12) المشكلة للإتحاد الاوروبي في تلك الفترة والتسعة وستون (69) دولة المسماة بدول " **ACP** " أي إفريقيا،الكارايبي والهادي[2]. بعدها شهد هذا المفهوم تطورا سريعا واحتل مكانة واسعة ومهمة خاصة بعد انعقاد بروتوكول الشراكة في مؤتمر **كوتونو** "**Cotonou**" بين دول "**ACP**" والإتحاد الأوروبي سنة 2000 والذي كان يهدف إلى تفعيل وتوسيع مجالات التعاون خاصة في المجال البيئي[3]. من هنا تم الإعتراف القانوني بأهمية هذا التعاون، خاصة بعد صدور التأطير القانوني من قبل الإتحاد الأوروبي[4].

**ب. دوافع وحوافز ظهور التعاون اللامركزي**

التعاون اللامركزي عبارة عن سياسة تكميلية جديدة لتوسيع نطاق الشراكة للتعاون بين الشمال والجنوب. بحيث أن هذه الأخيرة حسب **(ADDA et SMART)** ظهرت في بداية الثمانيات تحت ضغط مجموعة من العوامل التي شجعت على تنشيط علاقات التعاون شمال- جنوب والمتمثلة في تراجع الدور المهيمن للدولة في النشاطات الدولية، وفي نفس الوقت التصاعد القوي لدور الفواعل التحت وطنية، إضافة إلى ظهور أزمة المركزية الإدارية. فهذه العوامل مجتمعة شجعت على بروز وتصاعد السلطات المحلية على الساحة الدولية، والتي تحول نشاطها من الدور المنغلق إلى المنفتح. كذلك ظهور جماعات في الدول المتقدمة والمطالبة بتحويل معارفها وخبراتها لدول الجنوب خاصة المتعلقة بالهندسة الإقليمية، اللامركزية والتنمية المحلية[5].

كما أنه نتيجة نقص وعدم كفاية المساعدات الكلاسيكية المقدمة لتنمية الدول المتخلفة، قامت الفدرالية الدولية للمدن المتوأمة في مؤتمرها **السابع** المنعقد في بداية السبعينات بدق ناقوس الخطر حول هذا المشكل والتي أسرت على ضرورة الإشراك المباشر للبلديات والشعوب المحلية في العمل

---

1- Articles 21-22-23 de la 4eme Convention signée entre A.C.P et C.E.E à Lomé le 15/12/1989

2 - "**A**": **افريقيا** ، "**C**" **الكارايبي**، "**P**": **الهادي.**

3- Adda BEKKOUCHE**, La coopération décentralisée euro méditerranéenne**, op-cit, p147.

4-**Règlement (CE) n° 1659/98 du Conseil du 17 juillet 1998, relatif à la coopération décentralisée**. Sur site: www.horizons-solidarite.org

5-Franck PETITE-VILLE, **La coopération décentralisée nord sud : Vieux vin, nouvelle bouteille ?** Revue politique Africaine, N62, 1996, pp 136-142.

الخارجي[1]. أما سنة 1971 بعد إنعقاد الدورة السادسة والعشرين –26– للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة ، حاولت إثرها مأسسة الطريق الذي يشجع هذه الممارسة والعلاقات بين المدن في أنحاء كل العالم [2].

إضافة إلى عامل آخر لا يقل أهمية، يكمن في تواجد إثنيات أقلية التي صبحت عنصرا مشجعا لهذا النوع من التعاون. من بين هذه الأقليات الإثنية التي دخلت في العلاقات التعاونية، نذكر العلاقة بين مدينة **ساو فانسانت** "Sao Vincent" في برازيليا مع **ناها** "Naha" في اليابان. كذلك الشراكة بين مرسيليا في فرنسا مع داكار "Dakar" بالسنغال. كما يمكن اضافة تواجد فئة المهاجرين والمغتربين في كل أنحاء العالم، والتي أصبحت من أهم الأطراف المساعدة على قيام وابرام العلاقات التعاونية بين مؤسسات المجتمع المدني أو الجماعات المحلية للدول المستقبلة والدول المساعدة [3].

## 4. أهداف ومزايا التعاون اللامركزي

### أ. أهداف التعاون اللامركزي

- يساهم التعاون اللامركزي في تنمية وتطوير الدول الأقل نموا، يتم ذلك عن طريق تشجيع المبادرات المحلية بين المؤسسات العمومية والقطاع الخاص، التي تعتبر الركيزة الأساسية والمساهمة في خلق القيمة المضافة التي يستفيد منها أكثرية السكان. كذلك تقوية الرأسمال البشري الذي يعتبر أهم اعنصر لأية عملية تنموية[4].

- التصدي للفقر والتقلص من اللامساواة، إذ في بداية الثمانينات تقلص نصيب السكان العالمي من الناتج الداخلي الخام، مما جعل أغلبيتهم يعيش تحت عتبة المردودية، وذلك نتاج أخذ معظم الدول النظام الرأسمالي. للتصدي ضد الفقر، تم تبني سنة ألفين " **أهداف الألفية للتنمية**" من قبل هيئة الأمم المتحدة والتي تدعو إلى ضمان الخدمات الأساسية لأكثرية السكان مثل الماء الصالح للشرب، السكن والتي يمكن أن تتم عن طريق التعاون اللامركزي .

- يساهم كذلك فى تحقيق التنمية في الجنوب من خلال المساعدات المالية والتقنية المقدمة لتنفيذ مختلف المشاريع التنموية، وتبادل المعارف والخبرات وتكوين الإطارات المحلية وتحسين طرق

---

1- Adda BEKOUCHE, Bertrand GALLET, **La coopération décentralisée**, op-cit, p376.
2- Ibid, p336.
3- Decentralized Cooperation : **A new role for local governments who think globally and act locally**. Op-cit.
4- Ibid.

التسيير[1]، والحصول على تمويلات لإنجاز الهياكل القاعدية وتجسيد الخدمات كشبكات المياه والطرقات[2]، كما أنه يساعد على تجنيد الجمعيات والفواعل المحترفة وذلك من خلال تقربه من المواطنين المحليين وجعل التعاون لا تستحوذ عليه فقط المنظمات الوطنية.

- يساهم في دمقرطة الحكومات المحلية عن طريق تحويل المعارف والخبرات مما يجعلها فعالة وقوية.

- أما بالنسبة للإتحاد الأوروبي فتتمثل في تحويل المستفدين منه إلى فواعل أو شركاء حقيقيين قادرين على تحمل مسؤولية تنمية أقاليمهم .

- أما حسب "**Ambragio MANENTI**" فأكد أن أهم هدف له يكمن في الحفاظ والخلق على المدى البعيد على الشراكة الثقافية، التقنية والاقتصادية بين الفواعل المحلية لأجل ترقية التنمية البشرية والأمن. يتم ذلك من خلال تعبئة مختلف الامكانيات المحلية الثقافية، التاريخية للإقليم. هذا ما يظهر الأثر الأفقي "**Bottom-up**" للتعاون، أي أنه هناك تأثير فيما بين الدول، كونه علاقات بين المؤسسات، المجتمع المدني، بين دولتين أو أكثر والذين يعملون لأجل تحقيق المنافع العامة لكل الأطراف التي تساهم في خلق ثقافة التبادل *Culture of exchange* ومنح فرص للشعوب للحصول على العلم والمعرفة مما يجعلها تراقب مشاكلها بنفسها والقضاء على كل ما يعرقل عملية التنمية[3]. بينما "**BERTUCCI Guido**" فهو يعتبره كألية لتحقيق أهداف الألفية للتنمية والوصول إلى الحكم الراشد وتقليص حدة الفقر عن طريق الشراكة[4].

### ب. مزايا التعاون اللامركزي

للتعاون اللامركزي مزايا متعددة ومتنوعة، ويكمن أهمها فيما يلي :

❖ تكمن الميزة الأساسية للتعاون اللامركزي في كونه يسهل التغلغل في أماكن جغرافية على المستوى المحلى والتي تتميز بخصوصيات طبيعية، اقتصادية واجتماعية مهمة، على عكس العلاقات

---

1- Colloque international sur **la citoyenneté et gouvernance locale en Afrique du nord**, intervention du Pr Aomar BAGHZOUZ sur: **La Coopération décentralisée, pratique citoyenne et gouvernance dans les pays du Maghreb**, Tizi ouzou, avril 2012.
2- Serge ALLOU, Philippe DI LORETO, **La Coopération décentralisée au développement local urbaine en Afrique,** vol 1, France, éditions du Gret, 2000, p22.
3- **What role for local authorities in decentralized cooperation under the convention of Lomé**? http://www.ecdpm.org/Web_ECDPM/Web/Content/Navigation.nsf/index2?readform
4- Guido BERTUCCI, **Contribution of decentralized cooperation to decentralization in Africa,** United Nations administration and development programs, July 2008.

الدبلوماسية التى تتم بين الدول المختلفة التى يصعب فيها التغلغل على مستوى كل إقليم أو اهتمام عملية التعاون بين الحكومات المركزية بمقاطعات أو جهات على حساب الآخرى.

❖ إن التعاون اللامركزي يتم على المستوى المحلى ما يجعله يعطي أهمية للسكان المحليين ويكون بذلك الوسيلة التي تدفع هذه الشعوب الى التضامن والتعامل مع هذه المشاريع من خلال مشاركتهم فيها[1].

❖ بروز الجماعة المحلية على الساحة الدولية وتقوية امكانياتها في المفاوضات : أي يساهم في تقديم مكانة للجماعة المحلية وبروزها خارج إقليمها، وهو ما يجعلها قوية خاصة أثناء مفاوضتها مع الحكومة المركزية[2].

❖ جعل التعاون اللامركزي الإقليم المحلي يلعب الدور الأساسى فيما يخص سياسات التنمية، وذلك بعد أن أصبح رؤساء الجماعات المحلية ليس فقط مجرد مسيرين محليين للإقليم وإنما فواعل وقوى اجتماعية في المنطقة. بمعنى أن معظم القرارات والسياسات العامة التي تقدم، تكون قريبة من مكان تجسيدها وقرب المواطن المحلي. من هنا، يمكن القول أن التعاون اللامركزي جعل الجماعات المحلية من مجرد عضو مشاهد أو ملاحظ إلى فاعل حقيقي[3] .

## ثانيا – الفاعلين المشاركين في التعاون اللامركزي

نتج عن التعاون اللامركزي الذي يشرك الجماعات المحلية والجمعيات في مختلف الدول إلى احداث تغيير في العلاقات الدولية، وذلك من خلال صعود فواعل محلية مختلفة[4]. عند دراسة هذه الأخيرة يمكن التمييز بين الفواعل المؤسساتية وفواعل المجتمع المدني.

### 1. الفواعل المؤسساتية

تتمثل الفواعل المؤسساتية فيما يلي:

---

1- Abdelghani ABOUHANI, **La coopération décentralisée: Un espoir pour les villes du sud ?, sur:** http://www.gemdev.org/publications/etatdessavoirs/pdf/abouhani.pdf

2- Eugene ZAPATA GARESCHE, **Internationalisation des villes et coopération décentralisée entre l`UE et l`Amérique latine,** op−cit, p 103.

3 - Ibid, p 30.

4- Arezki AKERKAR, **La coopération décentralisée Algero-Française : Un levier pour le développement durable ? L`expérience entre Mulhouse et El Khroub** sur : http://www.erudite.univ-paris-est.fr/evenements/colloques-et-conferences/atm-2013-communications-full-papers/?eID=dam_frontend_push&docID=25179

### أ. الجماعات المحلية

تعتبر الفاعل الأساسى للتعاون اللامركزي، رغم أنها لا تكون دائما المسؤولة في تنفيذ هذه المشاريع التعاونية[1]. يظهر ذلك في مختلف تشريعات الدول. فمثلا التشريع الفرنسي يعترف بصفة الفاعل للجماعات المحلية فقط والذي يستوجب قيام العقد بين هذه الجماعات التي تبرم العلاقات التعاونية، وهذا ما يظهر في القانون التوجيهي رقم 92-125 الصادر في 1992/02/06 والذى ينص على: "... ***بإمكان الجماعات المحلية ومجمعاتها ابرام عقود مع جماعات محلية أجنبية ومجمعاتها في حدود إمكانياتها مع الأخذ بعين الإعتبار الإلتزامات الخارجية لفرنسا.***"[2].

ونفس الشيء بالنسبة للتشريع الإيطالي، فإن العقد الوطني حول التعاون اللامركزي لوزارة الخارجية الإيطالية يعترف كذلك للجماعات المحلية صفة الفاعل الرسمي لهذه الممارسة [3] وذلك في قانون (Loggia) الصادر في 05 جوان 2003. نفس الشيء بالنسبة لألمانيا، والتي تسمح فيه المادة 1-32 من القانون الأساسي السلطات المحلية كفاعل رسمي بمباشرة العلاقات الخارجية[4].

كما يظهر كذلك أهمية دور الجماعات المحلية هو إدراجها في مختلف محاضرات هيئة الأمم المتحدة، مثل **مؤتمر إسطمبول** سنة 1996 الذي اعترف بأهمية دور السلطات المحلية، والتي دعا فيها إلى اعتبارها شريكا مهما في مختلف العمليات التنموية إلى جانب الحكومات الوطنية. كذلك إعلان **هيئة الأمم المتحدة للألفية** سنة 2001 الذي بين أهمية اشراك السلطات المحلية. نفس الشيء بالنسبة **لمؤتمر جوهانزبرغ** سنة 2002 والمؤتمر العالمي لهيئة الأمم المتحدة سنة 2005 الذان أيدا دور السلطات المحلية في تحقيق الأهداف العالمية للتنمية[5]. فحصر هذا النوع من التعاون أو الممارسة على الأعمال التي تقوم بها الجماعات المحلية فقط هو المسمى بالتعريف الضيق للتعاون اللامركزي.

---

1- César NOISET, **La coopération décentralisée et le développement local,** op-cit, p9.

2- Ibid, p 48.

3- Cherif DRIS, **La coopération décentralisée euro-méditerranéenne :** Le cas de la région PACA avec Alger, op-cit, p8.

4- نسيمة مختاري، **التعاون الدولي اللامركزي من أجل التنمية المستدامة**،مرجع سبق ذكره، ص 45.

5 - Decentralized Cooperation: **A new role for local governments who think globally and act locally**. op-cit.

### ب. القطاع الخاص والمؤسسات

يعد القطاع الخاص والمؤسسات من أهم الشركاء للهيئات المحلية. من هنا أصبحت الشراكة بين القطاع العام والخاص من أولويات العديد من السلطات المحلية، لأجل تجسيد وتنفيذ سياساتهم التنموية [1].

في السابق توجهت المؤسسة فقط تجاه مساهميها، لكن هذا الوضع تغير شيئا فسيئا كون قراراتها اليوم أصبح لها تأثير كبير على حياة العديد من المواطنين. مما شجعها على الإلتزام بشروط مثل : الحفاظ على البيئة، تحسين المستوى المعيشي، مكافحة الفقر، الرياضة والثقافة....الخ. أحدثت هذه التوجهات الجديدة تغييرا طفيفا على الصورة العامة وفي الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في بناء الأمن الاجتماعي[2]. هذا ما شجعها على بناء شبكات للتعاون المشترك مع الحكومات المحلية وتجسيد سياسات تعاونية للتنمية في الدول النامية[3].

### 2. فواعل المجتمع المدني

تعتبر مؤسسات المجتمع المدني من بين الفواعل المتدخلة في علاقات التعاون اللامركزي وهذا حسب مختلف تشريعات الدول، كذلك حسب اعتراف هيئة الأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي به كفاعل رسمي وأساسي إلى جانب الجماعات المحلية، ويظهر ذلك خصيصا في إتفاقية كوتونو "**Convention de cotonou**" المنعقدة في جوان 2000. فالجديد الذي أتت به هذه الإتفاقية هو التفتح على المجتمع المدني والاعتراف بدوره وأهميته. بحيث بين العقد التكاملي لعملية التنمية، الدور الذي يمكن أن يلعبه الفواعل غير الحكومية والذي ألح على ادخالهم واشراكهم في تنفيذ البرامج والمشاريع التعاونية التي تخصهم، كما أنها تخصص لهم مساعدات مالية مباشرة لأجل تفعيل المشاريع التنموية المحلية وهذا ما نصت علية المادة 4-70-71 من الاتفاقية[4].

---

1- نسيمة مختاري، **التعاون الدولي اللامركزي من أجل التنمية المستدامة**، مرجع سبق ذكره، ص 71.

2 -Eugene ZAPATA GARESCHE **,** op-cit, p79.

3 -Par exemple, le géant français de la gestion de l'eau **VEOLIA Environnement** a mis en place avec le Grand-Lyon (France) le Fonds de Solidarité et de Développement Durable pour l'Eau. Créé en 2003, ce fonds est un exemple de la collaboration entre secteurs public et privé pour financer l'accès à l'eau potable dans les villes qui en sont dépourvues. Le fonds a soutenu des projets de collectivités au Maroc, à Madagascar, au Burkina Faso et en Moldavie. Plus d'informations: www.veoliaenvironnement.com

4- Amadou DIALOU, **La dimension politique du partenariat U.E- A.C.P depuis l`accord de COTONOU : défits, enjeux et perspectives**, Thèse de Doctorat de droit publique, Paris, Université de Reims, 2008, p31.

من فواعل المجتمع المدني نجد مراكز البحوث، النقابات، مختلف الجمعيات والمنظمات غير الحكومية الدولية وسنختص بدراسة هاتين الأخيرتين.

**أ- الجمعيات**

يعتبر موضوع الجمعيات من المواضيع الهامة في علم الاجتماع، نظرا لما أصبحت تلعبه من دور مؤثر في الحياة الإجتماعية والسياسية. إذ أصبحت تحظى باهتمام الحكومات التي تعتبرها وسيلة هامة في تحقيق التطور الاجتماعي والسياسي للأفراد[1]. هذه الجمعيات مختلفة وتشتغل في مجالات عدة، سواء الثقافية، البيئية، الرياضية والعلمية. ما يميزها هو أنها تعتبر من أهم الفواعل التحت قومية التي تتدخل في علاقات تعاونية نظرا لكونها قريبة من المواطنين المحليين. هذا ما جعلها تدري رغباتهم واهتماماتهم ومشاكلهم، ما يدفعها إلى طلب مشاريع التعاون لأجل الترويج لثقافتها( خاصة إذا كانت جمعيات ثقافية أو رياضية) أو قصد الحصول على التأييد لتكوين اطاراتها (كالمراكز التكوينية).

**ب-المنظمات غير الحكومية الدولية**

يعتبر القطاع غير الحكومي الدولي الشريك الأهم للإستراتجية الدولية للجماعات المحلية، والتي تشتغل على الصعيد الدولي وفي مجالات ومشاريع متعددة قصد التعاون على التنمية.

فهذه المنظمات تستطيع أن تكون مجموعات صغيرة للأشخاص أو جماعات ضخمة مع ميزانية سنوية قد تصل إلى حد معين من ملايين الدولارات. مكاتبها متواجدة على الصعيد العالمي ويستفيد منها الألاف من الشعوب. من بين هذه المنظمات نجد مثلا **أطباء العالم** Medecins Du Monde، **أطباء بلا حدود** Medecins Sans Frantieres، و**الرابطة الدولية** Amnesty International ....الخ. فهذه الأخيرة تقدم للهيئات المحلية تجاربها، خبراتها ومعارفها في الميدان الدولي وهذه المعلومات تساهم في فتح مكتب تقني من أجل تنفيذ المشاريع التعاونية، كذلك امتلاكها المعلومات والمعارف عن الدول المختلفة. هذا ما يظهر أهمية اشراك هذه المنظمات من قبل الجماعات المحلية في استراتجياتها الدولية[2].

---

1- فاروق حميدشي، **الجماعات الضاغطة**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1998، ص 21.

2- Eugene ZAPATA GARESCHE, **Internationalisation des villes et coopération décentralisée entre l`UE et l`Amérique latine**, op-cit, p81.

## المطلب الثاني

## أنواع التعاون اللامركزي، مجالاته وأهم مستوياته.

### أولا- أنواع وأشكال التعاون اللامركزي

يتضمن التعاون اللامركزي أشكالا مختلفة ومتعددة، كما أنها تظهر نماذج وأشكال جديدة على الساحة الدولية من فترة لأخرى ومن بينها نخص بذكر ما يلي:

#### 1. المعايير المعتمدة لتصنيف مختلف أشكال التعاون اللامركزي

هناك مجموعة من المعايير التي يعتمد عليها في تصنيف التعاون اللامركزي، سواء تعلق الأمر بالفواعل، الأهداف أو المناطق الجغرافية [1] .

أ- **التصنيف حسب نوع النشاط** : حسب النشاطات المقدمة، يمكن الحديث عن مشاريع وبرامج آنية كما يمكن الفصل بين تعاون شكلي وغير شكلي "Coopération formelle et informelle".

**ب- التصنيف حسب موضوع التعاون:** والمرتبطة بمجال التدخل أو ميدان العمل مثل التعاون المؤسساتي، الجامعي......

**ت- التصنيف حسب نوع الفواعل** : ذلك بالتركيز على طبيعة المؤسسات سواء جماعات محلية، جمعيات، منظمات غير حكومية، جمعيات عالمية.....الخ.

**ث- التصنيف حسب عدد الفواعل:** فاعلين مثل التوأمة وهو المسمى بالتعاون الثنائي أو متعدد الفواعل مثل شبكة، جماعة ......

**ج- التصنيف حسب الأهداف:** حسب العمل المبرمج مثل التبادل التقني، التنسيق، .....

**ح- التصنيف حسب المجال الجغرافي** : محلي، جهوي، بين الحدود، إقليمي، دولي.....

**خ- حسب نوعية التسيير:** قد يكون مباشرا، أي مقدما من طرف الجماعات المحلية أو غير مباشر ويتم عن طريق مساعدات المنظمات غير الحكومية أو التنظيمات الخارجية.

---

1- César NOISETTE, **La coopération décentralisée et le développement local**, op cit, p14.

### 2. نماذج عن التعاون اللامركزي وكيفية تمويله

#### أ- نمادج عن التعاون اللامركزي

**1) التعاون اللامركزي المباشر**

هنا تكون الجماعة المحلية الفاعل المباشر في اقرار وتسيير وتخطيط المشاريع والأعمال التعاونية، إذ يمكنها أن تسير مباشرة عملية التنفيذ وحدها أو تفوض أطراف محلية أخرى.

**2) التعاون اللامركزي غير المباشر**

فيما يخص مشاريع التعاون، فإن الهيئة المحلية لا تشارك في اعداد أو تخطيط المشاريع وليست المسؤول المباشر عنها، بل تتحدد مهمتها في تمويلها فقط والتي تتم عادة عن طريق طلبات تقدم إليها من قبل المنظمات غير الحكومية، الجامعات ......الخ، وهذه المنظمات هي المسؤول المباشر عن هذه البرامج[1].

يتشابه نموذجا التعاون السالفي الذكر، لكن التعاون المباشر يتطلب تدخل ومسؤولية أكثر من قبل الجماعات المحلية على عكس التعاون غير المباشر أين تكون خاصيتها الأساسية هي التمويل فقط. وهذا ما جعل البعض يطلق عليها بالتعاون اللامركزي الخاطئ من وجهة نظر أن اقرار الأعمال التعاونية، تقديم المشاريع وتنفيذها يتم من طرف منظمات التضامن والمنظمات غير الحكومية المحلية وليس من قبل الجماعة المحلية مما يؤدي إلى تشتت هذه النشاطات وضعف رقابة السلطات المحلية عليها.

كما يؤدي كذلك إلى ترقية هذه المنظمات على حساب التقوية المؤسساتية للحكومات المحلية للدول السائرة في طريق النمو. حقيقة أن هذا الميكانيزم قدم المناسبة لتدخل المنظمات من جهة ومن جهة أخرى اعداد مشاريع قيمة، لكن المشكل أن هذه المشاريع لا تكون دائما منسقة مع الجماعات المحلية والمنتخبين المحليين. لذلك من المستحسن- دون التخلي عن مساعدة المنظمات غير الحكومية في أعمالها ونشاطاتها التضامنية- أن تكون الجماعة المحلية هي الأولى في التسيير المباشر لبعض المشاريع خاصة إذا كان الشريك جماعة محلية، ذلك خدمة لتبادل التجارب والخبرات وامكانية التعاون والتنمية المؤسساتية[2].

#### ب- تمويل التعاون اللامركزي

إن تمويل التعاون اللامركزي يختلف باختلاف أطراف التعاون، هذه الأخيرة تبين طريقتين مختلفين هما:

---

1 -Eugene ZAPATA GARESCHE, **Internationalisation des villes et coopération décentralisée entre l`UE et l`Amérique latine**, op- cit, p102.
2Ibid, p102.

1- إذا كان التعاون يتم بين الجماعات المحلية، فإن التمويل في هذه الحالة يقدم من قبل هذه الأخيرة، وعن طريق الرأسمال الذي تخصصه للعمل الخارجي المقدم من طرف الدولة. كما أنه في حال قامت بتفويض عملية التنفيذ، فإنها هي التي تتولى كذلك عملية التمويل، رغم أنها لا تكون المنفذة وهو التعاون المسمى بالمباشر. أما في حالة عجز الجماعة المحلية على تحمل عملية التمويل نظرا لضعف ميزانيتها أو لنقص المساعدات التي تقدمها الدولة لمباشرة الأعمال الخارجية، فإن هذه الأخيرة تقوم إما باللجوء إلى الدولة لأجل تعويض محدودية الموارد، أو تقوم بالجري بحثا عن التمويلات خاصة لدى المنظمات الدولية أو الإتحاد الأوروبي.

2- أما في الثاني، فإن الأمر هنا يتعلق بالعلاقات التعاونية التي تقدمها المنظمات غير الحكومية "ONG" المختلفة. في هذه الحالة يمكن أن تتحمل هذه المنظمات عملية التمويل لوحدها خاصة إذا كانت منظمة عالمية كبيرة. أما في حالة عدم تمكنها عن تحمل عملية التمويل، فإنها تقوم بالجري وراء تمويلات الجماعات المحلية. في هذه الحالة تصبح هذه الأخيرة كما سماها "Eugene ZAPATA GARESCHE" كشباك لتقديم التمويلات فقط. يتواجد هذا النوع بكثرة في أوروبا خاصة في إسبانيا، أين تقوم المنظمات غير الحكومية بالجري وراء التمويلات المحلية. أما في حالة وجود علاقات سيئة بين دولتين وتقوم جمعية بابرام علاقة تعاون مع جمعية تابعة لهذه الدولة، فإنه عادة ما لا تحصل على التمويل، هنا تلجأ هذه الجمعية إلى المنظمات الدولية بحثا عن التمويل وهو ما يسمى بالتفاف أو تجاوز الدولة [1] "Contourner l`Etat" .

## ثانيا – مجالات التعاون اللامركزي

تتبع ظهور التعاون اللامركزي بروز مجموعة من العلاقات التعاونية التي تربط فواعل مختلفة فيما بين دول الشمال أو بينها وبين دول الجنوب. فرغم ختلاف الأهداف التي تصبوا إليها، والتي تكون تضامنية في فترة وفي أخرى مساعدة على الاقلاع الاقتصادي. إلا أنها تمس مجالات وميادين متعددة، ونظرا لكونها واسعة سنتعرض لأهمها والمتمثلة فيما يلي:

### 1. التهيئة الإقليمية

إن الحديث عن إقليم معين يعود إلى رقعة أرض أو مجال معين يتضمن حدودا جغرافية، يتمتع بخصوصيات تاريخية، تقافية، اقتصادية، اجتماعية وسياسية تميزه عن غيره، والذي يسير من قبل

1- Cherif DRIS, **La coopération décentralisée euro-méditerranéenne :** Le cas de la région PACA avec Alger, op- cit, p18.

مجموعة من السكان لأجل ضمان انتاجيته واستجابته لمتطلباتهم الأساسية[1]. إذن التهيئة في هذه الحالة هي تنظيم هذا المجال بالشكل الذي يجعله تنافسيا وجذابا ويتم ذلك من خلال القضاء على الفوارق والاختلالات الجهوية والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة الطبيعية أو البشرية ويتم ذلك بالتركيز على كل المجالات كالعمران، إدارة المياه، إدارة النفايات، النقل.....الخ. نظرا لإتساع هذه المجالات وكثرة الخدمات المقترحة، ساهم التعاون في توسيع رقعة مشاريع المبادلات المؤسساتية والتقنية والخبرات المبنية على دراسات وانجازات ريادية، وذلك لتقوية القدرات الداخلية للجماعات المحلية من خلال الاهتمام بصيانة المؤسسات والهياكل القاعدية مثل شبكات النقل والطرقات، شبكات صرف المياه القذرة، توزيع المياه الصالحة للشرب والاهتمام بالسكن والسياحة[2]. كذلك تقديم المساعدة المنهجية والمؤسساتية وتحويل مشاريع التهيئة التي تقرها الجماعات المحلية في الدول السائرة في طريق النمو[3].

في هذا المجال يمكن إدراج برنامج "**MED-urbs**" للإتحاد الأوروبي الذي تم تجسيده لتسهيل الشراكة والتعاون بين الجماعات المحلية الأوروبية مع نظيراتها النامية في المتوسط "PTM" . يكمن الهدف الأساسي لهذا البرنامج في الاستفادة من تجارب وتقنيات الدول الأوروبية التي تحولها، وعملها

---

1- Ahmed TISSA, **Algérie: histoire d`une construction spatiale 1960-2004**, op-cit, p1.

2- يمكن إدراج التعاون في **مجال المياه والتطهير** الذي تم بين مدينة الخروب بقسنطينة ومدينة ملوز الفرنسية "Mulouse"سنة 1999. تم خلاله تبادل الخبرات في هذا المجال، كما تم تدخل تقني جديد سنة 2004 وذلك لتحسين ظروف التموين من الماء الصالح للشرب والقيام باستصلاح شبكات المياه. لمزيد من المعلومات عد إلى:

République française, Ministère des affaires étrangères: La coopération décentralisée des collectivités locales françaises dans le domaine de l`eau et l` assainissement sur : http://www.grandesvilles.org/sites/default/files/publications/etude-sondage/etude_mexico_70646.pdf

- كما يمكن كذلك إدراج عملية التعاون بين بوزونسو الفرنسية ومان الايفوارية – Besencon et Man– سنة 1997 المتضمن إنشاء وتوسيع شبكات المياه الصالحة للشرب وقنوات صرف المياه القذرة والممول كلية من قبل الاتحاد الأوروبي.

كذلك التعاون في هذا المجال بين أوهيقويا البركينافاسوية ومقاطعة لاسفوا الفرنسية – Ouhigouya de Bourkinafasou et Chambery en France– سنة 1995 الذي تضمن انجاز محطات لجمع وإدارة النفايات المنزلية وتوسيع شبكات المياه. وللمزيد من المعلومات عد إلى كتاب:

Serge ALLOU, Philippe DI LORETO, **La Coopération décentralisée au développement local urbaine en Afrique,** vol 2, expériences et pratiques, France, éditions du Gret, 2000, pp 9-15.

3- يمكن إدراج كذلك التعاون الذي تم بين ولاية الجزائر ومدينة باريس الفرنسية سنة 2003 والذي تدخلت فيه الوكالة الباريسية للتعمير "**APUR**" التي قدمت المساعدة التقنية للوكالة العمرانية بالجزائر واقرارها على اسقاط المخطط العمراني لباريس على ولاية الجزائر ، وتدخلها كذلك في تهيئة حديقة التجارب. لمزيد من المعلومات عد إلى:

Cités unies France, **Répertoire de partenariats de coopération décentralisée Franco-Algérienne**, décembre 2006, p48

على ايجاد الحلول لمختلف المشاكل المتعلقة بالتطوير العمراني كإدارة المياه، النقل، البيئة والنفايات. كذلك المشاكل المتعلقة بالتعمير، تنظيم العقار......الخ[1].

## 2. التعاون الجامعي

تعتبر الجامعات ميدانا خصبا للتعاون اللامركزي كونها تمتلك مصادر بشرية محترفة، كما تمثل فضاءً جد هام للتحسيس والتوعية قصد التنمية. تنمي الجامعات في السنوات الأخيرة مجال نشاطها من أجل الاندماج في الشبكات الدولية وفي مواضيع متعددة. فعدة جامعات كونت تجمعات ومكاتب للتعاون من أجل ترقية التعاون اللامركزي مثل جامعة **لاس بالماس** "**Las palmas**" التي خلقت مركزا جامعيا للتعاون اللامركزي. كذلك مركز الدراسات العليا لأمريكا اللاتينية وجامعة **السربون** الفرنسية وجامعة **روزاريو** في كولومبيا. هذا كله يدفع إلى اعطاء أهمية لمختلف المؤسسات التربوية العليا في بناء سياسة التعاون للهيئات المحلية، كونها تنشط في ميادين هامة مثل استقبال الطلبة الأجانب، تبادل الأساتذة، التبادل اللغوي بين المدارس الخاصة باللغات، التأييد التقني[2].

## 3. التعليم، البحث والثقافة

يترجم التعاون في هذا الميدان إلى التبادلات والعلاقات الثقافية واللغوية. فمثلا عند السلطات المحلية الأوروبية أصلا كانت تتعلق بنشاطات تنظيم تظاهرات وتبادلات جامعية، رياضية، وفنية شبابية، تبادلات بين طلاب الثانوي، بناء مدارس، تقديم العتاد الخاص بأقسام التعليم العالي والبحث العلمي والتكوين المهني. هذه التبادلات بين الشباب تحتل مكانة هامة في الإطار المدرسي واللغوي كونها تلعب الدور الرئيسي في تقوية علاقات الشراكة التي تركز على أواصر الصداقة بين الهيئتين المحليتين

---

1- Jean ALEGRE, **Coopération décentralisée en Méditerranée,** Confluences méditerranée N 7 Eté 1993, p99.

2 Eugene ZAPATA GARESCHE, **Internationalisation des villes et coopération décentralisée entre l`UE et l`Amérique latine,** op-cit, p 79.

فيما يخص التعاون في مجال **الجامعي** نجد مثلا عقود التعاون التي تمت بين كل من جامعة **منتوري بقسنطينة** وجامعة بيير منداس بغرونبل الفرنسية en france **Pierre Mendes de Gronoble** سنة 2002 والذي تم من خلاله تنظيم تربصات قصيرة المدى للأساتذة والطلبة الجامعيين وتنظيم ملتقيات مثل الملتقى الوطني حول التنمية المحلية والتطوير الإقليمي، وتجهيز الجامعة بالوسائل الأساسية. كذلك التعاون بين جامعة إبن خلدون بتيارت وجوزاف فوريي بقرونبل Joseph Fourier de Gronoble سنة 2010. لمزيد من المعلومات عد إلى:

Cités unies France, **Répertoire de partenariats de coopération décentralisée Franco-Algérienne**, decembre 2006, P33.

الشريكتين. فالشراكة الجامعية هي نتاج عملية تشاور بين السلطات المحلية والمؤسسات المتواجدة على إقليمها[1].

أما فيما يخص **التبادلات الثقافية**، فإنها تركز في الأصل وبمساهمة المنتخبين والتأييد من المواطنين المحليين في العمل على الحفاظ على المناطق الأثرية[2] والحفاظ على العادات والإرث التاريخي وتبادل العلاقات بين الفنانين[3].

## 4. التنمية الإقتصادية

تطوير وترقية التبادلات بين المؤسسات، تحويل التكنولوجيا والمعرفة الفنية، تعتبر توجها هاما للتعاون اللامركزي. ففرنسا مثلا قامت بالتجنيد لمثل هذا النوع من التعاون، كونه يساهم في تنشيط النسيج الاقتصادي المحلي للأقاليم والمدن الكبرى. فمشاريع التنمية الاقتصادية هذه تتدخل في عدة أنواع (تكوين، تبادل تكنولوجي، وضع علاقة بين المؤسسات، مساعدة على انشاء مؤسسات......) أو هو ما يخص ميدان الحرف، السياحة، تنمية الشراكات الخاصة بالزراعة، الصناعة والصناعات الدقيقة[4].

1- Marie José TULARD, **Politiques locales: La coopération décentralisée**, collection politiques locales, Paris, LGDJ, 2006, P106.

2- مثل التعاون بين المتحف الأثري في ولاية تيبازة ومدينة فيان – **Vienne**– الفرنسية والتي تم التدخل لترميم المناطق الاثرية في هذه المنطقة.

3 **-Projet d`accord de coopération entre la ville de larbaa nath irathen(L.N.I) république Algérienne et la ville de Saint-Denis (SD), république Française**, 1998. Plusieurs actions ont été réalisées dans le domaine culturel tel que la préservation du patrimoine de L.N.I par la réhabilitation de la culture des cerisiers et des oliviers, caractéristique de la ville et le soutien a la création d`une plate forme numérique consacres aux civilisations berbères, en partenariat avec la maison des sciences de Paris Nord et l`université Paris8.

كذلك يمكن إدراج مختلف الأعمال التي تمت بين ولاية الجزائر ومقاطعة باكا الفرنسية *PACA * Province Alpes Cotes D`Azures والتي تم خلالها إعادة ترميم كنيسة سيدة إفريقيا **La basilique notre dame d`Afrique** في الجزائر . سنقوم بدراستها في الفصل الثالث.

4- مثال فيما يخص التعاون في ميدان **التنمية الإقتصادية:** في إطار البرنامج الأوروبي (التوأمة بين المدن)، بين هيئة محلية فرنسية بدأت بالتعاون سنة 1997 مع هيئة محلية روسية ، وهذا التعاون يتعلق أساسا بالتنمية الاقتصادية عن طريق السياحة، والأهداف الأساسية المرجوة من هذا التعاون هي التحقق من القدرات السياحية للمدينة الروسية مع وضع مخطط لإستراتجية السياحة عن طريق القانون المجسد ، وانشاء أول مصلحة سياحية فيها. لمزيد من المعلومات،إرجع إلى:
Partager et transmettre l`expertise Française du développement local, 2eme forum pour la coopération international des collectivités, 7 et 8 juillet2011, sur :
http://www.cites-unies-frances.org/spip.php?article1227

### 5. النشاط الصحي والإجتماعي

أساسا يكون التعاون في المجال الصحي لأجل ترميم وصيانة العتاد الطبي للمستشفيات والمراكز الصحية، يساهم كذلك في تكوين فرق طبية أو مساعديهم. تقوم الهيئات المحلية أو الجمعيات في هذا الميدان أيضا بتسيير المستشفيات الجوارية، تكوين أعوان القطاع الصحي والاجتماعي. هذا كله مشجع لتنمية الشراكة مع الهيئات المحلية الأجنبية، كما يساهم كذلك في تحسين تسيير الإدارة وتحويل التقنيات الطبية وتقديم ملتقيات ومحاضرات حول الصحة والأمراض المزمنة[1].

أما فيما يخص الميدان الإجتماعي، فإنها تخص وتهتم أيضا بمشاركة الهيئات المحلية والجمعيات الشريكة في وضع استراتيجية لمكافحة التهميش، كما أن لها دور أساسي في الأخذ بعين الإعتبار الإحتياجات الأساسية للمعوقين والعجزة. هذه النشاطات كلها تستهدف خاصة بلدان الجنوب والشعوب المعوزة في شراكة مع جمعيات، منظمات إنسانية، اجتماعية وخيرية[2].

### 6. الزراعة والتنمية الريفية

إن أساس هذه النشاطات ناتجة عن السلطات المحلية ذات الطابع الريفي أو تجمعاتهم وكذا المقاطعات والأقاليم الجهوية. حيث مجموع الفاعلين في الميدان الزراعي تتكافل، تتضامن وتتجمع مثل الغرف الزراعية، الجمعيات والروابط المتخصصة، وكل ذلك من أجل وضع شراكة فعالة بين الهيئات المحلية والجمعيات. فمعظم الجهود المبذولة مركزة على البلدان الإفريقية ذات الطابع الزراعي، إذ تعتبر

---

1– فيما يخص التعاون **في المجال الصحي**، نجد عقود التعاون بين المستشفى الجامعي لقسنطينة وتلمسان مع مستشفى ڤرونبل الفرنسي – CHU de Gronoble– سنة 2004.

2– مثال فيما يخص النشاط **الصحي والإجتماعي:** المساعدات التي تحصلت عليها جمعية الشفاء ومساعدة مرضى العمود الفقري بولاية الجزائر من طرف برنامج مشروع دعم الجمعيات الجزائرية للتنمية ONG II الممول من قبل الإتحاد الأوروبي سنة 2008 والذي تم فيها تكوين مركز مجهز بمختلف الوسائل الطبية الملائمة لمعالجة المرضى الذين يتجاوز عددهم 15 يوميا وحوالي 5000 سنويا. كذلك حصول جمعية مساعدة الأطفال المحرومة من 8 إلى 14 سنة من دعم سنة 2008 تم خلاله تكوين فرق تهتم بتكوين وتدريس هذه الفئة ومحاولة إدماجهم في المؤسسات التربوية. إضافة إلى إستفادة جمعية عسالة بالجلفة من دعم تم خلاله خلق مؤسسات مصغرة لحوالي 25 إمراة فقيرة وذلك لأجل التصدي ضد الفقر والبطالة في المنطقة. لمزيد من المعلومات عد إلى:

Projet d`appui aux associations Algériennes de développement ONG II, le bulletin N4, 2009, p3.

–كذلك مقاطعة رون ألب – Rhone-Alpes– الفرنسية تدخلت في تعاون مع مقاطعة تومبوكتو –Tambouctou – من أجل تقوية علاقات الشراكة مع منظمات غير حكومية وتم خلالها تجسيد عدد كبير من المشاريع خاصة في الميدان الصحي والإجتماعي مثل : إنشاء مركز طبي، تكوين الموظفين الصحيين، التلقيح والوقاية.

فضاء نشاطات التعاون واسعة في هذا الميدان من خلال الري وتحسين التقنيات الزراعية الموجودة وتثمين السلالات الإنتاجية الزراعية[1].

**ثالثا – مستويات التعاون اللامركزي**

لقد أدركت مؤسسات السلطات المحلية في دول عديدة من العالم أهمية التعاون، فأولته جل إهتمامها منذ أواخر القرن التاسع عشر. فقامت بإنشاء ما يسمى بروابط السلطات المحلية التى تهدف إلى تنفيذ بعض الخدمات والمشاريع المشتركة فيما بين البلديات والمدن وتحسين المصالح العامة وحمايتها. من أقدم هذه الروابط المنشأة في العالم رابطة المقاطعات الحضرية التى أسست في الدانمارك عام 1883[2]. فقد شهد منتصف القرن العشرين اهتماما كبيرا بموضوع التعاون بين الإدارات المحلية وتوسعا في إنشاء الإتحادات على كافة المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. فقد تعددت صور هذا التعاون فيما بين المدن ونتعرض فيما يلي إلى مستويي التعاون، الإقليمي والدولي.

**1. التعاون على المستوى الإقليمي**

إن التعاون على المستوى الإقليمي يتم دائما بين الدول المجاورة جغرافيا أو المتواجدة على نفس الإقليم. يبنى هذا التعاون وفقا لأسس جغرافية أو حضارية أو تاريخية أو دينية، تهدف إلى توثيق الصداقة والتعاون فيما بين الأعضاء وتعميق الصلات فيما بينهم وتبادل المعارف والخبرات بغية تطوير نظم الإدارة وايجاد الحلول للمشكلات أو العقبات كافة [3].

لتفعيل هذا التعاون، ظهرت مجموعة من المنظمات على المستوى الإقليمي ومن أبرزها نجد ما يلي :

---

1– **مثال على نشاطات في الميدان الزراعي والتنمية الريفية** : دخول جمعية فلاحية فرنسية سنة 1993 في المدغشقر من أجل مساعدة الفلاحين بعد مطالبه هذه الأخيرة من البلديات المدغشقرية، فتدخلت هذه الجمعية التي قامت بتخصيص مساعدات مالية قصد تنمية المعرفة الفنية في هذا الميدان. كذلك حصول **جمعية حماية البيئة ببني يزقن** بولاية غرداية من دعم من قبل الإتحاد الأوروبي والذي تمحور حول استصلاح قنوات ايصال المياه إلى بعض المناطق المحرومة. اضافة إلى حصول **جمعية المنطقة الجافة** بولاية بشار من نفس الدعم سنة 2008 المتضمن الحفاظ على منابع المياه في المنطقة وتثمين الجانب الفلاحي. لمزيد من المعلومات عد إلى:
Projet d`appui aux associations Algériennes de développement ONG II, Revue se mestrielle N1, 2008, pp 16-19.

2– أيمن عودة المعاني: **الادارة المحلية**، ،ط1 ،الاردن :دار وائل للنشر والتوزيع، 2009، ص 226.

3– نفس المرجع، ص233.

**أ- منظمة المدن العربية Arab Town Organization (ATO)**

هي منظمة إقليمية غير حكومية مختصة في شؤون البلديات والمدن في الوطن العربي وليس لها نشاط سياسي أو إرتباط عقائدي. فهي لا تتدخل في الأمور السياسية لأية دولة، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري وتعتبر ذات طبيعة خدمية غير ربحية، تم تأسيسها سنة 1967 ومقرها مدينة الكويت. تهدف هذه المنظمة إلى رعاية التعاون بين المدن العربية وتبادل الخبرات فيما بينها، كذلك رفع مستوى الخدمات والمرافق البلدية والحفاظ على البيئة وحمايتها من التلوث ومساعدة بلديات المدن الأعضاء على تحقيق مشروعاتها الإنمائية بقروض مسيرة[1].

**ب- منظمة العواصم والمدن الإسلامية Organization of Islamic Capitals and Cities**

هي منظمة إسلامية تقبل في عضويتها الإدارات المحلية لجميع العواصم والمدن في الأقطار الإسلامية في العالم، تأسست سنة 1980 ومقرها السعودية. ليس للمنظمة أي نشاط أو ارتباط سياسي ولا تتدخل في الشؤون السياسية لأية دولة من الدول الأعضاء. تسعى إلى تحقيق الأهداف المتمثلة في توثيق عرى المودة والصداقة بين العواصم والمدن الأعضاء وتوسيع نطاق التعاون، والعمل على رفع مستوى التنمية والخدمات والمرافق العامة مع المحافظة على بيئة مزدهرة وتطوير برامج بناء القدرات للمدن الأعضاء[2].

مثال على التعاون على المستوى الإقليمي : نجد برنامج **سولاريد** " SOLARID " الذي تم تحديثه للمرة الأولى في اتفاقية الأمم المتحدة المنعقد في روما سنة 1997 لمواجهة التصحر. فهو برنامج تعاوني جنوب-جنوب للمكانيزم الدولي الذي يضم دول شمال إفريقيا والساحل[3]. تم تأسيس هذا البرنامج لتفعيل التشاور والتحاور والتعاون بين الفواعل على المستويات المختلفة سواء السياسيين ،المنتخبين المحليين والمجتمع المدني،....الخ. تعتمد هذه المنظمة على تأسيس شبكة لتبادل الخبرات وذلك كله قصد

1- أيمن عودة المعاني: **الادارة المحلية**، مرجع سبق ذكره، ص233.

2- المرجع نفسه، ص243.

3 -تضم كل من الجزائر، بوركينافاسو، مالي، المغرب، موريطانيا، النيجر - السنغال- التشاد وتونس.

الوصول إلى تحقيق تنمية محلية ومواجهة الهجرة والتصحر، والبحث عن أشكال جديدة لتجنيد الموارد الطبيعية، البشرية، المالية، المؤسساتية والمعلوماتية في هذه المناطق[1].

### 2. التعاون على المستوى الدولي

يتم التعاون هنا بين الجماعات المحلية وجمعيات مختلف دول العالم دون النظر إلى الجانب الجغرافي أو الحضاري أو التاريخي. فالتعاون يتم على أساس رغبة الجماعات المحلية والمنظمات ذات الطابع الدولي، وذلك لأجل الإستفادة من خبراتها وتجاربها[2].

من بين هذه المنظمات التي ظهرت لتعزيز التعاون على المستوى الدولي نجد :

**أ- الإتحاد الدولي للسلطات المحلية International Union of Local Authorities (IULA)**

هو تنظيم دولي أنشئ في مدينة **غنت** البلجيكية عام 1913، ثم نقل مقره بعد الحرب العالمية الثانية إلى مدينة **لاهاي** في هولوندا. يسعى هذا الإتحاد إلى تقوية الإدارة المحلية وتحسينها وتعزيز التعاون والتشاور فيما بين المجتمعات المحلية في العالم، كما يهدف إلى رفع مستوى الإدارة المحلية والخدمات التي تقدمها لتعزيز مصالح المواطنين، وتشجيع تبادل المعلومات والخبرات بين الأعضاء مع تشجيع مشاركة المواطنين وانخراطهم في شؤن الإدارة المحلية [3].

**ب- الفدرالية الدولية للمدن المتحدة Fédération mondiale des cités unies ( FMCU)**

تأسست هذه الفدرالية في أفريل 1957 وكانت تضم 1400 جماعة محلية من 80 دولة في العالم خاصة إفريقيا، أوروبا وأمريكا اللاتنية. مباشرة بعد تأسيسها لعبت هذه الفدرالية الدور المركزي في الدفاع عن الحكومات المحلية سواء على المستوى الوطني أو الدولي وعملها على تدعيم التبادل والتعاون بين الجماعات المحلية من خلال تنظيم لقاءات، تعاون لامركزي، توأمة، شبكات ....الخ. إذ كانت تعتبر أهم مؤسسة لقيام علاقات دولية سلمية. في 2004 انصهرت هذه المنظمة مع الإتحاد الدولي للسلطات

---

1- Youssef Brahimi, **SOLARID: Coopération sud-sud et migration dans la région Sahelo-Saharienne**.sur**:**
http://globalmechanism.org/dynamic/File/Communication%20Almeria%20French%20.pdf

2- أيمن عودة المعاني، **الادارة المحلية**، مرجع سبق ذكره، ص 233.

3 – نفس مرجع، ص ص 249–250.

المحلية (IULA) إثر انعقاد المؤتمر العالمي في باريس وتحولت إلى منظمة المدن والجماعات المحلية المتحدة [1].

ج- المدن والحكومات المحلية المتحدة Cités et Gouvernements Locaux Unis (CGLU)

تعتبر هذه المنظمة أهم المنظمات الدولية للمدن المتوأمة، تأسست في جوان 2004 بعد انصهار كل من المنظمتين الدوليتين الكبيرتين السالفتا الذكر، وهما الإتحاد الدولي للسلطات المحلية (IULA) والفدرالية العالمية للمدن المتحدة (FMCU ).

تضم هذه المنظمة الجمعيات الوطنية للحكومات المحلية في 136 دولة في العالم ومجموعة من المدن التي انظمت إليها فرديا. تتدخل هذه المنظمة في مجالات عدة منها الديمقراطية المحلية، اللامركزية والتعاون اللامركزي ومدى مساهمتها في التنمية المحلية وتحسين الخدمات العمرانية كالماء، النقل، السكن ....الخ، كما تضمن تمثيل السلطات المحلية الدولية لدى المؤسسات العالمية والدفاع عن قيمهم كالأمن والتضامن[2].

## المطلب الثالث

## الإطار القانوني والمؤسساتي للتعاون اللامركزي وأهم معوقاته

إن الحديث عن الإجراءات القانونية المرتبطة بالنشاط الخارجي للسلطات المحلية في مختلف البلدان عرفت تطورا سريعا، خاصة في الدول الأوروبية وذلك قصد تقديم الأمن القانوني للنشاطات الخارجية. في الحين عرفت الدول الأخرى تأخرا كبيرا نتيجة عراقيل متعددة.

### أولا- الإطار القانوني والمؤسساتي للتعاون اللامركزي

إن تمكين الجماعات المحلية للقيام بإجراءات التعاون دوليا يجب أن يتمتع بنوع من الأساس القانوني الذي يختلف من دولة إلى أخرى. فنجد بعض الدول لديها تقنين لهذه الممارسة مثل فرنسا، إسبانيا، إيطاليا بينما ينعدم أو يكون غامضا في دول أخرى، أين نجد جانب الممارسة والتطبيق أوسع من الجانب التشريعي والقانوني. من بين هذه الدول سنتعرض لكل من الجزائر،المغرب من بين دول الجنوب وألمانيا وفرنسا من بين دول الشمال.

---

1- Sur site : **http://www.sommetjohannesburg.org/groupes/frame-fmcu.html**
2- United Cities and local governments (UCLG), Committee in Decentralized Cooperation, Progress Report 2007.

### 1. في التشريع الجزائري

إن التشريع الجزائري غامض فيما يخص العلاقات الخارجية للجماعات المحلية. فعند الرجوع إلى كل ما قيل حول استقلالية الهيئات المحلية في نشاطها على الصعيد الدولي، لا يمكن الحديث عن وجوده واقعيا أو قانونيا. فعند قراءة قانون البلدية نستطيع القول أنه لا توجد مادة تمنع أو تسمح بإمضاء إتفاقيات تعاون مع المدن الأجنبية التي تدخل ضمن التعاون اللامركزي. لقد كان هناك انتظار كبير لتقنين هذه الممارسة في قانون البلدية الجديد الصادر في 03 جويلية 2011 بعد اجتياز 22 سنة على القانون السابق الصادر سنة 1990، لكنه لم يأتي بجديد[1] بل عزز دور الدولة وصعب من مهمة المنتخبين المحليين .في حين سمح قانون الولاية الجديد الصادر في 20 فيفري 2012 وذلك في المادة الثامنة منه والتي تنص على ما يلي[2] :

" ***تستطيع الولاية في حدود صلاحياتها إقامة علاقات مع جماعات إقليمية أجنبية، قصد إرساء علاقات تبادل وتعاون طبقا لأحكام التنظيم والتشريع المعمول بهما في ظل إحترام القيم والثوابت الوطنية. وتتطلب إقامة هذه العلاقات وجود مصلحة عمومية وطنية ومحلية مؤكدة ولا يجب أن تكون في أي حال من الأحوال مصدر إفقار للولاية، تندرج علاقات تعاون الولاية مع الجماعات الإقليمية ضمن الإحترام الصارم لمصالح الجزائر وإلتزاماتها الدولية.*** .........."

ما يلاحظ في هذه المادة أنها غير مفصلة ولم تتبع بقرارات تفسرها، كما أنها لم تفصل في نوعية الفواعل التي تتدخل في علاقات التعاون ولا في مجالات التدخل أو في كيفية القيام بهذه الأعمال التعاونية ومن سيتولى تمويل هذه المشاريع. كذلك ما يلاحظ أن هذه المادة عبارة عن اسقاط كامل للقانون التوجيهي الفرنسي الصادر سنة 1992 حول التعاون اللامركزي.

فقبل صدور هذه المادة كان المرجع الأساسي لهذه الممارسة يتمثل في تعليمة وزارة الداخلية الصادرة في 03 أكتوبر 1993 التي تنص على : " ***بإمكان الجماعات المحلية الجزائرية التفتح على الخارج وابرام علاقات تعاونية مع مؤسسات، منظمات وجماعات محلية أجنبية كالمشاركة في***

1- La coopération entre Rhône-Alpes et l'Algérie : des actions en pleine expansion» **:La coopération décentralisée du point de vue algérien sur: http://www.ambafrance-dz.org .**

2 قانون رقم 12-07 المؤرخ في 21 فبراير 2012 **يتعلق بالولاية**،ج ر، العدد 12، الصادر في 19 فبراير 2012.

***الملتقيات، التربصات والتكوينات ........ مع احترام بعض القواعد والشروط الأساسية قبل البدء في أية عملية تعاونية والاحترام التام للالتزامات المنصوصة***"[1].

ما يلاحظ في هذه التعليمة أنها لم تفصل كذلك في نوعية الفواعل، كما قلصت من حريات المنتخبين المحليين، ذلك من خلال تحديد مختلف النشاطات التي يقومون بها والمحددة في المشاركة في اللقاءات والملتقيات الدولية، والتي يقوم بها عادة الأعضاء المركزية، عكس الدول الأوروبية التي تتمتع بحرية كبيرة والتدخل في مجالات متنوعة والتي تختلف حسب تخصصات هذه الجماعات المحلية وامكانياتها.

وفي إطار تقوية علاقات الشراكة للتعاون بين الدولة الفرنسية والجزائرية، تم صدور **المرسوم الرئاسي رقم 08-88** المؤرخ في 9 مارس 2008 [2] الذي يتضمن التصديق على إتفاقية الشراكة بين الجزائر وفرنسا والذي ينص في "**المادة 15**" على كيفية قيام التعاون اللامركزي بين الدولتين وذلك لأجل تشجيع العلاقات الثنائية بين الجماعات الإقليمية المحلية الجزائرية والفرنسية الذي يهدف خصوصا إلى تبادل الخبرات وتكوين إطارات الجماعات المحلية وذلك في مجالات عدّة كما هي محددة في المادة الأولى من الفصل الأول مثل التربية التعليم العالي والبحث العلمي، الثقافة والتراث،التعاون اللامركزي وتطوير الكفاءات .......الخ. لكن لم يفصل هذا القانون كذلك في أنواع الفواعل التي تقوم بالتعاون ولم يحدد كيفية الدخول في العملية التعاونية وما هي الإجراءات الواجب اتباعها.

فمجمل هذه القوانين تسمح للجماعات المحلية التفتح على الخارج لكن واقعيا ذلك يشترط مجموعة من القيود كمصادقة الوالي على اتفاقيات التوأمة التي تبرمها البلديات وذلك حسب المادة 57 من القانون الجديد[3]. كذلك موافقة وزارة الداخلية بعد أخذ رأي الوزارة المكلفة بالشؤون الخارجية بالنسبة للولاية[4] وهذا ما يحد من سلطات المنتخبين المحليين وشدة الرقابة على أعمالهم التعاونية.

---

1- Chérif Dris, **La coopération décentralisée euro-méditerranéenne :** Le cas de la région PACA avec Alger, op-cit, p55.

2- مرسوم رئاسي رقم 08-88 المؤرخ في 9 مارس 2008 والذي يتضمن **التصديق على إتفاقية الشراكة بين الحكومة الجزائرية والحكومة الفرنسية** وبروتوكولها الإداري والمالي المتعلق بوسائل التعاون الموقعين بالجزائر في 2007/12/04، ج.ر ،العدد15 الصادرة في 16 مارس 2008.

3- قانون رقم 11-10 المؤرخ في 29 جوان 2011 **المتضمن القانون البلدي**، الجريدة الرسمية،العدد 37، الصادرة بتاريخ 30 جوان 2011.

4- وذلك حسب المادة الثامنة من قانون الولاية الجديد.

كما أن عند الرجوع إلى دستور 1996 فإنه ينص أن السياسة الخارجية من اختصاص الدولة وهذا ما يسمح للجماعة المحلية قبل مباشرة أية عملية تعاونية مع الهيئات الأجنبية، التوجه إلى وزارة الداخلية لأجل الحصول على إذن، الذي يتوجه فيما بعد إلى وزارة الخارجية التي تستلزم اعطاء رأيها[1].

فيما يخص الجانب المؤسساتي، فإن عدم وجود أطر قانونية موضحة ومحددة لهذه الممارسة يعني قطع البناء المؤسساتي لها. بذلك بقي تسيير هذه الأعمال التعاونية تكون عادة من قبل المنتخبين المحليين أي البلدية أو الولاية كون أنه لا توجد على مستوى الجماعات المحلية أو الوزارات مديريات أو إدارات مختصة في تسيير هذه الأعمال التعاونية.

**2. التشريع المغربي**

إن أولى العلاقات الخارجية للجماعات المحلية المغربية بدأت مبكرا وذلك من خلال علاقات التوأمة التي كانت تبرمها مع الجماعات الأجنبية، التي تمت خارج تأطير قانوني. لكن رغم ذلك تطورت هذه العلاقات مما استدعى تدخل الحكومة لتنظيمها من خلال دورية وزارة الداخلية رقم (DCL/DAL/217) الصادرة في 1986/01/21، التي وضعت مسطرة لإبرام التوأمات. وسنة 1997 أشار التعديل الدستوري إلى امكانية تعاون الجماعات المحلية مع نظيراتها الأجنبية وذلك لأجل آداءها لمهامها والإستفادة من مساهمات الدول والأشخاص المعنوية العامة الأخرى. لكن وجب انتظار صدور قانوني **00-78** و**00-79** في 2002/01/03 المتعلقين بتنظيم الأقاليم لوضع أول أساس قانوني منظم لمختلف أشكال لأعمال الخارجية والتبادل مع الجماعات الأجنبية وذلك دعما للامركزية ولأهمية تقنية الشراكة والتعاون في تدبير الشأن المحلي ، إذ نصت المادة 42 من قانون 00-78 على[2] :

***إن المجلس الجماعي يقوم بجميع أعمال التعاون والشراكة التي من شأنها أن تنعش التنمية الاقتصادية ،الأجتماعية والثقافية للجماعة و ذلك مع الإدارة والأشخاص المعنوية الأخرى الخاضعة لقانون العام والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين الخواص ومع كل جماعة أو منظمة أجنبية.......وكل ذلك بعد موافقة السلطة الوصية***".

---

1- ويتم اللجوء إلى وزارة الخارجية قصد التطلع على أهمية العقد ( فمثلا التعاقد مع بلدية فرنسية يسيرها حزب الجبهة الوطنية يعتبر غير نفعي)، كذلك ملاحظة مدى مطابقة هذه الإجراءات للقواعد القانونية والعقود الدولية التي أمضتها الجزائر (في حالة عدم إعتراف الجزئر مثلا بدولة، فإنه لا يسمح للفواعل الجزائرية بالتعاون مع نظيراتها في هذه الدولة). مقابلة مع **محدب طاهر**، موظف لدى وزارة الشؤون الخارجية.

2- سارة الخمال، **التعاون اللامركزي**، مرجع سبق ذكره.

فرغم معظم التعقيدات كرقابة السلطة إلا أنه يمكن القول أن المشرع المغربي وضع الحد الأدنى من التأطير القانوني للتعاون اللامركزي وذلك استجابة لتطور ممارساتها وتزايد أهميتها لدى الجماعات المحلية.

### 3. التشريع الألماني

إن اللامركزية التي جسدت في ألمانيا في دستور 1978 أعطت للجماعات الإقليمية الاستقلالية للقيام بمهامها، فمثلا المادة 2 منه تنص على أنه :"***يمكن للمقاطعات والجهات التي تتمتع بمميزات تاريخية ،ثقافية، واقتصادية أن تسير وفق مسؤوليتها الخاصة***". لكن هذه الاستقلالية تبقى محدودة فيما يخص السياسة الخارجية، الدفاع والعدالة.....الخ[1].

ذ تسمح المادة 1-32 من القانون الأساسي لألمانيا بالنشاطات الخارجية للسلطات المحلية في إطار احترام الدول الفيدرالية. فالمادة 2-28 التي تتحدث على البلديات -Lander - والتي تعتبر حكومات جهوية تسمح لها بإمضاء معاهدات مع جهات ومناطق وحتى دول خارجية ولكن فقط في إطار اختصاصاتهم القانونية لكن بعد الترخيص من قبل السلطات والحكومات الفيدرالية [2].

### 4. التشريع الفرنسي

تعتبر فرنسا من بين الدول التي تتمتع بإطار تشريعي متقدم فيما يخص التعاون اللامركزي للجمعات المحلية والذي يخضع لإطار قانوني ومؤسساتي هام. إن أولى النصوص التشريعية التي سمحت للجماعات المحلية الفرنسية بابرام علاقات تعاونية كانت للمرة الأولى في قانون اللامركزية الصادر سنة 1982 و1983 المتعلق بحقوق وحرية الجماعات المحلية التي ركزت على الجانب الجغرافي، أي أن العلاقات تتم فقط مع الجماعات المحلية الأجنبية التي تمتلك معها نفس الحدود[3]. ثم بعدها تم اصدار القانون التوجيهي في 6 فيفري 1992 المتعلق بإدارة إقليم الجمهورية "ATR"[*] والذي ينص على ***": بإمكان الجماعات المحلية ومجمعاتها ابرام عقود مع جماعات محلية أجنبية ومجمعاتها في حدود إمكانياتها لكن مع الأخذ بعين الإعتبار الإلتزامات الخارجية لفرنسا*** " [4].

---

1- Chrif Dris**, La coopération décentralisée euro-méditerranéenne :** Le cas de la région PACA avec Alger,op-cit, p39.
2 **-Publication manuelles de l`observatoire de coopération décentralisée UE-AL, voir le site : www.obrv.org et le conseil régional d`Europe des communes et publiée en recueil avec des informations sur le cadres en vigueur dans les pays européenne, voir le site : www.ccre.org**
3- Noisette César, **La coopération décentralisée et le développement local,** op-cit**,** p39.
*- **ATR**: Administration territoriale de la république.
**4-** Article 131-1 de la loi du 6 février 1992 relative a l`administration territoriale de la république Française.

ما يلاحظ في هذا القانون أنه ألغى المعطى الحدودي وسمح بالتعاون مع الجماعات الإقليمية في كل الدول. ما يميزه أيضا هو أنه لم يحدد أي نوع من النشاطات التي يمكن ادخالها في العقود .

أما فيما يخص الجانب المؤسساتي، فقد تم خلق اللجنة الوطنية للتعاون اللامركزي "CNCD"[*] بموجب المرسوم رقم 94-937 الصادر بتاريخ 24 أكتوبر 1994 التي تتخصص في اجماع كل فواعل التعاون اللامركزي. يكمن هدفها الوحيد في صياغة كل الإقتراحات التي تهدف إلى تحسين وتقوية التعاون كما تقوم بدراسة الطلبات المقدمة من قبل المنتخبين.

لكن ولكون هذه القوانين الصادرة غامضة، تم تقنين قانونين متتابعين والمتمثلين فيما يلي :

- قانون **أودان سانتيني** **Audin Santini** في 09 فيفري 2005 (article L1115/1-1) وذلك لأجل تسهيل تمويل مشاريع التعاون في مجالات محدودة والمتعلقة أساسا بالماء، الطرقات، الغاز والكهرباء .... والتي يتم تمويلها عن طريق اقتطاع نسبة 1 % من رأسمال هذه الجماعات المحلية[1].

- قانون تيوليار **La loi THIOLLIERE** في 2 فيفري 2007 (article L 1115-1) [2] وهو مشروع قانون يتضمن العمل الخارجي للجماعات المحلية، قدم من طرف البرلماني **ميشال تيولبير** **THIOLLIERE Michel** للبرلمان للتدخل أثناء الكوارث الطبيعية. ذلك نتيجة للعراقيل الإدارية المحددة في القانون التوجيهي لسنة 1992 أين يجبر احترام الإلتزامات الخارجية لفرنسا والذي تم المصادقة عليه. إذ سمح للجماعات الإقليمية الفرنسية في عقد شراكة مع السلطات المحلية الأجنبية مع تنفيذ وتمويل المشاريع ذات الخصوصيات الإنسانية[3].

---

* - **CNCD**: commission nationale de la coopération décentralisée .

1- **Le cadre juridique de la coopération décentralisée** sur :
http://grandlieunokoue.org/cooperationdecentraliseecadrejuridique.pdf .

2- Loi N 2007-147 du 2 février 2007 relative a l`action extérieure des collectivités territoriales et leurs groupements, journal officiel de la république Française du 06 février 2007.

3- « *Art. L. 1115-1.* − **Les collectivités territoriales et leurs groupements peuvent, dans le respect des engagements internationaux de la France, conclure des conventions avec des autorités locales étrangères pour mener des actions de coopération ou d'aide au développement. Ces conventions précisent l'objet des actions envisagées et le montant prévisionnel des engagements financiers. Elles entrent en vigueur dès leur transmission au représentant de l'Etat dans les conditions fixées aux articles L. 2131-1, L. 2131-2, L. 3131-1, L. 3131-2, L. 4141-1 et L. 4141-2. Les articles L. 2131-6, L. 3132-1 et L. 4142-1 leur sont applicable .« En outre, si l'urgence le justifie, les collectivités territoriales et leurs groupements peuvent mettre en œuvre ou financer des actions à caractère humanitaire.**

**ثانيا- عراقيل التعاون اللامركزي**

يعرف التعاون اللامركزي نفس العراقيل التي يعرفها التعاون التقليدي خاصة لدى دول الجنوب والتي يمكن تحديدها في :

❖ **غياب الإدراك لمفهوم التعاون اللامركزي:** خاصة لدى الجنوب، فالإدراك الأوروبي لهذه الظاهرة متطور ومتقدم ومر بمراحل حتى وصل إلى ارساء قاعدة قانونية ومؤسساتية هامه. في حين بقيت دول الجنوب تتهرب من هذه الظاهرة وتتخوف منها. هذا ما أعاق تيار الإدراك والذي أعاق أيضا وضع الأسس القانونية والمؤسساتية المحددة في تشريعاتها مما جعل هذه الظاهرة غامضة.

❖ **طبيعة أنظمة بعض الدول:** إن الأنظمة التسلطية لا تسمح بقيام وفتح الأبواب أمام مثل هذه النشاطات، ذلك تخوفا من التدخل الأجنبي وتهديدا لبقاءها عكس الأنظمة الديمقراطية.

❖ **قيود السلطة المركزية على اللامركزية** كونها تشرط على الأعضاء المحلية المنتخبة التقيد بمجموعة من الشروط كاشتراطها موافقة السلطة المركزية قبل ابرام العقود التعاونية أو تحديد المجالات التي تكون محور التعاون....الخ.

❖ **نقص الرأسمال المخصص لتمويل مشاريع التعاون** خاصة في دول الشمال( في بعض الأحيان لا يتجاوز 1% من رأسمال الجماعة المحلية) مما يجعلها تبحث عن ممولين جدد لتعويض محدودية الموارد كالدولة، التمويلات الأوروبية، المنظمات الدولية......الخ وعدم تواجده في دول الجنوب النامية.

❖ في حالة تفويض الجماعات المحلية مشاريع التعاون، فعادة يكون هناك صراع للحصول على هذه الموارد بين منظمات المنفعة العامة (Groupements d`interets publiques) مثل الجمعيات. في هذه الحالة يقوم مسؤولو هذه البرامج بتقديمها شراءٍ للسلم المدني أو لشراء الأصوات خاصة أثناء الحملات الإنتخابية مثل الجمعيات وهو ما يسمى بالعلاقات الزبونية، والذي يعرقل في الأخير مسار وأهداف التعاون اللامركزي.

❖ غياب الخبرة والمعرفة لدى الفواعل المحلية خاصة في دول الجنوب المتخلفة، أي هل السلطات المحلية أعوان فعالة للتنمية أم لا ؟

❖ عدم لجوء الفواعل المحلية إلى التعاون اللامركزي خاصة في دول الجنوب كونه عملية إرادية وليست إجبارية. أي أن للجماعة المحلية الخيار في القيام بها أو لا. (La coopération décentralisée est une action volontaire et non obligatoire).

## المبحث الثالث

## التعاون اللامركزي من أجل تنمية مستدامة للأقاليم

ظهر التعاون اللامركزي قصد مساعدة دول الجنوب على النهوض والتوصل إلى التنمية وفي مختلف المجالات خاصة الاقتصادية والاجتماعية. لكن هذه التنمية لا يمكن أن تتحقق ما لم يكن التركيز على تطوير أقاليم هذه الدول كونها تمثل العنصر الأساسي لأية عملية تنموية. هذه المبادرة تتطلب طرق واستراتجيات مختلفة والتي على فواعل التعاون اللامركزي التقيد بها أثناء التعاون كالتهيئة الرقمية، تبادل التجارب والتسويق الإقليمي .....الخ.

### المطلب الأول

### العلاقة بين التعاون اللامركزي والتهيئة الإقليمية

بعد الدراسة النظرية لكل من التعاون اللامركزي والتهيئة الإقليمية، ظهرت هناك مجموعة من العوامل المتداخلة بين هاذين المتغيرين والتي تكمن أساسا في كونهما يهدفان إلى تثمين الأقاليم والسعي إلى تطويرها وتنميتها. كما يهدف التعاون اللامركزي إلى جعل الأقاليم جذابة وتنافسية وادخالها في الأسواق الدولية وهو الهدف الأساسي الذي تسعي إليه مختلف سياسات التهيئة الإقليمية وفي كل الدول.

إن التعاون اللامركزي عبارة عن مبادرة مقدمة من قبل مختلف الفواعل اللامركزية مع نظيراتها الأجنبية والتي تسعى من خلاله إلى تحقيق التنمية على المستوى المحلي، والقضاء على اللاتوازن الجهوي. إذ تعتبر من أهم الأهداف التي تصبو إليها سياسات التهيئة الإقليمية.

تعتبر الجماعات المحلية الفاعل الأساسي والرسمي للتعاون اللامركزي كونها المخولة قانونا بذلك في تشريعات معظم الدول. في نفس الوقت تعتبر من أهم المؤسسات المساهمة في تنفيذ برامج وسياسات التهيئة التي تقرها السلطة وذلك من خلال المخططات الجهوية، الولائية والبلدية للتهيئة الإقليمية (الجزائر) وكون المواطن المحلي الفاعل المستهدف من هذه المبادرات.

كذلك يتدخل التعاون اللامركزي في تنفيذ بعض البرامج المتعلقة بالتهيئة والمتمثلة مثلا في شق شبكات المياه والطرقات، ترميم المراكز الأثرية وغيرها.

إذن كل من التعاون اللامركزي والتهيئة الإقليمية يهدفان إلى التنمية الاقتصادية والإقليمية والتي تساهم في التنمية المحلية بالتالي التنمية الشاملة.

## المطلب الثاني

## التهيئة الرقمية للأقاليم

### أولا– مفهوم التهيئة الرقمية

#### 1. تعريف التهيئة الرقمية للأقاليم

أن التهيئة الرقمية هو تجهيز الإقليم أو المقاطعة بوسائل تكنولوجية الإعلام والإتصال **(TIC)** مثل الهاتف الثابت والنقال، الأنترنت ذات التدفق العالي وضمان تسهيل وصولها إلى مستخدميها[1] .

أو هو التمكن من فك العزلة عن المناطق النائية وذلك بتعميم وسائل تكنولوجيا الإعلام والإتصال، التي تلعب دورا هاما في تخطي المسافات الجغرافية. إذ هي بذلك تسمح لهذه الأقاليم بتطوير اقتصادها المحلي عن طريق توفير الهاتف النقال والأنترنت ذات التدفق العالي[2].

#### 2. أهداف التهيئة الرقمية

إن التهيئة الرقمية للأقاليم تهدف إلى جعل الأقاليم والمناطق جذابة وخلق تنافسية بين فواعلها الاقتصادية، كذلك مرافقة مختلف المؤسسات في مشاريعها المعلوماتية والإتصالية للرفع من قيمتها المضافة. كما أنها تساهم في تطوير الاقتصاد المحلي، لذا عمدت الحكومات والسلطات المحلية إلى هذا النوع من التهيئة نظرا لما لها من دور في تطوير اقتصادياتها. إذ أصبحت تشكل رهانا حيويا للإقليم والاقتصاد في ظل المنافسة الواسعة في هذا المجال.

لهذا بادرت السلطات المحلية منذ سنوات إلى التهيئة الرقمية لأقاليمها لأجل تقوية جاذبيتها وتنافسيتها، التي تبدأ عن طريف تجسيد الهياكل القاعدية الأساسية والتي تتعاون خلالها مع مؤسسات الدولة كونها تتطلب ميزانيات ضخمة[3]. فمثلا قام **Mc Kinsey** بدراسة سنة 2010 في فرنسا والتي تنطوي على خلق أزيد من 700000 منصب عمل في مدة 10 سنوات وذلك بالتركيز فقط على التهيئة الرقمية والتي تشترط توفر الهياكل القاعدية الأساسية والتي تغطي كل الإقليم[4].

1 -Réalisation du schéma directeur d`aménagement numérique en l`Aisne sur site : http://www.fnccr.asso.fr/documents/11_10_SDTAN_CG02.pdf
2 - Ibid.
3 - **L'Aménagement Numérique des Territoires, sur site :** http://www.ant.developpement-durable.gouv.fr/rubrique.php3?id_rubrique=23
4- Pour réussir l`aménagement de tous les territoires sur site :
http://maitrisernotreamenagementnumerique.files.wordpress.com/2012/07/lappel-de-valence.pdf..

### ثانيا- مدى مساهمة التعاون اللامركزي في التهيئة الرقمية للأقاليم

فيما يتعلق بدور التعاون اللامركزي في التهيئة الرقمية، فإنه يتلخص في تقديم المساعدة المالية للجماعات الإقليمية لأجل الإستثمار في وسائل تكنولوجية الإعلام والإتصال، قصد تجسيد شبكات الإتصال كالهاتف النقال والثابت وشبكات الأنترنت ذات التدفق العالي....الخ.

إذ تساعد التهيئة الرقمية على جعل هذه الأقاليم جذابة وتنافسية تستقطب مستثمرين وسوٌاح جدد إليها، نظرا لكون هذه التجهيزات تسهل عملية الإتصال والتواصل سواء داخليا أو خارجيا. كما يمكن أن يكون التعاون هنا لأجل نقل المعارف والتجارب، في هذه الحالة يكون لمساعدة الأطراف على التخطيط في هذا المجال كتقديم المساعدة على إعداد المخططات التوجيهية سواء الوطنية أو الجهوية للتهيئة الرقمية، تقديمهم لمختلف طرق وكيفية تنفيذها على أرض الواقع وذلك بمساعدة من قبل خبراء ومؤهلين في وسائل تكنولوجيا الإعلام والإتصال ومن قبل المقاولين والمؤسسات المختصة فيها. إذن التعاون قصد التهيئة الرقمية للإقليم يساعد على خلق جاذبية وتنافسية الأقاليم وهو ما يؤدي أخيرا إلى التطوير الإقليمي.

## المطلب الثالث

## تبادل التجارب Le Benchmarking

### أولا- مفهوم تبادل التجارب

#### 1. تعريف تبادل التجارب

هي آداة للمساعدة على اتخاذ القرار المرتكز على مقارنة المهارات والخدمات المساعدة على إظهار نقاط القوة والضعف لنظام مؤسسة أو إدارة ما. فهي بذلك تعد وسيلة تسمح بالتعرف على مكانة تواجد المنظمة في السوق مقارنة بالمنافسة[1].

أو هي المنهجية التي ترتكز على البحث المستمر عن أفضل ممارسة ومحاولة تبنيها لأجل التكيف مع مظاهرها الإيجابية واستغلالها لأجل الوصول إلى التطوير[2]. فقد عرفها **SPENDOLINI** على أنها الطريقة المستمرة والمنظمة لتقييم المنتوجات والخدمات التي تساهم في خدمة التطوير والتحسين في

1- Isabelle HAUTOT, **comparez vos performances pour vous améliorer**. Sur : http://www.performance-publique.budget.gouv.fr .

2- Dominique LOROY, **Le Benchmarking: se comparer pour s`améliorer** ,sur : http://www.performance-publique.budget.gouv.fr

مؤسسة أو إدارة ما[1]. بينما **دافيد كرنز** **David KEARNS** عرفها على أنها عملية مستمرة لتقييم المنتوجات، الخدمات والطرق مقارنة بالمؤسسات المتواجدة في المنافسة أو بالمؤسسات الزعيمة والرائدة قصد الإحتفاظ بمكانتها لكي تصبح الأقوى في السوق وفي وقت قصير. أما **فابيان لوبوافر Fabien LEPOIVRE** فعرفها بقوله أن هذه العملية تعتمد على جمع المعلومات الكمية حول المنظمة أو المؤسسة الشريكة ومحاولة فهم استراتجياتها والطرق التي تعتمد عليها[2] .

في الأول كانت هذه العملية تتم بين الشركات المتعددة الجنسيات، لكن أخيرا تحولت تجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحتى لدى الجماعات الإقليمية[3]. يمكن أن يكون هذا التبادل داخليا، أي تكون مقارنة الطرق، الإنتاج والأدوات بين مختلف الوحدات أو خارجية والتي تتم بالمقارنة مع شركات وإدارات خارجية.

## 2. أهداف تبادل التجارب

يكمن الهدف الأساسي لتبادل التجارب في تغيير الأوضاع الراهنة الممكن تطويرها إلى أوضاع أخرى أحسن منها لتكون أكثر تنافسية وجذابة، مثل مقارنة المؤسسات، الإدارات،........الخ. كما أن الهدف ليس فقط نقل التجارب من الخارج إلى الداخل، لكن نقل التجارب التي نعلم أنها ستحقق للإدارة أو المؤسسة نوعا من التقدم. إذ تتطلب وتشترط التحضير للتغيير والتفتح على أفكار جديدة تساهم في التحديث والتجديد أثناء تطبيق هذه البرامج[4]. كما أن تبادل التجارب يكون لأجل التوجه نحو الزبون الذي يعتبر العنصر الأساسي للتغيير والعمل على إرضاءه والإستجابة لرغباته والتي لا تتم إلا من خلال تطوير الكفاءات وتحديد الأهداف.

اضافة إلى ذلك فإن تبادل التجارب يكون لأجل جعل أية منظمة أو إدارة منافسا قويا في السوق أو استعمالها لأجل الحفاظ على مكانتها فيها. كما يساعد أيضا على اكتشاف أفضل الطرق والتطبيقات وتقييم نقاط القوة والضعف سواء الداخلية أو الخارجية [5] . كما يساعد في التعرف على البيئة الاقتصادية للمنظمة والتي تساهم في زيادة الإنتاجية، تخفيض التكاليف، وتحديد الأخطار.

---

1- Redouane ARAB**, Benchmarking,** Sur
http://www.infres.enst.fr/people/saglio/esim/QSI/etudes/redouane/Redouane.pdf.
2 - Fabien LEPOIVRE**, Benchmarking: Concept et méthodologie, sur :**
http://www.performance-publique.budget.gouv.fr
3- **Benchmarking: Guide méthodologique du travail en commun, sur:**
http://www.iaat.org/telechargement/guide_methodo/3_3_benchmarking.pdf
4- Dominique LOROY, **Le Benchmarking: se comparer pour s`améliorer**, op-cit.
5 -Ibid.

إن المقارنة قديمة قدم الإنسان، لكن ظاهرة تبادل التجارب ظهرت لأول مرة في نهاية الثمانينات، أين تحولت إلى آداة تستخدم عادة في المؤسسات. استخدم هذا المفهوم لأول مرة سنة 1989 من طرف **Robert CAMP** في كتابه المسمى ب: **Benchmarking: The search for industry best practices that lead to superior performance.** أي **تبادل التجارب: البحث عن الإستخدام الأمثل للصناعة التي تؤدي إلى الكفاءة العالية.** بين في هذا الكتاب كيفية قيام أية منظمة بعملية التغيير اعتمادا على عملية استبدال تجاربها بتجارب ناجحة لمؤسسات أو إدارات أخرى. هذه العملية تستدعي فحص هذه التجارب والبحث عن كيفية وصول هذه المنظمات إليها، ما هي النقائص التي تعاني منها المؤسسة المستقبلة وهو ما يؤدي أساسا إلى التعرف على وضعية هذه المؤسسة أو المنظمة مع استخراج النقائص والاختلالات ومحاولة معالجتها قصد الوصول إلى الأهداف المسطرة وهو الهدف الأساسي لأي تنظيم. فيمكن القول أن عملية المقارنة تفتح الطريق أمام أفكار جديدة تساهم في ابتكار وسائل وإمكانيات وطرق جديدة تحسن من وضعية المنظمات نتيجة تطبيق أحسن التجارب.

**ثانيا – مساهمة التعاون اللامركزي في تبادل التجارب**

تعتبر عملية تبادل التجارب من أهم الطرق المكونة للتعاون اللامركزي، فإذا كان هذا الأخير يتمحور حول المساعدة وتقديم الدعم لدول الجنوب[1]، ذلك يمكن أن يكون في شكل تبادل تجارب ناجحة والتي يتم نقلها وتطبيقها من قبل الفواعل المختلفة في أحد دول الجنوب والتي تخص مجالات وميادين متعددة [2]. فيمكن نقل تجارب ناجحة في قطاع التعليم، الصحة والمساعدة المؤسساتية، ذلك عن طريق نقل مثلا المهارات المتعلقة بهذه المجالات مثل طرق علاج بعض الأمراض المزمنة وكيفية مواجهتها. أما فيما يخص مجال التهيئة الإقليمية فإنه يتمحور حول كيفية تثمين الموارد الطبيعية والبشرية والطرق التي يجب اعتمادها لأجل التوصل إلى صياغة سياسات تهيئة تتناسب مع المتطلبات الطبيعية والبشرية للدولة المستفيدة من التعاون. كذلك نقل بعض التوصيات والتعليمات للمختصين أو تكوينهم في هذا

1- Jérôme DUPLAN, **Coopération décentralisée et développement urbain: Intervention des collectivités territoriales**, France, Ministère des affaires étrangères et européenne, Direction générale de la coopération internationale et du développement, 2007, p 14.

2- مثال على تدخل الوكالة الباريسية للتعمير"**APUR**" لمدينة باريس في ولاية الجزائر سنة 2003 والتي تعاقدت لأجل إعادة المخطط المحلي العمراني لباريس وتطبيقه على مدينة الجزائر.

المجال فيما يخص كيفية مباشرة عملية التهيئة أو اقرار سياساتها[1]. أما على المستوى الإداري فإنه يكمن في نقل مهارات التسيير، التنظيم والمحاسبة التي تؤدي إلى إصلاح النظام الإداري.

## المطلب الرابع

## التسويق الإقليمي

### أولا- مفهوم التسويق الإقليمي وأهم أدواته

قبل إعطاء تعريف للتسويق الإقليمي، لابد من تقديم أولا مفهوم لمصطلح التسويق.

**1. تعريف التسويق: مصطلح التسويق**- Le Marketing-

في اللغة العربية هي ترجمة لكلمة- Marketing- في الإنجليزية، التي هي مشتقة من الكلمة اللاتنية- Mercatus- والتي تعني السوق وأيضا من كلمة - Mercari- والتي تعود إلى المتجر أو المحل الذي يقوم بعمليات البيع والشراء[2]. فهو طلب السوق للبضائع والخدمات، وإسم ومكان السوق ويعني موضع بيع وشراء البضائع أي مختلف المواد التجارية. كما يعني أيضا الموقع الذي تباع فيه السلع والخدمات. أما الفعل سوّق البضاعة، فمعناها صدرها أي طلب سوقا لها.

أما **اصطلاحا** فتتضمن عدة تعاريف ومنها نجد :

التسويق هو عملية اجتماعية تهدف إلى تحقيق أهداف المجتمع من خلال الموائمة بين المعروض غير المتجانس من السلع المقدمة بواسطة المنتجين وبين الطلب غير المتجانس على السلع من جانب المستهلكين. من ثم فإن التركيز ينصب على الوظائف التسويقية المؤداة على مستوى المجتمع لسد الفجوة بين المعروض والمطلوب[3].

كذلك التسويق هو نشاط إنساني يسعى إلى التعرف على حاجات ورغبات الأفراد ليتسنى له إشباعها وذلك بمختلف منتجاتها التي تتناسق مع هذه الحاجات[4]. بوجه عام يعرف التسويق على أنه

---

1- مثل التكوين الذي استفاد منه ستة مختصين في مجال التهيئة الإقليمية ببلدية تيزي وزو في مدينة روش سير يون الفرنسية.

2- محمد حافظ حجازي، **المقدمة في التسويق**، ط1، مصر، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2005، ص42.

3- محمد فريد الصحن، **التسويق**، مصر، الدار الجامعية، 1999، ص 14.

4- محمد حافظ حجازي، المرجع السابق، ص 17.

مجموعة من الأنشطة يقوم بها الأفراد أو المنظمات بغرض تسهيل وتسريع المعاملات والمبادلات في السوق في إطار البيئة وظروف السوق[1].

### 2. تعريف التسويق الإقليمي :

هي جهود تقييم الأقاليم والتي تبذلها الدول المختلفة في الأسواق التنافسية لأجل التأثير على سلوك سكانها حتى تتكون لديهم نظرة ايجابية عن إقليمهم مقارنة بالأقاليم الأخرى وتتم عادة من قبل وكالات ومؤسسات التنمية[2].

أو هي الرغبة في تنظيم الإقليم (مدينة، ناحية أو جهة) وتوجيه التنمية حسب رغبات وحاجيات سكانها (تسويق ديمغرافي) ومختلف الفواعل الإقتصادية والسياح [3].

أو هي الطريقة التي تهدف إلى إعداد العرض الإقليمي على أساس معرفة المحيط الجغرافي، الاقتصادي، الديمغرافي، الثقافي، الاجتماعي والسياسي من قبل المسيرين المنتخبين لجماعة محلية وذلك لضمان ملاءمتها المستمرة لمختلف المستهدفين كالسياح، المؤسسات، المواطنين مع الحفاظ على المنفعة العامة. فالتسويق الإقليمي يترجم بطريقة عملية لكل العرض المقدم في نفس الوقت من السلع والخدمات والموجهة للمقيمين الدائمين (المدارس، التجهيزات، المراكز الصحية، ....) أو للمقيمين المؤقتين لذلك الإقليم (التجهيزات السياحية، المعالم الأثرية والتاريخية،.....)[4].

في الأخير يمكن القول أنه فن وضع قرية أو مدينة أو ناحية أو عاصمة في السوق العالمية التنافسية الواسعة، وهذا النوع من التسويق يركز أكثر على عوامل مرتبطة أساسا بالإقليم والتي بإمكانها جذب الإستثمارات الصناعية، السياح، عمال متخصصين، المؤسسات الخاصة والعمومية، مقرات اجتماعية لشركات تجارية وخدمات متخصصة غيرها.

وفيما يخص أهداف التسويق الإقليمي، فإنها تتمثل فيما يلي:

1- تحسين صورة الإقليم وجعلها جذابة وتنافسية.

---

1- Philip KOTLER, **Le Marketing selon Kotler, ou comment créer, conquérir et dominer un marché**, Paris, éditions Pearson éducation, 2005, p10.
2- Vincent GOLLAIN, **guide du marketing territorial**, sur site: www. Marketing-territorial.org.
3- Nicolas BABEY, **Gouvernance et marketing territorial, sur :** http://www.unil.ch/webdav/site/ouvdd/shared/Colloque%202005/Communications/B%29%20Gouvernance/B5/N.%20Babey%20et%20al.pdf
4- Marie LAURE, Gavard PERRET, **Le marketing de A à Z**, Paris, éditions Dunod, 2010, pp 132-133.

2- إعطاء قيمة وأهمية للأقاليم قصد تفعيل دورها.

3- دخول الإقليم في السوق الدولية.

4- تحقيق التطوير الإقليمي.

5- الأستجابة لرغبات سكان ذلك الإقليم والمجموعات المستهدفة - مستثمرين وسياح - .

### 3. أدوات التسويق الإقليمي

إن التسويق الإقليمي يتركز على ثلاثة أدوات أساسية والمتمثلة في **الأدوات المعرفية** والتي تتمثل أساسا في الإحصائيات، الدراسات، التحقيقات. ثم **أدوات التسيير** التي تبين الاستراتجيات وذلك من خلال تحديد الأهداف حسب الإمكانيات، اتباع عملية التنفيذ والتنظيم وفي الأخير **أدوات العمل** مثل الترويج، تجنيد الفواعل المحلية وتحسين العرض الإقليمي[1].

## ثانيا - العرض الإقليمي

قبل دخول أية مقاطعة أو مدينة في التسويق الإقليمي، لابد أن تأخذ بعين الاعتبار جميع امكانياتها الطبيعية والبشرية والتعرف على كيفية استغلالها. من بين هذه الإمكانيات نجد:

### 1. الموقع الجغرافي

يعتبر الموقع الجغرافي أحد العناصر الأساسية التي تبين أهمية المنطقة في السوق الدولية، لذا يجب أخذه بعين الإعتبار واستغلاله بطريقة عقلانية وجعله المنطلق الأساسي لاستقطاب المستثمرين والسياح[2].

1- Fabrice HATEM, **Le marketing territorial: Principes, méthodes, pratiques**, Paris, éditions EMS, 2007, p3.

2- فمثلا في **شمال النرويج** ، هناك مقاطعة، فهي مهمشة في السوق الوطنية وابتعادها الجغرافي عن السوق الدولية وفي المقابل، فهي تتمتع بموقع جغرافي ذو خصوصيات قطبية. فقامت السلطات المحلية بتجسيد هياكل قاعدية واستثمارات كبيرة وذلك لجذب واستقطاب المستثمرين ومراكز البحوث الأوروبية والوطنية المتخصصة في إعداد دراسات عن الحيوانات القطبية - la faune polaire - وهذا ما حدث بالفعل. فيمكن القول أنها استغلت خصائصها الجغرافية لجذب واستقطاب الاستثمارات الأوروبية.

### 2. الموارد والثروات الطبيعية

تعتبر الموارد الطبيعية أحد المصادر الأساسية التي تساعد وتساهم في تحقيق التنمية. فهي التي تدفع مختلف المقاطعات الى التسويق الإقليمي خاصة إذا ما كانت هذه المقاطعة أو الجهة منعزلة وبعيدة عن السوق[1].

### 3. البيئة والشركاء

فالعنصر البيئي يتمثل في الشرعية الجبائية، الصناعية والخدماتية، كذلك الهياكل القاعدية المتوفرة ومراكز البحوث. أما الشركاء فهم مختلف الفواعل المتواجدة على مستوى ذلك الإقليم[2].

إذ يجب التركيز على تطوير خصوصيات المنطقة التي تتماثل وتتقابل ورغبات المستثمرين، السياح ورجال الأعمال، أي ما يتلاءم مع رغبات وطموحات ما هو مطلوب في السوق .

## ثالثا- دور التعاون اللامركزي في التسويق الإقليمي

يلعب التعاون اللامركزي الدور المحوري في تسويق أقاليم الدول النامية. فنظرا لنقص إمكانيات هذه الأخيرة في القيام بهذه المهمة والتي تتطلب موارد مالية وتقنية ضخمة. لجأت معظمها إلى التعاون اللامركزي الذي يعتبر من بين طرق تفعيل دور الأقاليم على الساحة الدولية وجعلها جذابة وتنافسية في السوق.

فباعتباره عملية تحويل، تبادل، تكوين وخبرة، هذا ما يجعله يساهم في تغيير الإقليم وجعله تنافسيا وجذابا. ذلك من خلال تحويل الخبرات والمعارف حول كيفية استغلال مميزات وامكانيات الإقليم الطبيعية والبشرية والثقافية، تكوين اطارات في تلك الدول وتحويلها إلي فواعل حقيقية تتخذ مبادرة تنمية أقاليمها عن طريق عملية التسويق.

وأمثلة على ذلك كثيرة من بينها نذكر مثلا في إطار التعاون الفرنسي الجزائري، تم تقديم غلاف مالي قدره ثلاثة ملايين أورو وذلك لأجل مساعدة السياسة الجزائرية للتهيئة الإقليمية، الذي يعتبر كمساعدة مؤسساتية مقدمة من قبل الرأسمال الفرنسي للتضامن الأولوي Fonds de solidarité

---

1- فمثلا في **اليابان** توجد مدينة تبعد ب 500 كيلومتر عن العاصمة طوكيو والتي استقرت فيها معدلات النمو نظرا لنقص الاستثمارات وتهميشها الكلى كون أن الأفراد يعتبرونها بعيدة عن العاصمة، وصعوبة الوصول اليها نظرا لعدم وجود الهياكل القاعدية الأساسية، في المقابل فهي تتمتع بثروات طبيعية ضئيلة. ولتسويق هذه المنطقة قامت السلطات بفتح طريق سريع والقطار السريع-TGV- أدى ذلك الى ارتفاع نسب الاستثمارات والسياح ورجال الأعمال في هذه المدينة نظرا لإمكانية الوصول اليها في مدة أقصر من يوم واحد انظرا لكثرة الموارد الطبيعية فيها.

2- Fabrice HATEM, **Le marketing territorial: Principes, méthodes, pratiques,** op-cit, p13.

(FSP)[*] prioritaire والذي قسم إلى ثلاث مستويات. فالمستوى الأول يتضمن تجسيد مرصد للأقاليم Observatoire des territories. والذي يتخصص في إستقبال المستثمرين. أما المستوى الثاني فهو لأجل تجسيد أقطاب تنافسية والأخير لتكوين الإطارات في هذا المجال[1]، ذلك تجسيدا للعقد الذي تم إمضاؤه من قبل كل من وزارة التهيئة الإقليمية والبيئة والسياحة من جهة والمفوضية الوزارية لتهيئة وتنافسية الأقاليم الفرنسية من جهة أخرى (La DIACT)[**].

كما يمكن كذلك إدراج مختلف الترميمات على المناطق الأثرية والثقافية التي تمت كذلك في الجزائر مثل ترميم كنيسة سيدة إفريقيا - Notre dame d`Afrique - بمبلغ يقدر ب: خمسة مليون أورو من قبل كل من مقاطعة باكا[***] الفرنسية وولاية الجزائ[2].

من أهم نماذج التعاون اللامركزي في التسويق الإقليمي يمكن إدراج نموذج **قولد المغرب (GOLD MAGHREB)'** والذي يعتبر مبادرة أسسها برنامج الأمم المتحدة للتنمية[****] "**PNUD**" سنة 2000 لأجل مساعدة الإدارات المحلية في المغرب، وذلك من خلال تقديمها الإطار المرجعي والوسائل الضرورية لتشجيع وتسهيل قيام عمليات الشراكة لأجل الوصول إلى تنمية محلية مستدامة، متوازنة، سلمية وديمقراطية وذلك تمديدا لأهداف الألفية للتنمية "**OMD**" [*****] [3].

وتتمثل **أهداف** هذا البرنامج في مساندة الحكومات، المجتمع المدني والقطاع الخاص في مجهوداتهم لترقية عملية اللامركزية والتنمية المشاراكاتية على المستوى المحلي. كذلك مساعدة عملية التنمية المحلية من خلال الاستعمال الأمثل لموارد التعاون الدولي، التعاون اللامركزي والتعاون جنوب جنوب.

كل هذه الأعمال التقنية والمساعدات المالية والتكوينية تساعد على إعادة الإعتبار للأقاليم ولكل ما تمتلكه من موارد طبيعية وبشرية، آثار، سياحة واقتصاد وجعلها جذابة وتنافسية. هذا ما يجعلها تساهم في استقطاب الإستثمارات الوطنية والأجنبية وجعلها تحتكر السوق التنافسية، وهو ما يؤدي في الأخير إلى تطوير وتنمية الأقاليم.

---

* - (FSP) Fonds français de solidarité prioritaire.

1- Amel BOUAKBA, **Algérie**: **Coopération Algéro-Française, 3 millions d`euros pour les projets de l`aménagement du territoire, Journal** quotidien : **Le Tribune,** N620 , du 17/07/2006.

** - (DIACT) : Délégation interministérielle pour l'aménagement et la compétitivité des territoires

*** **-** PACA région Provence-Alpes-Côte d`azur de la ville de Marseille

2- Amar RAFA, **Plus de 5 millions d`euros pour la restauration de l`édifice**, La Tribune: Journal Quotidien, N207, du 05/12/2006.

**** - PNUD : Programme des nations unies pour le développement.

***** **-** OMD : Objectifs du millénaire pour le Développement.

3- **Gouvernance locale et développement**, Partenariats pour la coopération décentralisée in **:** **http://hdrnet.org/47/1/07maghreb_eng.pdf**

## خلاصة واستنتاجات الفصل الأول

لتعزيز العلاقات شمال جنوب وتقوية سياسة الجوار، اهتمت الدول الأوروبية بسياسة التعاون اللامركزي إلى جانب الإستراتجيات التقليدية. يتم ذلك من خلال السماح لفواعلها التحت دولاتية بمباشرة العلاقات الخارجية مع نظيرتها الأجنبية سواء في الشمال أو الجنوب.

ركزت هذه الممارسة على فواعل متعددة ومجندة كالجماعات المحلية والجمعيات التي تنشط في مجالات متعددة ذات أهمية والمرتبطة أساسا بالتنمية المحلية.

فهذه الأخيرة لا يمكن أن تكون حقيقية إن لم تأخذ في الحسبان التهيئة الإقليمية كونها تعتبر الوسيلة الرئيسية والمركزية لكل عملية تنموية، كون جميع الميادين مرتبطة بها وكون البيئة الدولية الحالية تشترط مستوى معينا من التهيئة ذلك لأجل مواكبة التغيرات العميقة. هذا ما جعل مختلف الدول تلجأ إلى تهيئة إقليمها الوطني عن طريق اقرار سياسات، مخططات وبرامج تتوافق مع إمكانياتها المادية والبشرية، كذلك إتجاه سياسات فواعلها التحت قومية تجاهها. يتم ذلك عن طريق نقل التجارب الناجحة إليها، نقل مهارات وخبرات فواعل دول الشمال والعمل على مساعدتها على الإقلاع والتوصل إلى التنمية المحلية وبالتالي التنمية الشاملة.

لكن واقعيا تعترض هذه الممارسة مجموعة من العراقيل كانعدام الأطر القانونية والبنية المؤسساتية خاصة لدى دول الجنوب، نتيجة غياب إرادة سياسية تقنن قواعد قانونية تبين كيفية تعامل الفواعل المختلفة الوطنية، كما تراقب مدى صرامة مشاريعها ها وبرامجها واقعيا.

# الفصل الثانـي

## التهيئة الإقليمية في الجزائر في إطار التعاون اللامركزي الجزائري – الفرنـسي ما بين 1980 إلى 2012.

إن تنظيم المجال في الجزائر لم يكن بالصورة التي هو عليه حاليا، بل هو نتاج لعدة فترات إحتلال سابقة أثرت على تنظيمه وتوزيع السكان فيه. فالوضع السائد حاليا ينبئ عن وجود أشكال مختلفة من شغل المجال. فقبل الإحتلال الفرنسي كان التنظيم المجالي مبنيا على التضامن الإجتماعي والتكامل المجالي ليمحو المستعمر هذا المنطق ويكيف تهيئتة حسب ما تقتضيه ظروف الإحتلال لنصل سنة 1962 إلى إقليم ريفي مدمر ترث فيه الجزائر قاعدة إقليمية مختلفة. ألزمت هذه الوضعية المزرية تدخل السلطات العمومية والهيئات المختصة على وضع سياسة لأجل تهيئة الاقليم وتنظيمه بطريقة عقلانية (المبحث الاول) .

ألزم ذلك تدخل السلطات المحلية والحركات الجمعوية الملزمة بتتبع إستراتجيات التهيئة المقدمة من قبل الدولة. لتحسين دورها لجأت إلى التعاون مع نظيرتها الأجنبية وذلك لجلب خبرات جديدة ومساعدات مالية وتقنية تساهم في حسن آداء مهامها والتوصل إلى تهيئة مجالية تحقق تنمية محلية وهو ما ظهر واقعيا خاصة مع الجماعات المحلية الفرنسية (المبحث الثاني والثالث).

# المبحث الأول

# مراحل التهيئة الإقليمية في الجزائر

قبل دراسة مختلف مراحل تهيئة الإقليم في الجزائر، سنقوم أولا بتقديم مميزات هذا الإقليم، تقسيماته ومختلف مشاكله.

## المطلب الأول

## الإقليم الجزائري:التعدد والتنوع

تعتبر الجزائر ثاني أكبر دولة في إفريقيا، إذ تتربع على مساحة تتعدى 000 380 2 كلم$^2$، منها 000 000 2 كلم$^2$ في الصحراء[1]. يتميز هذا الفضاء بثلاث أقاليم مختلفة باختلاف المناخ والتضاريس والمتمثلة في الإقليم لتلي، إقليم الهضاب العليا والإقليم الصحراوي.

### أولا- الإقليم التلي

يتربع هذا الإقليم على مساحة تقدر بـ 42.2 % من المساحة الإجمالية وتشمل خمسة وعشرين ولاية. فهو يتميز بمناخ رطب وغطاء نباتي كثيف، إذ هو مزيج بين الطابع الجبلي، السهول والأودية. يضم هذا الإقليم أكثر من 70 % من السكان[2]، إذ يضم أكبر تجمع سكاني تصل فيه الكثافة السكانية حتى 300 ن/كلم$^2$ نتيجة الظروف الطبيعية والإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية المتوفرة.

يحتوي هذا الإقليم على مجموعة من النشاطات الاقتصادية، أهمها الزراعة خاصة الحمضيات. أما بالنسبة للصناعة فإنه يعتبر أكبر إقليم صناعي كونه يضم أهم المراكز الصناعية. أما فيما يخص التجارة، فإنه يمثل حلقة وصل بين الدول الأوروبية وإفريقيا. من أهم مشاكل هذا الإقليم نجد النزوح الريفي بحثا عن العمل خاصة أثناء الأزمة الأمنية [3]، التلوث البيئي خاصة في المدن الصناعية الكبرى، أزمة السكن والتوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية.

1-Jean Claude Brule, Jaques Fontaine**, L`Algérie: volontarisme Etatique et aménagement du territoire**, Alger, OPU, 1984, p 01.

2- المجلس الوطني الإقتصادي والاجتماعي، احصائيات 2012.

3- Jean François TROIN, **Le grand Maghreb,** Paris, Editions Armond colin, 2006, p164.

### ثانيا- إقليم الهضاب العليا

يتوسط الإقليم التلي والصحراوي ويتربع على مساحة تقدر بـ 12.7% من المساحة الكلية، يشمل على 14 ولاية ويتركز به حوالي 20 % من الكثافة السكانية تتراوح بين 10 و100 ن/كلم$^2$. من مميزات هذا الإقليم أنه مزيج بين السلاسل الجبلية والهضاب والسهول الداخلية. أما فيما يخص النشاطات الإقتصادية المتوفرة، فتتمثل في تربية الأغنام، الزراعة من الحبوب، الخضر والفواكه. كما أنه يتوفر على ثروات هامة مثل الحديد والفوسفات.

### ثالثا- الإقليم الصحراوي

يعتبر أكبر إقليم من حيث المساحة (000 000 22 كلم) أكثر من 1800 كلم$^2$ شرق-غرب و1600 كلم$^2$ شمال-جنوب. في الحين لا يحتوي إلا على 10 % من السكان وبكثافة سكانية تقدر ب 10 ن/كلم$^2$ [1] . توجد به المحروقات التي تعتبر أهم منتوج يصدر إلى الخارج. كما يتوفر على أنواع محدودة من النباتات خاصة في الواحات (النخيل).

من مشاكل هذا الإقليم مثلا نقص البني التحتية والهياكل القاعدية. لضمان تدخل الدولة خاصة في المناطق المنعزلة، تم الإستثمار فيها إذ تم خلق أزيد من 6500 كلم طرقات و30 مطارات منها سبعة دولية وذلك لأجل تثمين المحروقات[2].

رغم التعدد والتنوع في الأقاليم، مكوناتها، تضاريسها وثرواتها، إلا أن الدولة ورغم الجهود التي قدمتها في مختلف المخططات والبرامج إلا أنها لم تتوصل إلى استغلالها بطريقة عقلانية تستجيب لمختلف مطالب المواطنين.

## المطلب الثاني

## التهيئة الإقليمية في الفترة الإستعمارية

قبل الخوض في دراسة التهيئة الإقليمية في الجزائر، مراحلها ومختلف وسائلها، لابد من تقديم نظرة عن الإقليم في مختلف الفترات التي سبقت فترة ما بعد الإستقلال.

1- Jean Claude Brule, Jaques Fontaine**, L`Algérie: volontarisme Etatique et aménagement du territoire**, op-cit, p 01.

2- Jean François TROIN, **Le grand Maghreb,** op-cit, p.175

فتنظيم وتخطيط المجال الجزائري يعود في فتراته الأولى إلى القرن الثالث عشر أين قام فيه ملوك الحضارة الأمازيغية مثل **ماسينسا** و**يوغرطة** بعملية التهيئة من خلال بناء بعض المدن . ومع دخول العثمانيين، ساهموا أيضا في تهيئة وتنظيم المجال، إذ أن سياستهم ركزت على تطوير المدن الساحلية عن طريق تطوير المبادلات التجارية، بينما المناطق الداخلية فلم تركز عليها بل بقيت فقط لجباية الضرائب[1]. كما عمدت كذلك إلي تقسيم إداري للبلاد إلى أربعة مقاطعات إدارية رئيسية والمتمثلة في دار السلطان، بايلك الشرق، بايلك الغرب وبايلك التيطري[2].

مع دخول المستعمر الفرنسي حاول هذا الأخير إتباع سياسة مخالفة لسياسة العثمانيين، إذ حاول إعمار الجزائر بالمعمرين الأوروبيين لأجل إدخال ثقافة أوروبية مخالفة لتلك المتواجدة في الجزائر، كما شجع مبادرة إدخال النظام الرأسمالي كون هدفه يكمن في البحث عن مكمل لإقتصاده وممول من الموارد الأولية الأساسية وإيجاد سوق لمنتوجاته. لتحقيق ذلك قام المستعمر بالتركيز والتوجه نحو المدن الساحلية للبلاد، إذ ظهر ذلك من خلال بناء مستوطنات كبيرة للمعمرين وإنشاء مناطق صناعية وخدماتية. بداية من هذه الفترة تحديدا ظهر الوجه الجديد للسواحل الجزائرية، في حين بقيت المدن الداخلية والصحراوية غير مستغلة[3] كون أن السواحل تعتبر مناطق استراتجية للتعامل مع فرنسا، اضافة إلى تمركز الموارد الأولية الضرورية فيها[4] وهو ما أدى إلى ظهور الفوارق بين المناطق الوطنية ما شجع ظاهرة النزوح الريفي والتصاعد العمراني[5].

مرت التهيئة الإقليمية خلال الفترة الإستعمارية على مرحلتين أساسيتين وهما:

## أولا– المرحلة الأولى: المرحلة التجريبية ما بين 1919– 1958

ما يميز هذه المرحلة هي إقرار **قانون كورندي** "**La loi cornudet**" من 1919 إلى غاية 1924 الذي يبين كيفية تطوير المدن في الجزائر عن طريق تحديد مثلا مساحة، طول وعرض الطرقات، المرافق العامة، المساحات الخضراء .....الخ، كما تم خلاله إعداد مخططات التهيئة والتوسع مثل مخطط مدينة الجزائر سنة 1931. ما ميز تلك الفترة هو جعل الجزائر مخبرا للتجارب الفرنسية الجديدة فيما يخص مختلف تقنيات التهيئة. لكن في سنة 1945 ترك هذا المخطط وعوض بالمخطط الإقليمي الجديد سنة

1- Ahmed TESSA, **Algérie, histoire d`une construction spatiale : 1960-2004**, op-cit, p 155.

2- Marc COTE, **L`espace Algérien: les prémices d`un aménagement,** Alger, OPU, 1983, pp 7-11.

3- Ibid_ pp 7-11.

4- Ahmed TESSA, **Algérie: histoire d`une construction spatiale : 1960-2004**, op-cit, p 13.

5- Marc COTE**, L`Algérie, ou l`espace retourne**, Constantine, media plus, 1993, P 397.

1948، كما تم احداث وكالة المخططات الجزائرية وخلق الصندوق الجزائري للتهيئة الإقليمية سنة 1956 الذي أعطت فيه السلطات الأولوية لتنمية وتهيئة الإقليم الجزائري[1].

**ثانيا- المرحلة الثانية: مرحلة التخطيط ما بين 1958- 1963**

بعد فشل السلطات الفرنسية في مواجهة الثورة التحريرية التي اندلعت سنة 1954 وتداركها فشل السياسة المتبعة طيلة 125 سنة نتيجة لضغوطات الثورة، عمدت إلى إحداث نوع من التغيير لأجل التطوير والتنمية في الجزائر. قام الجنرال **ديغول** (**De Gaulle**) سنة 1958 في قسنطينة بالإعلان عن المخطط الخماسي للتنمية (1959-1964) الذي سمي **بمخطط قسنطينة** (**Plan de Constantine**) الذي يبين الصورة المستقبلية للنشاطات الإقتصادية والمجالية للجزائر في السنوات القادمة. فقد تم برمجة هذا المشروع بعد إصدار مقال "MASPETIOLE " والمعروف ب "Rapport MASPETIOLE" الذي يبين الإستثمارات اللازمة لتطوير المستعمرات والمستوحى من المخططات الفرنسية التي قام بها كل من (Pierre MASSE) و(Jean MANNET) سنة 1945 التي تبين كيفية إعادة بناء فرنسا[2].

اعتبر هذا المشروع الصورة الإقليمية للمستعمر الذي جسد الإستراتجية الإقتصادية والإقليمية لفرنسا في الجزائر. ففي نظر الفرنسيين يعتبر هذا البرنامج مشروعا اقتصاديا وثقافيا مفيدا، بينما نظر إليه الجزائريون على أنه مشروع لإفشال الثورة وإغراء الشعب وإبعاده وفصله عن جبهة التحرير الوطني وإقناعه بضرورة الإندماج مع فرنسا.

شمل هذا المخطط إدخال تقنيات جديدة مثل التهيئة المائية التي تسهل تثبيت السكان وتطوير الأراضي الفلاحية مع التركيز على إدخال التكنولوجية، وخلق مناصب الشغل التي توقع أن تصل إلى 475000 يد عاملة[3]. ركز كذلك على التطوير الصناعي، بحيث برمج المخطط خمسة وحدات صناعية لأجل تثمين المحروقات وتطوير الوحدات الصناعية خاصة في المناطق الشمالية كذلك برنامج الصناعات الغذائية والتحويلية ومواد البناء في المناطق الجنوبية. هذه النشاطات التي تضمنها هذا المشروع مهد لصورة المجال الجديد للجزائر بعد الإستقلال[4]. كان هدف هذا المخطط هو تحقيق زيادة في

1- Ahmed TESSA, **Algérie, histoire d`une construction spatiale: 1960-2004**, op-cit , pp 14-15
2- Fatiha TALAHITE**, Reformes et transformations en Algérie**, université Paris nord 3, UFR de sciences économiques et de gestion, 2010, p 65.
3- Jean Claude Martens**, Le modelle Algérien de développement: Bilan d`une décennie 1962-1972**, Alger, SNED, 1973, p16.
4- Ahmed TESSA, **Algérie, histoire d`une construction spatiale**, op-cit, pp 16-18.

النمو الاقتصادي السنوي بنسبة 7 % والذي يتم عن طريق تقديم مساعدات مالية سنوية تقدر بـ 200 مليار فرنك فرنسي وإستثمارات تقدر كذلك ب 200 مليار فرنك فرنسي[1].

نظرا لكون هذا المشروع مراوغة من قبل المستعمر، فإنه لم يتحقق منه إلا القليل خاصة في مجال تهيئة الإقليم باستثناء خلق مركب عنابة للحديد والصلب وإنجاز بعض أنابيب الغاز التي تربط الصحراء بمختلف الموانئ وبناء بعض السدود الصغيرة.

رغم الإستراتجية المجحفة المتبعة من قبل النظام الإستعماري إلا أنه يمكن القول أنه ترك للجزائر الهياكل القاعدية الأساسية التي اعتمد عليها النظام الجزائري مباشرة بعد الإستقلال في مختلف البرامج التنموية. بحيث ورثت الجزائر وسائل الإتصال ووسائل النقل التي كانت كافية لمواجهة احتياجات الدولة في تلك الفترة. كما ورثت شبكة حديدية بقدر بـ 3900 كلم بالاضافة إلى شبكات طرقات واسعة التي وصلت حتى إلى المناطق الجنوبية والتي كانت تبلغ 80000 كلم خاصة في المناطق الساحلية والداخلية، كذلك الموانئ، المطارات، وسائل النقل، سدود المياه وغيرها[2].

## المطلب الثالث

## التهيئة الإقليمية في الجزائر في ظل مخططات الإقتصاد الموجه

مرت التهيئة في الجزائر في ظل مخططات الاقتصاد الموجه بمرحلتين هما:

### أولا- الفترة الأولى : مرحلة التوازنات الجهوية من 1967- 1978

ورثت الجزائر بعد الإستقلال أوضاعا مزرية عن المستعمر الفرنسي، تميزت بعدم التجانس في توزيع الهياكل القاعدية وكذا المنشآت الاقتصادية والمراكز الحضرية. حيث ركز المستعمر كل جهوده على المناطق الشمالية للبلاد خاصة الساحلية ذات المؤهلات الطبيعية الكبيرة، بما فيها الموانئ التي كانت تشكل حلقة وصل مع فرنسا. مما جعلها بعد الإستقلال مستقطبة للسكان، حيث تضاعف سكان المدن بعشر مرات في قرن واحد نظرا لتوفر التجهيزات وتوطن كل الخدمات الإقتصادية والإجتماعية[3].

1- Jean Claude Martens**, Le modelle Algérien de développement: Bilan d`une décennie,** op- cit, pp 27-28.
2- Jean Claude Brulé, Jaques Fontaine**, L`Algérie volontarisme Etatique et aménagement du territoire**, op-cit, p 53.
3- Kamel KATEB, **Population et organisation de l`éspace en Algérie**, L`éspace géographique, 2003/ 4 tome 32, p 313.

زادت هذه الأوضاع في حدة الفوارق الجهوية بين أرجاء البلاد وبروز هوة كبيرة بين المدن والأرياف من جهة وبين المناطق الساحلية والداخلية من جهة أخرى. أدى ذلك إلى تضخم المدن وبروز العديد من المشاكل الاجتماعية كالبطالة، الأحياء القصديرية .... لمواجهة هذه الأوضاع الحرجة، اتخذت الدولة سلسلة من الإجراءات الإصلاحية كان أهمها تنفيذ البرامج الخاصة لتنمية المناطق المحرومة التى عانت من الحرب والفقر وإقرار مجموعة من المخططات التنموية التي تبين حسب **عابد بن جليد** الأهداف الإقتصادية (كتثمين الموارد عن طريق التصنيع)، السياسية (الإستقرار الاقتصادي) والاجتماعية (التشغيل، التربية والتكوين...)[1] والتي يتم توظيفها لأجل بناء الاقتصاد الوطني.

تجسد ذلك في **المخطط الثلاثي** (1967-1969) الذي وجهت من خلاله الدولة الإهتمام بقطاع الصناعات المصنعة. ترجم من خلال إقامة العديد من الأقطاب الصناعية الكبرى في المدن الساحلية قصد تحقيق التنمية والتخفيف من حدة البطالة وخلق نوع من التوازن بين جهات الوطن[2]. بمعنى أن هذه السياسة ركزت كل آمالها على قطاع الصناعات المصنعة والطاقوية بهدف إعطاء وجه جديد للبلاد نظرا لتمتعها بثروات طبيعية كالمحروقات، مناجم الفوسفات والحديد وغيرها[3].

ما ميز هذه الفترة هو تركيز الإستثمار على القطاعات الإقتصادية وذلك من خلال خلق المؤسسات الوطنية العملاقة والأقطاب الصناعية المتخصصة في الصناعات المصنعة والطاقوية. بينما بقيت المجالات الأخرى مهمشة مثل السكن، الماء، الهياكل القاعدية، التكوين،...الخ ونفس الشيء فيما يخص البعد المجالي، فإنه لم يتم إدخال هذا المتغير في المخطط التنموي[4] رغم تسجيله غلاف مالي كبير، إلا أن حصة الأسد بقيت للقطاع الصناعي الذي إستحوذ على 51 % من القيمة الإجمالية من تكاليف المخطط[5]. أما فيما يخص تبرير النظام لهذا التوجه، فإنه يقوم على فرضية أن التطوير الصناعي سيؤدي حتما إلى تطوير المجال وتنظيمه. كما أن هذا المخطط لم يتضمن منطق الجهوية بل كان التفكير عنه غائبا اضافة إلى غياب عنصر التنمية المحلية، فلم تظهر لا وسائلها ولا أهدافها[6] .

1- Abed Bendjlid, **Planification et organisation de l`éspace en Algérie**, Alger, OPU, 1986, p 5.
2- Jean Claude Martens**, Le modelle Algérien de développement**, op-cit, pp 49.
3- Marc COTE**, L`éspace Algérien: les prémices d`un aménagement**, op-cit, pp 147.
4- Ibid, pp 148-149
5- Jean Claude Brule, Jaques Fontaine**, L`Algérie volontarisme Etatique et aménagement du territoire**, op-cit, p 53.
6- Salah DAOUDI**, La régionalisation en Algérie entre discours et réalités**, in **Aménageurs et aménages en Algérie, Héritages des années Boumediene et Chadli**, Paris, éditions L`harmattan, 2004, p286.

نظرا للنتائج السلبية التي أفرزها المخطط الثلاثي، زاد وعي الدولة بخطورة الوضع القائم الذي ميز المجال نتيجة الفوارق الجهوية التي أنتجتها الأوضاع المزرية جراء النزوح الريفي نتيجة للفقر والتهميش الذي شهدته الأرياف الجزائرية، وكذا التمركز حول المدن الكبرى. بادرت الدولة بسياسة جديدة في المخطط الرباعي الأول (1970- 1973) الذي يهدف لتثبيت سكان الأرياف وتخفيف الضغط عن المدن وزيادة الإنتاج الفلاحي لأجل إستعادة التوازن بين الأرياف والمدن.

لتحقيق ذلك بادرت الدولة بثلاث ثورات[1] والمتمثلة في:

1- **الثورة الصناعية:** والذي يرتكز على نموذج الأقطاب الصناعية الهادف إلى تنظيم المناطق الكبرى مثل الصناعة الميكانكية، البيتروكمياوية .....الخ.

2- **الثورة الزراعية:** أو التهيئة الريفية والتي تمت من خلال إنشاء تعاونيات فلاحية وتقديم الأراضي للفلاحين، لكن النزوح الريفي قلص من تنفيذ هذه البرامج.

3- **بناء القرى الإشتراكية** : بحيث تم اطلاق مشروع بناء 1000 قرية إشتراكية لأجل تحسين مستوى التجهيزات في الأرياف وتثبيت السكان وتطوير القطاع الزراعي، إلا أنه لم تنجز ميدانيا إلا 750 قرية فلاحية. كما لجأت الدولة إلى اطلاق مشروع السد الأخضر الممتد من الجهة الشرقية إلى الجهة الغربية للبلاد.

للرفع من مستوى المناطق غير المتطورة، عمدت الدولة إلى إقرار **البرامج الخاصة** "Les programmes spéciaux" لأجل النهوض بها اقتصاديا واجتماعيا وجعل كل الأقاليم الوطنية تساهم في التنمية حسب طاقتها وإمكانياتها الطبيعية والبشرية[2].

ما يلاحظ هو أن هذا المخطط ركز أكثر على القطاع الصناعي كقطاع أولوي وذلك بنسبة 43 % من القيمة الإجمالية لكلفة هذا المخطط والتي بلغت 28 مليار دج [3].

أما في **المخطط الرباعي الثاني** (1974-1977) فقد ركز على المدن الداخلية وأعاد النظر في كيفية تطويرها، وذلك من خلال الزيادة في عدد الإستثمارات في المناطق غير المتطورة. كما منح للجماعات المحلية امكانية المبادرة والقيام بالصناعات المتوسطة والصغيرة وذلك إستجابة للحاجيات

1- Ahmed TESSA, **Algérie: histoire d`une construction spatiale**, op-cit, PP 31-33.
2- Ahmed TESSA, **Economie touristique et aménagement du territoire**, Alger, OPU, 1993, p11.
3- Ahmed TESSA, **Algérie, histoire d`une construction spatiale**, op-cit , P 53.

المحلية وخلق مناصب الشغل من خلال المخططات البلدية والولائية للتنمية التي تم خلقها سنة 1974[1]. كما حدد كذلك المناطق التي يجب تهيئتها والتي حددها على أساس درجة التعمير، الصناعة، الكثافة السكانية والثروات الاقتصادية.

من جهة أخرى، تم خلق **المناطق الصناعية** "ZI" التي بلغت في تلك الفترة حوالي ستين(60) منطقة لأجل تحقيق التطوير الصناعي، كذلك **المناطق السكنية العمرانية الجديدة** "ZHUN" لأجل الإستجابة لطلبات السكن نظرا لزيادة عدد السكان ونقص عدد السكنات[2]. كما تبع كل ذلك تقسيم إداري جديد للبلاد سنة 1975، إذ وصل عدد الولايات مقارنة بسنة 1963 إلى 31 مقابل 15 و160 دائرة مقابل 91 و707 بلدية مقابل 676[3].

خلاصةً يمكن القول أن الفترة الأولى أعطت نتائج إيجابية من خلال تخفيف الفوارق بين بعض الجهات من حيث الشغل، الأجور، التعليم، تطوير الهياكل القاعدية والتجهيزات. لكن هذه النتائج كانت مؤقتة وركزت خصوصا على المناطق الساحلية وهو ما بينته إحصائيات 1977[4] ذلك لأجل التركيز على القطاع الصناعي منه على المجالي وفي المناطق الساحلية على حساب المناطق الداخلية والصحراوية. فقد دعمت الدولة بذلك وبصورة مباشرة التوجه الإقتصادي الموروث عن الفترة الإستعمارية التي كانت تشجع التوجه نحو إعمار السواحل وتركيز قوي للمواطنين في الشمال، الذي يعرفه **شريف رحماني** كتفريغ داخل الدولة لصالح المناطق الساحلية المكتظة بالسكان[5]، بحيث إرتفع عدد السكان الحضر من 31.4 % سنة 1966 إلى 40 % سنة 1977 ثم إلى 49.7 % سنة 1987 وإلى 58.3 % سنة 1998 ومنه تمركز أكثر من 40 % من السكان على مساحة تقدر بسبع (7/1) الإقليم الوطني[6] التي زادت من حدة الفوارق بين المناطق الشمالية والجنوبية للبلاد وعمقت الفجوة وهذا ما يدل على غياب سياسة أو استراتجية واضحة المعالم في الجزائر.

كل هذه الإجراءات المتخذة كانت تتسم بغياب خطة متكاملة للتهيئة الاقليمية. من سلبياتها أنها مست المدن الكبرى فقط واستهلكت اراضي زراعية على حساب بناءالأقطاب الصناعية، وفشلها في

---

1-Hosni BOUKARZAZA, **Décentralisation et aménagement du territoire, cas de la wilaya de Skikda,** Alger, OPU, 1991, p145-146.

2- Abdelkader SMAIR, **Les zones d`habitat urbain nouvelles, entre théories et pratiques**, in: **Aménageurs et aménages en Algérie, Héritages des années Boumediene et Chadli**, op-cit, p204.

3- Jean François TROIN, **Le grand Maghreb,**op-cit**,** p156.

4- Ministère de l`équipement et de l` aménagement du territoire**, Demain l`Algérie, L`Etat du territoire :** la reconquête du territoire, le dossier de l` aménagement du territoire, 1995, p 74.

5- Cherif RAHMANI, **La croissance urbaine en Algérie**, Alger, OPU, 1982, p53.

6- Rapport ONS 1988 et 1999.

التوصل إلى تحقيق أهدافها والمتمثلة في إنعاش اقتصاد المناطق التي وطنت بها، وتحولت إلى مراكز لإستقطاب إستحوذت على كل الموارد وإستنزفت إمكانيات محيطها. هذا ما يدل على عدم الأخذ بعين الإعتبار الإختلالات الموروثة عن المستعمر بين المناطق الريفية والحضرية من جهة، وبين الشمالية والجنوبية من جهة اخرى. بل تطابقت هذه السياسة مع سابقتها[1].

كما أن التخطيط المركزي الذي خصص له أكثر من 50% من الإعتمادات المالية كان يهدف فقط إلى مواصلة تنفيذ المشاريع الصناعية الكبرى والبرامج الخاصة. كما خصصت عمليات على المستوى المحلي كالمخططات الولائية والبلدية للتنمية سنة 1974 التي حققت نتائج إيجابية لكنها لم تؤثر في الخارطة الإقليمية للبلاد وزادت من الفوارق الجهوية.

في الأخير يمكن القول أن هذه المرحلة ميزتها سياسة توازنات جهوية أكثر منها سياسة تهيئة إقليمية.

### ثانيا- الفترة الثانية: بداية ظهور سياسة تهيئة إقليمية ما بين 1979- 1988

نظرا لما خلفه المخططان السابقان من أثار سلبية كمشكلة الفروقات الإقليمية والنزوح الريفي، توقفت السلطات عن التخطيط لمدة سنتين "1978-1979" لأجل تحليل وتقييم وإعادة النظر في المخططات السابقة، وتقييم مدى فعاليتها في تحقيق أهدافها. نظرا لعدم تطابق النتائج مع الأهداف المسطرة، قامت السلطات ببعض التدخلات كالتخلي عن القرى الإشتراكية وإعادة تنظيم القطاع الصناعي وإدراكها ضرورة تبني سياسة تهيئة إقليمية والتي أقرها المؤتمر الوطني سنة 1986 أين ظهرت وسائل جديدة للتهيئة الإقليمية[2].

مع بداية الثمانينات زاد الوعي بالمخاطر التي أفرزتها الإختلالات الموجودة بين أرجاء البلاد، من هنا ظهرت التهيئة الإقليمية للمرة الاولى ضمن صلاحيات دائرة وزارية وهذا بإحداث **وزارة التخطيط والتهيئة الإقليمية** سنة 1979 قصد تأطير ووضع سياسات للتهيئة التي من شأنها تغيير الأوضاع المجالية السائدة آنذاك، والذي تمثله مديرية التخطيط والتهيئة الإقليمية على مستوى كل ولاية.

كذلك تم إحداث **الوكالة الوطنية للتهيئة الإقليمية "ANAT"** سنة 1981 عن طريق المرسوم رقم 80-277 في 1980/11/22 التي كلفت على وجه الخصوص بإعداد المخططات الوطنية للتهيئة

1- Hosni BOUKARZAZA, **Décentralisation et aménagement du territoire,** op-cit, p302.

2- Ahmed TESSA, **Algérie: histoire d`une construction spatiale**, op-cit, p 45.

الإقليمية **كالمخطط الوطني** "SNAT" و**المخططات الجهوية** "SRAT"[1] كما تم تغيير قانوني البلدية والولاية وإقرار مخططات تهيئة الولاية والبلدية "PAW et PAC"[2].

تزامن هذا الوضع مع بداية المخطط الخماسي الأول (1980– 1984)[3] الذي كان يهدف لتحقيق النمو الإقتصادي بنسبة 9 %[4]، بحيث حدد الأهداف المركزية الثلاث والمتمثلة في التوزيع الديمغرافي المنظم، تخفيض فوارق الأجور وخلق النشاطات على مستوى كل الإقليم. كما ركز على المناطق الداخلية من خلال إعادة الإعتبار لها وتثمين الخصوصيات الاقتصادية والبشرية للمناطق ضمن إستراتجية صناعية متنوعة مع التركيز كذلك على القطاع الفلاحي، الصناعة التقليدية وخلق الشروط الضرورية للتعمير. كما تم برمجة مشاريع المدن الجديدة في هذا المخطط والتي ستستقطب 1.5 مليون مواطن ما بين 1980 إلى 1985[5].

لضمان الخدمات الإدارية ومنع النزوح الريفي، تم تقسيم إداري جديد سنة 1984 حيث وصلت فيه عدد الولايات إلى 48 مقارنة بتقسيم سنة 1975 و276 دائرة و1514 بلدية[6]. بالتالي أصبحت الولايات في الجزائر تشكل كيانات إقليمية ووظيفية منسجمة ومتقاربة من حيث الإمكانيات والموارد.

أما في إطار المخطط الخماسي الثاني (1985– 1989) تم إصدار **القانون رقم 03/87 المتعلق بالتهيئة الإقليمية** الذي يوضح مختلف أدواتها سواء على المستوى الوطني أو الجهوي، منها المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية (SNAT) الذي يبين النظرة الإستشرافية للإقليم الوطني والتي تدخل في الاستراتجية الشاملة للتنمية الاقتصادية، كما يبين كذلك كيفية تنفيذ السياسة الوطنية للتهيئة المنصوص عليها في الميثاق الوطني لسنة 1986.

أقر المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية على إستعجالية تنفيذ مشاريع التهيئة وذلك من خلال تجنيد الموارد الطبيعية بالأخص البترول، تثمين الزراعة، تقوية التجهيزات العامة، التنظيم العمراني،......الخ . كما نجد إلى جانبها المخططات الجهوية التي تتدرج تحتها 48 مخطط ولائي وبلدي للتهيئة.

1- Ibid, p 48.
2- Ministère de l`équipement et de l`aménagement du territoire**, Demain l`Algérie, L`Etat du territoire,** op-cit, p 75
3- Claude Brule, Jaques Fontaine**, L`Algérie: volontarisme Etatique et aménagement du territoire**, op-cit, p143.
4- Jean Claude Martens**, Le modelle Algérien de développement**, op-cit, p 53.
5- Ahmed TESSA, **Algérie, histoire d`une construction spatiale**, op-cit, pp 44-47.
6- Jean François TROIN, **Le grand Maghreb**, op-cit, p156.

لم يحدد هذا القانون تناسق هذه المخططات ولم يتبع بالنصوص الأساسية التطبيقية وهكذا لم يتم تحديد إطار الاعداد وكيفية إعتماد المخطط الوطني والمخططات الجهوية ولا الأدوات القانونية المحلية الخاصة طبقا لما ينص عليه القانون. كذلك لم يحمل هذا القانون أدوات تنفيذه كالإطار التنظيمي والتمويل ....الخ[1] لذلك كان تطبيق هذه السياسة محدودا وذلك لأجل:

- اتباع الدولة لمنهج التخطيط الذي تعطي فيه الأولوية للنظرة القطاعية.
- كون عملية التخطيط مثقلة بالقرارات المركزية والتي لم تضع التهيئة الإقليمية في الدرجات الأولى.
- نقص التشاور والتحاور بين مختلف الفواعل.
- عدم استقرار التهيئة في دائرة وزارية واحدة واتباعها لكل من وزارة التخطيط والتهيئة الإقليمية إلى وزارة السكن ......الخ.

ما ميز هذه المرحلة هي ظهور سياسة تهيئة ذات صلاحيات لكن بدون سلطة وبدون وسائل[2]، إذ تعتبر مرحلة انتقالية دخلت الجزائر في النظام اللبرالي والتخلي عن النمط المركزي في التخطيط. فتعتبر مرحلة حرجة بحيث دخلت فيها الجزائر في أزمة سياسية حادة كانت لها آثار وخيمة على الجانب الاقتصادي والاجتماعي حجبت كل عمليات التهيئة، إذ أصبح قانون 1987 يمثل المرجعية التخطيطية للمجال. كما سجلت عودة ظاهرة التعمير الفوضوي وزيادة التمركز في المناطق الساحلية وزيادة الفقر والتهميش في المناطق الريفية، مما أدى إلى نزوح ريفي شديد وتفريغ المناطق من السكان نتيجة غياب الأمن. كما شهدت هذه الفترة كذلك احتجاب الحقيبة الوزارية للتهيئة الإقليمية حتى سنة 1995 أين أنشأت وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية التي نظمت استشارة وطنية واسعة حول الإستراتيجية الجديدة للتهيئة في الجزائر والتي صممت وثيقة "**الجزائر غدًا**" **(Demain l`Algérie)** تضمنت حصيلة للوضعية الراهنة للتراب الوطني والإشكالات والإختلالات التي يعاني منها وبعض الاقتراحات لتطويره.

---

1- Kheira BENZEGHOU, **Le SNAT: un outil sans moyens**, in **Aménageurs et aménages en Algérie, Héritages des années Boumediene et Chadli**, op-cit, p 280.
2- Ministère de l`équipement et de l` aménagement du territoire**, Demain l`Algérie, L`Etat du territoire**, op-cit, p73.

فإذا تم صرف مبالغ مالية ضخمة في كل هذه المخططات نظرا لتدخل متغير الريع وعدم التوصل إلى تحقيق الأهداف المنشودة، فكيف يمكن أن تكون هذه العملية في ظل الأزمة الإقتصادية؟ وهو ما سنتناوله في المطلب الآتي.

## المطلب الرابع

## إقتصاد السوق وحتمية التهيئة الإقليمية

مرت التهيئة الإقليمية في تلك الفترة على مرحلتين مختلفتين

### أولا– فترة إنحطاط السياسة المجالية ما بين 1988 إلى 1999

أثرت الأزمة النفطية لسنة 1986 على عائدات الميزانية الجزائرية التي كانت تعتمد بنسبة كبيرةعلى المحروقات. أدى هذا التراجع إلي تدني الحياة الاقتصادية والاجتماعية للسكان، مما دفع إلى نشوب أحداث أكتوبر 1988 نتيجة للفقر والبطالة وتدني المستوى المعيشي. أمام كل هذه الأوضاع مجتمعة، لم يعد للدولة خيار سوى الانسحاب والتخلي عن عملية التهيئة الاقليمية.

ساهم كل ذلك في التخلي عن نظام الاقتصاد الموجه وتبني إيديولوجية اقتصاد السوق. تزامن مع هذا التغيير حدوث أزمة سياسية حادة نتيجة إيقاف المسار الإنتخابي سنة 1991، الذي ساهم في خلق أزمة، أمنية نتج عنها تدمير الهياكل القاعدية الأساسية والتجهيزات العمومية التي بلغت قيمتها حسب **أحمد تسا** بحوالي 20 مليار دولار[1] بينما حسب **رشيد تلمساني** فتقدر بـ 16 مليار دولار لكنها ليست قيمة نهائية كونها لم تتضمن جميع الخسائر المادية والمعنوية[2].

تطلب هذا التحول الإيديولوجي القيام بعدة تعديلات اقتصادية مجاليه عميقة وذلك من خلال مخطط إعادة الجدولة المفروض من قبل المؤسسات المالية الدولية، كالبنك العالمي وصندوق النقد الدولي ابتداء من التسعينات إلى غاية الألفية.

ما ميز هذه الفترة هو انحطاط عملية التخطيط والتهيئة الإقليمية ذلك لسببن رئيسيين والمتمثلان في:

1- Ahmed TESSA, **Algérie: histoire d`une construction spatiale**, PP 53.

2- Rachid TLEMCANI**, Etat Bazar et globalisation : L`aventure de l`infitah en Algérie**, Alger, éditions El hikma, 1999, p 53.

1- ارتفاع الديون الخارجية المقدرة ب 33 مليار دولار، وتزايد المديونية العمومية المقدرة ب 29.5 مليار دولار سنة 1994 التي تثقل خصوم الميزانية العمومية[1]، مما جعل الاقتصاد الجزائري يرتبط بالاقتراحات السياسة والاقتصادية الدولية التي تؤثر على أسعار البترول التي تعتمد عليها في كل عملية تنموية.

2- ارتفاع فوائد الديون فمثلا سنة 1999 بلغت عائدات الدولة حوالي 786 مليار دولار، في حين أن خدمات الديون تمثل 63 % من هذه الميزانية وهو ما يؤثر أساسا على تقليص دور تدخل الدولة[2].

هذا التراكم في الديون الخارجية أجبر الجزائر على القبول والتقيد بالتوصيات والشروط المقدمة في مخطط التعديل الهيكلي، ذلك من خلال اتباع سياسة تقشفية عن طريق تقليص تدخلاتها في الميدان الإجتماعي والاقتصادي وتركيزها على إستعادة التوازن في الميزانية العمومية وإستتباب الأمن. لذا طبقت مجموعة من الاصلاحات الاقتصادية من **مرحلة التثبيت الهيكلي** بين (1994- 1995) إلى **مرحلة التصحيح** بين (1995- 1998)[3].

أما فيما يخص البعد المجالي فيلاحظ استبعاده وتهميشه وتراجع استراتجيات الدولة الاقتصادية والاجتماعية وكل النشاطات المرتبطة بالإقليم[4]. يظهر ذلك مثلا في تراجع المشاريع العامة في المدن الكبرى والتهميش شبه الكلي للمدن الداخلية والجنوبية، كذلك تحويل الوكالة الوطنية للتهيئة الإقليمية في تلك الفترة إلى مجرد آداة للتسيير الإداري. كما لوحظ أيضا تخفيض ميزانية الجماعات المحلية الموجهة للتجهيز والتهيئة والتطوير والسماح لفواعل أخرى بالتدخل في هذه العملية مثل الجمعيات القروية ولجان الأحياء، المقاولين الإقتصاديين، من دون أية رقابة من قبل الدولة.

يمكن القول أن التهيئة الإقليمية مستبعدة في برامج ومخططات التعديل الهيكلي المفروضة من قبل المؤسسات المالية الدولية.

---

1-Données de la Banque Centrale.
2- Ahmed TESSA, **Algérie: histoire d`une construction spatiale**, P55.
3- أحمد غريبي، **أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر**، مجلة البحوث والدراسات العلمية العدد 4، أكتوبر 2010،ص 15.
4- Ministère de l`aménagement du territoire et de l`environnement, **conférence nationale sue le Schéma national d` aménagement du territoire (SNAT)** le 04 avril 2001.

## ثانيا- بوادر التجديد وإدراج البعد المجالي ما بين 2000 – 2012

شهدت فترة الألفية استعادة الجزائر نوع من الإستقرار السياسي والأمني. تزامن كل هذا مع الارتفاع المستمر لأسعار المحروقات، ما دفع السلطات العمومية إلى العودة والتدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وشروعها في تطبيق مجموعة من البرامج التنموية الهامة وفي كل المجالات نتيجة لارتفاع إحتياطات الصرف، إذ وصلت مثلا سنة 2008 إلى حوالي 138.9 مليار دولار[1].

ظهرت في هذه الفترة رغبة السلطات الجزائرية في تهيئة الإقليم، لكن السؤال الذي يطرح: هل هذه المبادرات تترجم الرغبة الحقيقية للنظام أم أنها تكرار لأخطاء تم ارتكابها في المخططات السابقة؟ وهذا ما سنتناوله في هذا الفرع.

تعود مبادرة تدخل السلطات الجزائرية إلى مجموعة من الدوافع سواء المتعلقة بالجانب الداخلي والمتمثلة في الجو الاقتصادي والأمني الملائم. أما الخارجية فتتمثل في:

- **إن العولمة** وما صاحبها من تغيرات جعلت العالم قرية صغيرة يتماشى بقواعد متماثلة ومتشابهة وفي شتى المجالات الاقتصادية، السياسية، الثقافية....[2]. فهي تعتبر أحد العوامل الخارجية الأساسية التي تدفع الدول إلى إعادة بناء اقتصادها لامتثاله للمعالم الدولية ومحاولة اندماجه في الأسواق الدولية.

- **الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة OMC:** لقد بدأت الجزائر مفاوضاتها لأجل الدخول إلى المنظمة العالمية للتجارة سنة 1986 تاريخ تقديم مذكرة الانضمام[3]. فرضت هذه الأخيرة على الجزائر مجموعة من الشروط التي يجب التقيد بها لأجل الدخول إليها، ومن بين هذه الشروط نذكر مثلا إلزامية اعتماد السلطات الجزائرية مخططات استراتجية تنموية على المدى الطويل، والتي تساهم في تطوير الاقتصاد الوطني وتنميته ومحاولة استجابته لمتطلبات وحاجيات الأجيال القادمة. كما أنه اشترط اعتماد سياسات اقتصادية تستجيب للمعايير الدولية وتهدف إلى خلق مؤسسات انتاجية تقلل من نسب البطالة

---

1 - Rapport FMI 2008.

2- محمد محفوظ، **العولمة وتحولات العالم: إشكالية التنمية في زمن العولمة وصراع الثقافات**، الطبعة 1، المغرب، المركز الثقافي العربي، 2003، ص5.

3- خديجة خالدي، **أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 2، 2011، ص 88.

وتساهم في رفع الإنتاج الوطني[1]. لتفعيل ذلك صرح وزير التجارة "**مصطفى بن بادة** "بأن الجزائر عدلت أكثر من 40 قانونا ومرسوما لضمان التكيف وتوفير الظروف الموضوعية للانضمام[2].

- **فتح السوق الوطنية للاستثمارات الأجنبية** : إن تفعيل وتطوير الاقتصاد الوطني يتطلب تهيئة المجال لاستقطاب الإستثمارات الأجنبية المختلفة. فهذه الأخيرة لا تستثمر في أية دولة إلا إذا توفرت الهياكل القاعدية الأساسية كشبكات الطرقات، سدود المياه، وسائل النقل الجوية، البرية والمائية، المطارات والموانئ، وسائل الإعلام والإتصال، شبكات الأنترنت ذات التدفق العالي .....

- بروز بيئة دولية جديدة تتميز ببروز فاعلين جدد كالبرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب إفريقيا وبروز حضارة كونية متعددة المراكز، مثل السياق الطاقوي الجديد لآفاق 2030 وفي الأخير الرهانات الكبرى للبيئة الكونية ورهانات التغير المناخي[3].

قررت الحكومة تطبيق برامج استثمارية بغية تهيئة الأرض اللازمة لإعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية والنمو. ترجم هذا التدخل عن طريق **برامج الانعاش الاقتصاد**ي الذي بادرت به ما بين (2001- 2004) والذي رصد له مبلغ مالي يقدر ب **525 مليار دج،** أما البرنامج الثاني المدعو **بالبرنامج التكميلي لدعم النمو** (2005- 2009) بلغ حجم الاستثمار فيه **4200 مليار دج**[4]. يتمحور البرنامج الأول حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الانتاجية والفلاحية وتعزيز المصلحة العامة[5] بينما الثاني يهدف إلى النهوض بالتنمية في جميع مناطق البلاد والعمل على إعادة بناء الاقتصاد الوطني[**6**]. في الأخير **البرنامج الخماسي** (2010- 2014) للتنمية المقترح من قبل رئيس الجمهورية، تضمن غلافا ماليا يقدر بـ:  **12421 مليار دينار** وسبب ضخامة هذا المبلغ المالي يعود إلى رغبة النظام

---

1- Cherif AISSAT**, L`adhésion de l`Algérie a l`OMC**, La Nation: hebdomadaire national, N 345, du 13 au 19 mars 2013.

2- سفيان بوعيار، **انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة،** الخبر: جريدة وطنية يومية ، العدد 340، 07 نوفمبر 2012.

3- قانون رقم 10-02 المؤرخ في 29 يونيو 2010 **المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم**، مرجع سبق ذكره.

4- Banque mondiale, **revue des dépences bubliques**, rapport N 36270, 2007, p18.

5 كريم زرمان، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001- 2009**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 7،جوان 2010،ص ص 200-201.

6- Rapport FMI, 2009.

في مواصلة ما تبقي من أشغال المخططين السابقين بقيمة تقدر بـ: 9700 مليار دينار وطرح برامج جديدة بقيمة تقدر بـ: 11424 مليار دينار[1].

فيما يخص الجانب الإقليمي، فقد ظهرت رغبة السلطات العمومية في إدخال المتغير المجالي في جدول أعمال الحكومة وفي برامج الانعاش الاقتصادي، وذلك من خلال إقرار سياسة تهيئة إقليمية مجهزة بالوسائل القانونية، التشريعية، التنظيمية، الجبائية والمالية لأجل إعادة تنظيم الإقليم وتصحيح الإختلالات لاستعادة التوازن،الجاذبية وتثمين موارد وإمكانيات وخصوصيات المناطق والسهر على ديمومتها وفي كل المدن الجزائرية[2].

ترجمت هذه الرغبة أولا في إحداث **وزارة التهيئة الإقليمية والبيئة والسياحة** سنة 2000 لأجل ضمان التسيير المتناسق والفعال لكل ما يتعلق بالبيئة، كذلك تخصصها في إعداد السياسات البيئية وسياسات التهيئة الإقليمية مع إقرار النصوص القانونية والتشريعية لحماية البيئة[3].

من بين وسائل هذه السياسة نجد **قانون 01-20 المتعلق بالتهيئة الإقليمية والتنمية المستدامة للأقاليم** الذي يتضمن مجموعة من الأحكام التي تحدد التوجيهات والأدوات المتعلقة بتهيئة الإقليم التي من طبيعتها تنمية الفضاء الوطني تنمية منسجمة ومستدامة على أساس المبادرات الإستراتجية التي تقتضيها تنمية من هذا النوع، والسياسات التي تساعد على تحقيق هذه الخيارات والتي تدرج أدوات تنفيذ سياسة تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة[4]. كما بين هذا القانون أهم المخططات المتعلقة بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة كالمخطط الوطني (SNAT) الذي يترجم بالنسبة لكافة التراب الوطني التوجيهات والترتيبات الإستراتجية الأساسية فيما يخص هذه السياسة. كما نجد كذلك المخططات الجهوية[5] (SRAT)، المخططات الولائية والبلدية للتهيئة الإقليمية (PAW et PAC) ومخطط تهيئة السواحل (PAC) .

---

1 - Ministère de l`industrie et la promotion des PME, revue N 01, ganvier 2011.

2- Ministère de l`environnement, de l`aménagement du territoire et du tourisme, **Conférence nationale sur le Schéma national d` aménagement du territoire (SNAT),** le 04 avril 2001.

3- **Rapport pays Algérie, Ministère de l`aménagement du territoire et de l`environnement, Observatoire national de l`environnement et du développement durable**, mars 2012, pp 1-2.

4- قانون رقم 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 **المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.** ج.ر. عدد 77 المؤرخة في 15 ديسمبر 2001.

5- بعد اصدار قانون 10-01 المتضمن المصادقة على المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية، تم إلغاء المخطط الجهوي للتهيئة الإقليمية "**SRAT**" وعوض بمخطط تهيئة المجال والبرمجة الإقليمية " **SAEPT**: schema d`amenagement de l`espace et de programmation territorialle" وذلك تجنبا لمصطلح الجهوية وكل ما ينجم عنه من مشاكل.

لتحسين تنفيذ هذه السياسة تم إنشاء المجلس الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة الذي يضطلع على اقتراح التقييم والتحديث الدوري على المخطط الوطني والمساهمة في اعداد المخططات التوجيهية الوطنية والجهوية وتقديم تقارير سنوية. في الأخير حددت "المادة 56 "الأدوات المالية والاقتصادية اللازمة لتهيئة الإقليم والتي تتحملها الدولة لأجل إنجاز البنى التحتية الكبرى والخدمات الجماعية ذات المنفعة العامة.

كما نجد كذلك **القانون رقم 10-02 المتعلق بالمخطط الوطني لتهيئة الإقليم**[1] الذي تعلن به الدولة عن مشروعها الإقليمي من خلال سياستها لتهيئة الإقليم التي تنوي انتهاجها خلال العشرين سنة المقبلة. يهدف هذا المخطط إلى الاستجابة للاختلالات في تموقع السكان والنشاطات في الإقليم والعمل على تفعيل جاذبية وتنافسية الأقاليم مع العمل على الحفاظ على رأس المال الطبيعي والبشري للبلاد وتثمينه. فهو يترجم عزم الدولة على عدم قبول اهمال أقاليمها كون كل جزء منه يمثل أحد عناصر الثروة والاعتراف لكل منها بالحق في التطور والازدهار في إستراتجية شاملة ومتحكم فيها.

فإذا تمت مقارنة المبالغ الضخمة المستثمرة بالنتائج المحصل عليها واقعيا، نقول أنها لم تتوصل إلى تحقيق الأهداف المبرمجة خاصة المرتبطة بمجال التهيئة الإقليمية. فلو نسقط مثلا ذلك على **مركب دنيا** الذي كلف غلافا ماليا يقدر بـ 700 مليون دولار، إلا أن نتائج تنفيذه وخيمة وذلك حسب مقال **على حاج طاهر**[2] الذي أكد أنه بعد تدشين هذا المركب من قبل وزير التهيئة الإقليمية السابق: السيد **أعمارة بن يونس،** فإنه لوحظ أن المؤسسة المنفذة لهذا المشروع الضخم، أي **الشركة الإماراتية للإستثمار الدولي** "**EIIC**" لم تتقيد لا بتقنيات البناء ولا التشجير، فالنتائج المحصل عليها تعكس الأسماء المقدمة مسبقا مثل "حدائق الصين والأنجليز" و"الغابة المختلطة".

أما نائب رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية باب الواد بالجزائر العاصمة، أكد أن معظم البرامج توقفت أو لم تبدأ كلية، مثل مشروع إعادة سماكة الجزائر الذي توقف عن العمل، كذلك تجميد مشروع الطريق الذي يربط الجزائر الوسطى بعين البنيان الذي يمر داخل البحر[3].

---

1- قانون رقم 10-02 المؤرخ في 29 يونيو 2010 **المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم**، مرجع سبق ذكره

2- Ali EL HADJ TAHAR, **Le Parc Dounia: Radioscopie d`un ratage**, le soir d`Algérie, quotidien national, N 7029, le 29 mai 2013, p 6.

3- مقابلة مع السيد **شعوادي يوسف:** نائب رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية باب الواد بالجزائر يوم 2013/11/06.

إن الأغلفة المالية المسخرة تبين أن تدخل الدولة يكون مرتبطا بالريع البترولي وفي كل المجالات. أما فيما يخص التهيئة الإقليمية فإن تاريخ هذه الأخيرة يتركنا نفسر أن دور الدولة يكون محددا في فترات التنمية. حسب **أحمد تسا** فقد مرت بثلاث مراحل[1] نوجزها فيما يلي:

**1- الفترة الممتدة ما بين 1966–1986**

ساهم إرتفاع أسعار المحروقات في هذه الفترة في زعزعة الخزينة العمومية التي دفعت بالدولة إلى تبني استراتجية تنموية سواء في النشاطات الاقتصادية أو الخدمات العامة والتي تمول اجماليتها بعائدات الريع البترولي.

تصبو هذه المشاريع التنموية المقررة في هذه الفترة إلى تحقيق أهداف محددة والمتمثلة في تنمية الثروات الطبيعية وبالأخص المحروقات لاستخدامها في الإستثمار في قطاع السلع المنتجة كالصناعات الثقيلة، الحديدية...... كما تم خلق قطاع إنتاجي للدولة والمتمثل في الشركات العمومية، بغية خلق سلع وخدمات على مستوى المدن والأرياف وهو الهدف الذي تصبو إليه عملية التهيئة الإقليمية. ترجم كل ذلك في مختلف المخططات التي ساهمت في تأسيس قاعدة صناعية متينة، اضافة إلى تقسيمات إدارية لأجل تسهيل تطبيقها على مستوى كل إقليم. هذه الاستراتجيات التي وضعتها الدولة لتحقيق التنمية والرفع من المستوى المعيشي تعتبر هدف أساسي للتهيئة الإقليمية.

**2- الفترة الممتدة ما بين 1987–2000**

إن الركود الاقتصادي الذي شهدته الجزائر في فترة الثمانينات بعد الأزمة النفطية لسنة 1986، دفع بخروج الدولة من النشاطات الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية. سبب هذا التراجع نقص المشاريع الاقتصادية والمجالاتية المقدمة في المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية نظرا لنقص الإيرادات التي تعتبر أهم مصدر تواجدها. لإبراز تواجدها قامت بالتوجيه والرقابة فقط. لكن ذلك لا يدل على نهاية دور الدولة، لكنها بقيت تتعامل وتتعاون مع فواعل جديدة خاصة فيما يخص تنظيم المجال كالجمعيات القروية، منظمات أرباب العمل والنقابات.

1- Ahmed TESSA, **Algérie: histoire d`une construction spatiale**, pp 61–64 .

ومع الأزمة الأمنية التي شهدتها الجزائر في العشرية السوداء، بقي دورها حاضرا في مجال الخدمات العامة والتي تعتبر الوسيلة الأساسية للتهيئة الإقليمية.

**3- الفترة الممتدة ما بين 2000- 2012**

عرفت هذه الفترة عودة ارتفاع أسعار المحروقات ما جعل الخزينة العمومية في بحبوحة مالية. ما دفع بها إلى تبني سياسات إستثمارية ضخمة بما فيها المتعلقة بتهيئة المجال. ظهر ذلك من خلال ما تم تجسيده على أرض الواقع عبر مجمل التراب الوطني منذ سنة 2000 مثل الطريق السريع شرق-غرب، خط السكك الحديدية ذات السرعة العالية، إنشاء سدود كبيرة، تحويلات كبرى للمياه فيما بين الأقاليم، وحدات لتحليل المياه، تطوير تكنولوجية الإعلام والإتصال، التربية والتكوين والتي تتحمل الدولة إجمالية تكاليفها.

## المبحث الثاني

## العلاقات التعاونية اللامركزية الجزائرية – الفرنسية بين 1980 إلى 1998 وموقع التهيئة الإقليمية منها

بعد دراسة مختلف العقود المبرمة بين الجماعات المحلية الجزائرية ونظيراتها الأوروبية خلال الفترة الممتدة ما بين 1980 إلى غاية 2012، لاحظنا أن أغلبية هذه العقود تمت مع نظيراتها الفرنسية لذا ركزنا في دراسة هذا الفصل على التعاون الفرنسي –الجزائري. لذا سنتعرض إلى حوافز هذا التعاون، مختلف العقود المبرمة بينهما وموقع التهيئة الإقليمية منها.

### المطلب الأول

### بداية العلاقات الخارجية بين الجماعات المحلية الجزائرية والفرنسية

#### أولا– العقود التعاونية الأولى للجماعات المحلية الجزائرية

تعود أولى العلاقات الخارجية للجماعات المحلية الجزائرية إلى فترة ما بعد الإستقلال[1]، ذلك عن طريق ظهور بعض علاقات التوأمة ذات الطبيعة السياسية. فقبل هذه الفترة كان هذه النوع من العلاقات منعدمة تماما، كون السلطة في تلك الفترة لم تترك لها المجال للدخول في العلاقات التعاونية وترك العلاقات الخارجية كاختصاص للسلطة المركزية فقط[2].

في الفترات الأولى ما بعد الإستقلال، اعتمدت كلا من فرنسا والجزائر على النمط المركزي، اضافة إلى هيمنة الحزب الواحد في الجزائر الذي كان يحد من هامش الحرية للجماعات المحلية. لكن في بداية الثمانينات ظهر في فرنسا قانون اللامركزية سنة 1982 والذي ساعد على صعود مجموعة من الشخصيات المنتخبة والتي ضغطت على السلطات الفرنسية لأجل التعاون مع نظيراتها الجزائرية هذا من جهة، من جهة أخرى أحداث أكتوبر 1988 وإقرار التعددية سنة 1989 في الجزائر. فكل هذه الأحداث مهدت الطريق للتعاون بين هاتين الدولتين[3].

---

1-Cités-unies-France, **Répertoire des partenariats de coopération décentralisée Franco-Algérienne**, Op-cit.

2- دستور الجمهورية الجزائرية لسنة 1996.

3 -Georges MORIN, **1999-2009: Dix ans de coopération décentralisée Franco-Algérienne**, revue politique et parlementaire, N 9, avril 2010, p5.

إن أول عقد تعاون لامركزي تم بين الجماعات الجزائرية والفرنسية تعود جذوره الأولى إلى عقد الإتفاق المبرم في 28 جوان 1980 بين ولاية الجزائر ومدينة مرسيليا[1]. تمت هذه المبادرة من طرف رئيس مدينة مرسيليا في تلك الفترة ڤاستون ديفيري (**Gaston DEFFERRE**). إذ ساعد هذا العقد على تقوية العلاقات الثنائية الجزائرية الفرنسية، كما أعطى فرصا تؤدي فيها الفواعل التحت قومية الاجتماعية دورا مهما ومحوريا.

سمح هذا العقد الأول المبرم في شق الطريق أمام عقود أخرى تمت في تلك الفترة. وحسب تقرير وزارة الداخلية الجزائرية، فإنها وصلت إلى 11 عقدا نجد منها[2]:

- ولاية الجزائر مع مرسيليا سنة 1980.
- بلدية تلمسان مع شال (Chelles) سنة 1981.
- بلدية عنابة مع سانت إتيان (Saint Etienne) سنة 1982.
- بلدية الأغواط مع بورج (Bourges) سنة 1983.
- بلدية تيزي وزو مع روش سير يون (Roche sur Yon) سنة 1988.

## ثانيا– حوافز التعاون اللامركزي الجزائري –الفرنسي

هناك مجموعة من العوامل التي ساعدت ومهدت الطريق لقيام التعاون بين ضفتي المتوسط عامة، وبين الجزائر وفرنسا خاصة نجد منها ما يلي:

### - البعد الجغرافي

يعتبر القرب الجغرافي من أهم العوامل المشجعة على قيام علاقات التعاون، فمثلا في إطار التعاون الأورو–متوسطي وبالأخص الجزائري الفرنسي، فإن الفرنسيين تعتبرون أن حوض المتوسط هو الوعاء الطبيعي أو الإمتداد الجغرافي لفرنسا في الجنوب إذ أن هوية الإنتماء لديهم للمتوسط أكثر منها لأوروبا. هذا ما جعل السياسة الفرنسية تتجه أكثر نحو الجنوب وليس نحو الشمال[3]. اضافة إلى ذلك فإن أهم عنصر يكمن في كونهما تنتميان إلى جهة واحدة هي المتوسط.

1– مقابلة مع **الدكتور دريس شريف**، جامعة الجزائر 3 .

2- تقرير وزارة الداخلية والجماعات المحلية حول الشراكة والتعاون على موقع: www.interieur.gov.dz

3-Cherif DRIS, Conférence sur « **la Coopération décentralisée** » département des sciences politique, Tizi Ouzou, avril 2012.

**- البعد الاقتصادي**

تعتبر الشق الاقتصادي اضافة إلى الجغرافي أهم عنصر مشجع للتعاون بين هاتين الدولتين. فالعولمة أحدثت التنافس الاقتصادي للدول، ما جعل الدول تبحث دائما عن مكمل لاقتصادها. فحاليا تعد فرنسا الشريك الاقتصادي الثالث للجزائر بعد ألمانيا والمورد الرابع بعد إسبانيا، إيطاليا وبريطانيا[1]. كما أنها تعتبر أول مستثمر خارج قطاع المحروقات، إذ نجد أكثر من 450 مقاول ومؤسسة فرنسية مستقرة في الجزائر التي تشغل أزيد من أربعين ألف جزائري[2]. باسقاط ذلك على "**مقاطعة باكا** " الفرنسية مثلا نجد أن الجزائر تعد أول بلد مستورد والزبون السادس لهذه المقاطعة لوحدها[3]، مما جعلها تضغط دائما على السلطات الفرنسية لتوجيه التعاون اللامركزي نحو الجزائر.

**- البعد التاريخي والحضاري**

تعتبر الجزائر أهم مستعمرة فرنسية نظرا لفترة الاحتلال الطويلة التي وصلت قرابة قرن ونصف، هذه الفترة جعلت للدولتين تاريخا وثقافة مشتركة.

**- البعد الإنساني والثقافي**

تعتبر أوروبا عموما وفرنسا خصوصا من بين أهم الدول المستقطبة للجزائريين في الخارج والتي تتزايد من سنة لأخرى[4]. فحسب **جيل بيزون (Gilles PISON)**، يقدر عدد الجزائريين المقيمين في الخارج سنة 2000 بمليونين جزائري، أي 6.8 % من عدد السكان الكلي[5]. أما حسب تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2002، فقد وصل عدد سكان أوروبا إلى 380 مليون نسمة ونجد منهم 13 مليون أجنبي ومن بينهم 700000 جزائري، إذ نجد في فرنسا لوحدها ما يعادل 482 477 جزائري[6].

---

1- Mr Khelladi et Mr Bellatef, **La zone économique de l`économie méditerranéen occidental : Un contre point aux PECO pour stabiliser l`UE**. Colloque international sur l`Espace économique de la méditerranée occidentale : enjeux et perspectives. Bejaia le 25-26 juin 2000.

2- http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/algerie/la-france-et-l-algerie/

3- Cherif DRIS, Conférence sur **« la Coopération décentralisée »**, Op-cit.

4- Le taux d`immigration a augmenté de 0.31‰ à 0.93 ‰ de 2008 a 2013. Sur : www.statistiques-mondiales.com .

5- Gilles PISON, **Atlas de la population mondiale : faut-il craindre la croissance démographique et le veillissement** ? Paris, edition autrement, 2009, p57.

6- Conseil National economique et social, rapport sur: **Les politiques migratoires Europeennes** : **quels enjeux** ? 2eme session pleniére, 2002.

اضافة إلى هذا المتغير الإنساني، يمكن التركيز على الجانب الثقافي الذي يساهم في بلورة هذا التعاون والمتمثل في الثقافة المزدوجة للفواعل التحت وطنية والمتمثلة في الفرنسيين ذوي الأصول الجزائرية أو فئة الجزائريين المغتربين، والتي تلعب دورا مهما نظرا للثقافة المزدوجة التي تمتلكها والمعرفة الميدانية للجزائر والتي لا يستطيع تجاهلها منتخبو الجماعات الفرنسية. من بين هذه الفئات يمكن ذكر فئة الأقدام السوداء (**Les pieds noirs**) والدور المهم الذي تلعبه في المجتمع الفرنسي نظرا للضغط الذي تمارسه على الجماعات الفرنسية لأجل الحصول على تمويلات لدعم الجماعات المحلية والجمعيات الجزائرية، كذلك مساعدتها في تنفيذ مشاريعها التعاونية كتكوين المنتخبين المحليين [1]......الخ. من بين هذه الفواعل نجد المنتخبين، رؤساء المؤسسات والجامعات، الجمعيات ذات الخصوصيات الجزائرية مثل جمعية ( Touiza solidarité)[2].

## المطلب الثاني

## الأزمة الأمنية ونقص الرغبة السياسية سبب إيقاف المشاريع التعاونية

مباشرة بعد الاستقلال إلى نهاية التسعينات، شهد الجو السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والأمني في الجزائر تغيرات جذرية. فمنها ما يتعلق باللااستقرار السياسي، الأزمة الاقتصادية وصولا إلى الإنفتاح السياسي والاقتصادي في نهاية الثمانيات، وأخيرا الأزمة الأمنية مع بداية التسعينات. فكل هذه الاحداث مجتمعة أثرت وعرقلت العلاقات اللامركزية مما صعب من عمل المنتخبين المحليين أو مؤسسات المجتمع المدني على الصعيد الدولي والتي تعود في هذه الفترة سواء إلى نقص أو انعدام الرغبة السياسية أو الوضع الأمني والاقتصادي.

### أولا- الأزمة الأمنية والاقتصادية

كانت سنة 1986 بداية دخول الجزائر في أزمتها على الصعيد الإقتصادي والمالي الناتجة عن إنخفاض أسعار النفط. زاد من حدتها تقلبات سعر الدولار الذي أدى إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية وإفلاس الخزينة العمومية، اضافة إلى عامل آخر لا يقل أهمية عن الأول وهي الأزمة الأمنية جراء إيقاف المسار الإنتخابي سنة 1991، التي نتج عنها تفاقم الأزمة وإعلان حالة الطوارئ ودخول الجزائر في

---

1- Chérif DRIS, **« Les frontaliers » la coopération entre Marseille et Alger : De la marge à la médiation**, L`année du Maghreb, V/2009,461-479.
2- Ibid.

دوامة عنف خلفت أكثر من مليون ضحية وتهديم معظم الهياكل القاعدية الأساسية [1] . كل هذه الأحداث مجتمعة أثرت على صورة الجزائر في الساحة الدولية التي خلقت نظرة خوف لم تشجع على إبرام العقود التعاونية. فحسب تقرير المدن الفرنسية المتحدة لواقع التعاون الفرنسي الجزائري، فإنه تم تجميد وإيقاف كل العقود المبرمة في تلك الفترة ولم يتم إبرام أي عقد طيلة العشرية السوداء أي من (1989 إلى 1998)[2] .

**ثانيا– نقص أو انعدام الرغبة السياسية**

تصعب العراقيل السياسية عمل مختلف الفواعل نظرا لوجود حواجز تصدر لدى الجهات العليا للدولة والتي تعتبر أهم مصدر اتخاذ القرار. بالإسقاط على الجزائر وخاصة فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية للفواعل التحت دولاتية، فإننا نجدها منغلقة أو تظهر في الخطابات والممارسة لكن فيما يخص التقنين أو المأسسة فإنها تكون منعدمة أو غير واضحة. تترجم نقص هذه الرغبة السياسية في ضيق استقلالية الجماعات المحلية وشدة الرقابة عليها من قبل السلطة الوصية التي تحد من حريتها وتخفض من مبادراتها[3].

– فمثلا **جورج موران (George MORIN)** رئيس المدن المتحدة الفرنسية ( Cités unies France) أكد أن انعدام الرغبة لدى السلطات الجزائرية في تلك الفترة، يعود أولا إلى عدم ثقة السلطات السياسية في المنتخبين المحليين، اضافة إلى السياسة الوطنية المركزة التي لا تعطي هامشا من الحرية لمبادرة الفواعل المحلية مثل الأعضاء المنتخبة، الموظفين، المجتمع المدني وغيرها[4] . بينما ( Delphine GREVOLA) رئيس مشروع المتوسط، فإنه أكد أن عرقلة هذه العملية من قبل السلطات العمومية في تلك الفترة تعود لكون التعاون اللامركزي موضوع جد حساس يشترط روح الشراكة. بينما **فاليري بركاني (Valerie BERKANIE)** أكد أن للتعاون اللامركزي بعد هدام كونه يحمل في طياته روح الديمقراطية التي تساهم في دمقرطة الحكومات المحلية والتي تتعارض مع قيم الديكتاتورية [5]. أما **بكوش عدا** ( Adda BEKOUCHE) فأكد أن الدول الوحدوية مثل الجزائر ليس لها الفائدة إذا قامت بالسماح لمنتخبيها

1- Jean François TROIN, **Le grand Maghreb**, op-cit, p 193.
2- Cités unies France : **Etat des lieux de la coopération décentralisée franco-algérienne** sur : http://www.cites-unies-france.org/spip.php?article258
3- Arezki AKERKAR, **La coopération décentralisée Franco-Algérienne: un levier pour le développement territorial durable ? L`expérience de partenariat entre la ville de Mulhouse et El Khroub**. op-cit
4- Georges MORIN**, 1999-2009: Dix ans de coopération décentralisée Franco-Algérienne**, op cit.
5-Arezki AKERKAR, **La coopération décentralisée Franco-Algérienne,** op cit.

المحليين بمباشرة هذا النوع من العلاقات واستطلاعها على ما يحدث دوليا، لذا فإن سياسة الإنغلاق هي الأنسب لها[1].

- صلابة التشريع الجزائري الذي يبين عدم رغبة السلطات في قيام علاقات شراكة بين الجماعات المحلية الجزائرية مع الفرنسية. يظهر ذلك مثلا في القانون البلدي الصادر سنة 1967[2] والبلدي والولائي لسنة 1990[3]، وقانون البلدية لسنة 2011 الذي تنعدم فيهما أية مادة تسمح للجماعات المحلية بإبرام علاقات مع نظيراتها الأجنبية وتقييد ذلك بتدخل الوالي للمصادقة على اتفاقيات التوامة للبلدية ووزارة الداخلية والشؤون الخارجية بالنسبة للولاية[4].

- كما أنه بعد إجراء الإنتخابات المحلية التعددية الأولى في الجزائر سنة 1991، تصاعد إثرها حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ "FIS" الذي حصل على أغلبية المجالس الشعبية البلدية والولائية على المستوى الوطني. فحسب رئيس المدن الفرنسية المتحدة "**جورج موران**" فإن سياسة هذا الأخير المتبع للتوجه الراديكالي، لا يسمح للجماعات المحلية الجزائرية بالتعاون خارجيا خاصة مع فرنسا[5].

## المطلب الثالث

## موقع التهيئة الإقليمية من مشاريع التعاون اللامركزي في هذه الفترة

إن الحديث عن المتغير المجالي وتهيئة الإقليم في الجزائر في إطار علاقات الشراكة للتعاون المبرمة مع الجماعات المحلية الفرنسية في تلك الفترة كانت منعدمة ولم تظهر في مضامين الاتفاقيات المنعقدة. في حين نجد أنها ركزت على مواضيع متعددة مثل المساعدة التقنية والمؤسساتية كتكوين المنتخبين المحليين عن طريق تربصات قصيرة المدى، تحويل خبرات التسيير والمحاسبة، تبادلات ثقافية ورياضية. ذلك يعود لأسباب نجد منها:

1- كون مجالات التدخل هذه هي الأنسب لوضعية الجزائر في تلك الفترة والتي تستجيب وتخدم متطلبات الجماعات المحلية الجزائرية.

---

1- Arezki AKERKAR, **La coopération décentralisée Franco-Algérienne,** op cit.

2- أمر رقم 67-24 المؤرخ في 17 جانفي 1967 يتضمن **القانون البلدي**. مرجع سبق ذكره.

3- قانون رقم 90-08 و90-09 المؤرخ في 07 أبريل 1990 **المتضمن القانون البلدي والولائي**، ج ر العدد 15 الصادرة في 11 أبريل 1990.

4- المادة 8 من القانون الولائي الجديد والمادة 58 من قانون الولاية الجديد.

5- Georges MORIN**, 1999-2009: Dix ans de coopération décentralisée Franco-Algérienne**, op cit.

2- نقص خبرة وكفاءة المنتخبين المحليين خاصة فيما يتعلق بتقنيات التسيير، المحاسبة والإدارة مما جعل أكثرية العقود المبرمة تتضمن تقديم تربصات وتكوينات قصيرة الأجل. هذا ما حدث مثلا في العقد المبرم بين **بلدية تيزي وزو** مع **روش سير يون** (Roche sur Yon) سنة 1988 الذي تم خلاله تكوين خمسة منتخبين محليين وتقديم تكوين لمدة ثلاثة أشهر لأساتذة مركز التكوين المهني " **كارد رشيد**" سنة 1990[1].

3- اهتمام السلطات المركزية بقطاعات أخرى كالصناعية والخدماتية على حساب المتغير المجالي ونقص المخططات والبرامج المقدمة للتهيئة خاصة على المستوى المركزي، لذا تم إهمال هذا المتغير حتى من قبل الجماعات المحلية.

فيمكن القول أن التهيئة الإقليمية لم تظهر في مضامين العقود المبرمة. إذ اجتمعت الدراسات التي قامت بها كل من **المدن المتحدة الفرنسية** "CUF" ودراسة "**أرزقي أكركار**" حول التعاون اللامركزي الفرنسي الجزائري، أن مضامين مختلف هذه العقود المبرمة في تلك الفترة ركزت في معظمها على مضامين نظرية نظرا لصلابة التشريع الجزائري الذي لم يسمح للجماعات الجزائرية عقد روابط مع نظيراتها الأجنبية، اضافة إلى تفاقم الأزمة الأمنية الذي أغلق الباب أمام هذه المبادرات كذلك كون وضعية الجزائر في هذه الفترة لا تسمح بالاهتمام بالتهيئة الاقليمية لأن هناك قضايا آخرى أولى منها.

1- مقابلة مع السيد **أعمر مزيوط:** رئيس مصلحة الديوان ببلدية تيزي وزو.

## المبحث الثالث

## المشاريع التعاونية اللامركزية الجزائرية -الفرنسية من 1999 إلى 2012 وموقع التهيئة الإقليمية منها

بعد اجتياز سنوات من الانغلاق نتيجة لمختلف الأزمات التي عاشتها الجزائر. تم استعادة نوع من الاستقرار خاصة اقتصاديا وأمنيا ما شجع على التفتح واعادة التعامل بين الجماعات المحلية الجزائرية ونظيراتها الفرنسية.

### المطلب الأول

### انتعاش المشاريع التعاونية بعد 1999

بعد انقضاء سنوات من اللاأمن التي أدت إلى إيقاف وتجميد المشاريع التعاونية اللامركزية طيلة العشرية السوداء، بدأت العلاقات تتجدد. إذ شهدت الساحة الجزائرية انفجارهذه العلاقات مع الجماعات المحلية الفرنسية بعد سنة 1999 وعلى مستوى أكثرية ولايات وبلديات الوطن[1]. وحسب تقرير المدن الفرنسية المتحدة "CUF" فإنه يوجد حوالي 50 علاقة شراكة للتعاون اللامركزي بينهما والتي خرجت من دائرة المنتخبين والموظفين المحليين لتشمل بعدها الحركة الجمعوية كالجامعات، المستشفيات، الجمعيات الاجتماعية،الثقافية والرياضية ......الخ.

ساعد على تقوية هذه العلاقات مجموعة من العوامل نجد منها:

1- بعد إجراء الإنتخابات الرئاسية لسنة 1999 أفرزت **عبد العزيز بوتفليقة** رئيسا للجمهورية. أظهر هذا الأخير الرغبة في الخروج من العزلة والتفتح على الخارج خاصة مع الدول الأوروبية وبالأخص فرنسا. استجاب لهذه الدعوة الرئيس الفرنسي في تلك الفترة **جاك شراك** "Jack CHIRAC"، بعدها تم تسطير هذه الرغبة عن طريق الزيارة التي قام بها الرئيس الجزائري إلى باريس سنة 2000 [2].

1- حسب تقرير وزارة الداخلية، وصلت عدد العقود المبرمة بين الجماعات المحلية الجزائرية والفرنسية إلى 34 عقد. على موقع:www.ministere-interieur.gouv.dz . أما حسب المدن الفرنسية المتحدة ، هناك سبعة لجان عمومية تتعامل مع سبعة ولايات جزائرية وثلاثة مجمعات لبلديات فرنسية تتعامل مع أربعة بلديات جزائرية وأخيرا ثلاثين علاقة بين الجماعات المحلية الفرنسية والجزائرية وهناك بعض الجماعات التي لها اكثر من شريك خاصة المدن الكبرى مثل مدينة باريس وولاية الجزائر.

2- Georges MORIN**, 1999-2009: Dix ans de coopération décentralisée Franco-Algérienne**, op cit.

2- عودة الاستقرار الاقتصادي والأمني والمتمثل في الجو الاقتصادي الملائم الذي نتج عن عودة الاستقرار. بحيث انتقلت الميزانية العامة للدولة من خسارة تقدر ب 8.9 % من الناتج الداخلي الخام سنة 1995 إلى فائض يقدر بـ 9.9% سنة 2000[1]. كما عرفت كذلك ما بين 2001 إلى 2011 تطور الآداء الاقتصادي، بحيث يقدر الناتج الداخلي الخام لسنة 2011 بـ 109.2 12 مليار دينار مقارنة بـ 31 ,47 4 10 مليار دينار سنة 2010 أي تم تحقيق معدل نمو يقدر بـ 22.9 % وحصة الفرد من هذا الناتج وصلت إلى 806,5 329 دينار سنة 2011 مقابل 380,41 290 سنة 2010 [2].

كما يدل على ذلك كذلك تطور النمو الاقتصادي خارج المحروقات (نسبة النمو خارج المحروقات تقدر بـ 5.7% سنة 2011 مقابل 6.1% سنة 2008 و4.7% سنة 2005) بدفع من مخططات الانعاش ودعم النمو، اضافة إلى ارتفاع أسعار المحروقات وكمعدل سنوي ارتفعت من 80.2 دولار للبرميل سنة 2010 إلى 112.9 دولار للبرميل سنة 2011[3]. فكان الأداء المالي للجزائر أكثر تطورا بحيث سجل ميزان المدفوعات فائضا وانخفاضا قويا للمديونية الخارجية (انتقلت من 21.821 مليار دولار سنة 2004 إلى 4.405 مليار دولار سنة2011)[4]. فمن جهة تدل المؤشرات الاقتصادية على استقرار النمو المدفوع بالتوسع الذي حققه قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات، من جهة أخرى تحسن الوضعية المالية العمومية والسلوك المنظم للسياسة النقدية بامتصاص فائض السيولة بطريقة فعالة واستقرار نسبة الصرف الفعلية للدينار.

اضافة إلى المؤشرات الاقتصادية، عملية استتباب الأمن خاصة بعد تجسيد مشروع المصالحة الوطنية والوئام المدني المقدمان من قبل رئيس الجمهورية.

3- **اللقاءات التي قدمتها المدن الفرنسية المتحدة سنة 1999 و2004 في الجزائر:** بدأت هذه اللقاءات بعد زيارة رئيس المدن الفرنسية المتحدة للجزائر في نوفمبر1999، أثمرت هذه اللقاءات خلق جماعة دولة الجزائر "**Groupe Pays Algérie**" التابعة للمدن الفرنسية المتحدة "**CUF**" التي تجمع أكثر من 30 جماعة محلية فرنسية تربطها علاقات تعاون مع نظيراتها الجزائرية. إذ قامت بالأعمال التضامنية

1- Partenariat Euro- Med, **Algérie**: Document de stratégie 2002-2006 et programme d`indicatif national 2002-2004.
2 -ONS, Algérie en Quelques Chiffres, de 2007- 2011, N° 38 à 41.
3- ONS 2011, Les comptes économiques en volumes de 2000 à 2011, N° 617.
4 - Données de la Banque Centrale.

للجزائر خاصة بعد فيضانات 2001 وزلزال 2003. كما حضرت اللقاء الثاني للتعاون اللامركزي سنة 2004 لأجل بعث الديناميكية التي خلقت في اللقاء الأول وتقوية العلاقات اللامركزية الفرنسية الجزائرية[1].

**4- سنة الجزائر في فرنسا في 2003:** تعتبر سنة الجزائر في فرنسا أهم حدث تاريخي ساهم في تقوية الروابط بين الدولتين. جاءت مبادرة تنظيمها من قبل كل من الرئيس الفرنسي **جاك شراك** "Jacques CHIRAC" والرئيس الجزائري **عبد العزيز بوتفليقة** بعد الزيارة التي قام بها هذا الأخير إلى فرنسا سنة 2000[2]. تم برمجة هذا اللقاء الثقافي عن طريق تقديم عروض عن الإرث الجزائري في مختلف المدن الفرنسية سواء المتعلقة بالإرث الثقافي، التاريخي والفني. كما تم تقديم حوالي مائة محاضرة حضرتها مجموعة من الشخصيات الوطنية، وممثلي الجماعات المحلية وأعضاء الحركات الجمعوية. وحسب "**جون بيار رافران**" "Jean Pierre RAFARIN" "فإن هذه السنة تعتبر الحدث المناسب لبعث العلاقات الفرنسية الجزائرية، والتي تسمح بتجنيد مختلف الفواعل الثقافية، الاقتصادية، الجمعوية، الوطنية والجهوية". كما أكد أنه حضر هذا اللقاء حوالي 200 جماعة محلية فرنسية والتي ستساهم في إعادة بعث وتقوية الروابط والعلاقات مع الجماعات الجزائرية[3]. شجعت كل هذه الأحداث على إعادة إبرام العقود السابقة أو عقد عقود جديدة، من هنا بدأ مندوبو الجماعات المحلية الفرنسية والجزائرية بالعمل على أرض الواقع لتحديد توجهات الشراكة وتبادل الخبرات.

5- **تقوية العلاقات الثنائية الجزائرية – الفرنسة** والعمل على توسيع علاقات الشراكة الثنائية في التعاون المؤسساتي والاقتصادي كترقية التبادلات والاستثمارات. كما تم خلق اللجنة الفرنسية الجزائرية للشراكة والتطوير سنة 2006 التي تشجع التعاون في مجالات عدة ثقافية، تقنية ....الخ[4].

1- http://www.cites-unies-france.org/spip.php?article109
2-**Une année de l`Algérie en France**, sur : http://www.memalgeria.org/actu/comn/annee_alg_fr/
3- **La France et l`Algérie veulent « refonder » leurs relations**, sur : http://www.algeria-watch.org/fr/article/pol/france/algerie_france.htm
4- Loi autorisant l`approbation de la convention de partenariat entre la France et l`Algerie.sur : http://www.senat.fr/rap/l08-538/l08-5381.html

## المطلب الثاني

## نمادج عن المشاريع التعاونية اللامركزية وموقع التهيئة الإقليمية منها

قلنا سابقا أن التعاون اللامركزي الجزائري- الفرنسي عرف بعد سنة 1999 ديناميكية رقمية مهمة[1]. تم خلاله تجديد العلاقات التعاونية الموقفة، وإبرام علاقات شراكة أخرى جديدة خاصة فيما بين الجماعات المحلية.

إن أولى العلاقات الفرنسية الجزائرية بعد 1999 كانت مركزة على تبادل الخبرات بين الشباب ثقافيا ورياضيا، ذلك استجابة للرغبة في خروج المواطنين من الأزمة بعد العشرية السوداء. لكن في السنوات الأخيرة أخدت توجها آخر وذلك استجابة للمطلبات الحالية خاصة فيما يخص سياسة التهيئة الإقليمية وذلك في إطار برنامج "**إعادة بناء الدولة**". عرفت الجزائر في هذه الفترة ارتفاعا كبيرا في العائدات البترولية نظرا لإرتفاع أسعار المحروقات، لهذا تحصلت الجماعات المحلية على موارد مالية هامة، مما جعلها تقوم بتوجيه مشاريع التعاون اللامركزي إلى المساعدة التقنية لمشاريع التهيئة وفي مجالات مختلفة وذلك حسب اختصاص الجماعات الشريكة مثل النقل الحضري، التخطيط الحضري، إدارة النفايات...الخ[2].

حسب تقرير المدن المتحدة الفرنسية "CUF" سنة 2012، فإن العلاقات التعاونية تشمل مجالات متعددة والمرتبطة بخصوصيات وإمكانيات وخبرات الجماعات المحلية والمتمثلة في:

**جدول رقم (1) يمثل ميادين التدخل وعدد المشاريع التعاونية[3].**

| الميادين | عدد المشاريع |
|---|---|
| إدارة النفايات | 4 |
| البيئة والماء | 3 |
| الثقافة والإرث | 12 |
| الصحة والشباب | 11 |
| التنمية الاقتصادية | 7 |
| المساعدة المؤسساتية (تكوين المنتخبين) | 5 |

1- بعد سنة 1999 وصلت عدد العقود التعاونية الجزائرية الفرنسية إلى 34 وذلك حسب تقرير وزارة الداخلية حول الشراكة والتعاون على الموقع: www.ministere-interieur.gouv.dz

2- Loi autorisant l`approbation de la convention de partenariat entre la France et l`Algerie. Op-cit.

3- تقرير المدن الفرنسية المتحدة حول التعاون اللامركزي الفرنسي الجزائري ، ماي 2012.

أما فيما يخص التهيئة الإقليمية، فنجد أنها وردت في معظم عقود التعاون وأصبحت تمثل أهم المجالات التي تولي لها الهيئات المحلية اهتماما كبيرا.

أخذت التهيئة الإقليمية محاورا متعددة نذكر منها:

- **تقديم المساعدة فيما يخص إعداد سياسات التهيئة الإقليمية**

ذلك لأجل المساعدة على اتخاذ القرار وتحديد سياسات التنمية عن طريق تكوين فرق متعددة التخصصات من تقنيين في العمران والتهيئة الإقليمية. من بين هذه العقود نذكر التعاون المبرم بين بلدية عنابة وجماعة دانكرك "Dunkerque ". كلف هذا المشروع غلافا ماليا يقدر ب **965 554 أورو**. تحملت تكاليف المشروع كل من جماعة دانكارك، وزارة الشؤون الخارجية واللجنة الأوروبية[1].

- **إدارة النفايات وتكوين الإطارات الإقليمية**

إن تفاقم النفايات بكل أنواعها سواء المنزلية، الصحية والصناعية وفي معظم ولايات الوطن، جعل الجماعات المحلية الجزائرية تركز على هذا الموضوع، ذلك عن طريق ربط علاقات تساهم في تكوين إطارات ذات كفاءة متخصصة في مجال إدارة وتسيير النفايات.إذ تم إبرام عقود كثيرة وسنركز على عقد التعاون الذي تم بين ولاية الجزائر ومدينة مرسيليا الذي تم خلاله تكوين إطارات كفء للولاية في مجال إدارة النفايات المنزلية والحفاظ على المناطق البحرية، تم ذلك بالتعاون مع مديرية البيئة لولاية الجزائر[2]. نفس الشيء بالنسبة لبلدية بومرداس التي بعثت خمسة إطارات إلى مدينة بلفور التي تولت عملية تكوينهم في هذا المجال سنة 2006[3]. كما ركز كذلك موضوع التعاون بين مدينة بوردو ومدينة وهران على تكوين إثنا عشر إطارا إقليميا فيما يخص المساحات الخضراء. كلف هذا المشروع قيمة مالية تقدر بـ **42000 أورو** تحملتها كل من الجماعتين بنسبة 64.50 % و 35.50 % لوزارة الشؤون الخارجية[4].

بعد التقرب من بعض المستفدين من هذه التكوينات لدى ولاية تيزي وزو، أكدوا أن هذه التكوينات مهمة لكن المشكل يعود فقط إلى فترة التربص المقدرة بستة أيام، ونفس الشيء لإطارات بلدية بومرداس.

---

1- Commission national de la coopération décentralisée**, programme de coopération décentralisée des territoires Dunkerquois et d`Annaba**. Sur www.cncd.fr/front office/bdd-projet-id=63838

2-Cités unies France, **Répertoire de partenariats de coopération décentralisée Franco-Algérienne**, op-cit, p 16.

3– مقابلة مع **شاوش رابح**، الأمين العام لبلدية بومرداس يوم 2013/04/22.

4- **Convention de partenariat entre la ville de Bordeaux et la ville d`Oran pour la formation de des cadres territoriaux**, ville de bordeaux, extrait des registres de délibérations du conseil municipal, avril 2008.

فهل يمكن أن تكفي هذه الفترة لتكوين إطارات إقليمية فعالة تتحمل مسؤولية تطوير أقاليم دولها أم أن هذه التربصات أصبحت تأشيرات يستعملها المنتخبون المحليون لتبرير صرف التمويلات؟

**- إعادة شبكات التغذية من الماء الصالح للشرب**

كما هو الحال في التعاون الذي ربط ولاية الجزائر ومدينة مرسيليا. إذ تكفلت هذه الأخيرة بإعادة شبكات المياه الصالحة للشرب للولاية وذلك بعد فيضانات 2001. إذ كلف هذا المشروع ميزانية تقدر بـ **12 مليون فرنك فرنسي** وذلك بالمساعدة مع الدولة الجزائرية والبنك الدولي[1].

**- الحفاظ على الإرث الثقافي والتاريخي**

مثل التعاون الذي جمع ولاية عنابة مع مدينة سانت إتيان"St Etienne" التي شاركت في تكاليف ترميم كنيسة القديس أغسطين "**St Augustin**" بعنابة، وبين ولاية الجزائر مع مرسيليا فيما يخص ترميم كنيسة سيدة إفريقيا بالجزائر"**La Dame d`Afrique**"[2].

**- خلق وكالات التعمير**

مثل التعاون الذي جمع بلدية عنابة مع الإتحاد العمراني لدانكارك (Dunkerque). قامت هذه الأخيرة بتقديم مساعدة لبلدية عنابة، والتي تضمنت خلق وكالة التعمير والتنمية فيما بين البلديات لعنابة (Agence d`urbanisme et du developpement intercommunal d`Annaba) الذي بدأ سنة 2007 وانتهى سنة 2010. تحملت عملية تنفيذه وكالة التعمير التابعة لجماعة دانكارك الفرنسية وكلف هذا المشروع غلافا ماليا يقدر بـ " **506 071 أورو**"[3]. نفس الشيء بالنسبة لعقد التعاون الذي جمع كل من ولاية سطيف ومدينة ليون الفرنسية ،إذ تم تنفيذ نفس المشروع أي إنشاء وكالة التعمير والتركيز من خلالها على تكوين إطارات لهذه الوكالة ومتابعتهم على الساحة وتحويلهم مناهج التطبيق في ميدان العمران[4].

---

1- Cités unies France, **Répertoire de partenariats de coopération décentralisée Franco-Algérienne**, op-cit, p 21.

2- سنتناول هذه الدراسة الثانية " **ترميم كنيسة سيدة إفريقيا**" في الفصل الثالث.

3- Union pour la Méditerranée, Comite international des villes, **Programme de coopération sur les politiques de la ville et les politiques urbaines**, Projet de coopération, **Fiche pays Algérie**, octobre 2009,

4- Partenariat de coopération : **Grand Lyon- Wilaya de Sétif**, ville de Lyon, direction des relations internationales, avril 2010.

## المطلب الثالث

## مشاكل وعراقيل التعاون اللامركزي الجزائري الفرنسي بعد 1999

قلنا سابقا أن التعاون اللامركزي الفرنسي الجزائري عرف الديناميكية الرقمية خاصة بعد سنة 1999، إلا أن التنفيذ على أرض الواقع يكاد يكون سلبيا. ذلك يعود لأسباب عديدة منها ما هو متعلق بالمحيط الداخلي للجماعات المحلية الجزائرية، ومنها ما هو متعلق بالمحيط الخارجي، والتي نحددها فيما يلي:

- إستقلالية الجماعات المحلية الفرنسية مقارنة بالجزائرية، فهذه الأخيرة تبقى دائما تحت الرقابة العميقة للسلطة الوصية التي تفرض عليها مجموعة من القيود التي تعرقل أو توقف هذه المبادرات[1].

- عدم تنفيذ الجماعات الجزائرية لمشاريع التعاون رغم حصولها على تمويلات من قبل الجماعات الفرنسية . يظهر هذا مثلا في عقد التعاون بين بلدية بومرداس مع مدينة بلفور سنة 2007 أين تم تخصيص ميزانية من قبل هذه الأخيرة تقدر ب **46 000 أورو** لأجل قيام المنتخبين الذين تم تكوينهم في مجال إدارة النفايات إلى تحويل هذه المهارات وتطبيقها على مستوى البلدية. وبعد تقربنا من رئيس المجلس الشعبي البلدي وأمينها العام، تم التهرب من كل ما يتعلق بأسباب عدم تنفيذ المشروع وتوجيهنا لدى موظف يجهل كلية الموضوع. بعدها قدموا لنا مواعيد في أيام غياب الأمين العام وغير المبررة من قبل البلدية. وحسب أحد موظفي هذه الأخيرة، فقد أكد أن هذا النوع من التعاون يعتبر ذريعة وتأشيرة للتجول وزيارة المنتخبين المحليين للمدن الأجنبية وليس لكسب تكوين أو تنفيذه على أرض الواقع.

- تغيير منتخبي الجماعات المحلية، وحسب **أعمر مزيوط** [2] أكد أن تغيير المجالس المنتخبة يساهم في بعض الأحيان في تجميد المشاريع التعاونية خاصة عندما يكون هناك اختلاف في الانتماء الحزبي. هذا ما حدث لبلدية تيزي وزو، أين تم تجميد هذه المشاريع لمدة عشر سنوات والتي تم بعثها السنة الماضية. أو عدم الرغبة في المواصلة في ذلك كون أنه هناك ميزانيات ضخمة تقدمها الدولة لصالح هذه الجماعات مما جعل عملية التعاون غير أساسية. أما الأمين العام لبلدية بجاية[3] أكد أن هذا يعود إلى عدم إدراك المنتخبين المحليين لهذا المفهوم، بالتالي عدم مواصلة العقود السابقة أو إبرام عقود جديدة والتي تشترط قبول ثلثي الأعضاء المنتخبين.

---

1- Arezki AKERKAR, **La coopération décentralisée Franco-Algérienne: un levier pour le développement territorial durable ?** op cit.

2- مقابلة مع السيد **أعمر مزيوط:** رئيس مصلحة الديوان ببلدية تيزي وزو.

3- مقابلة مع السيد **إدير أحمد:** الأمين العام لبلدية بجاية.

- تدخل السلطات الجزائرية بين الأطراف المتعاونة كاستقبال هيئات المنتخبين المحليين عند وصولهم إلى الجزائر دون المعنيين بالأمر. وحسب نائب رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية باب الواد بالجزائر العاصمة السيد "**شعوادي يوسف**"[1] فإن هذا التدخل يقلص من صلاحيات الممثلين المحليين.

- عدم تمكن الممثلين المحليين من الحصول في بعض الأحيان على رخصة الخروج من الإقليم الجزائري[2].

- هذا كل ما يتعلق بالمحيط الداخلي، أما فيما يتعلق بالخارجي فتتمثل في:

- قيام العقد بين الجماعة المحلية الجزائرية والفرنسية من دون بحث هده الأخيرة عن التنفيذ الميداني وإن أرادت ذلك، فإنها تشترط أن تتحمل مؤسساتهم هذه العملية دون إمكانية تدخل أو اشراك المؤسسات الجزائرية، مما يجعل الجماعة المحلية الجزائرية ترفض عملية التنفيذ. وهذا ما حدث عدة مرات لولاية الجزائر حسب **بن شعلال**[3]، كما أكد أنها لا تتدخل إلا في أوقات الكوارث الطبيعية كفيضانات 2001 وزلزال 2003.

- السياسة الفرنسية الضيقة فيما يخص تقديم التأشيرات للممثلين المحليين رغم الجهود المبذولة على أرض الواقع، خاصة بعد استدعاءهم من قبل شركائهم والتي تعرقل المشاريع التعاونية. وحسب **جورج موران** (George MORIN) رئيس المدن المتحدة الفرنسية (Cités unies France) فإن المنتخبين الفرنسيين يعتبرونها غلقا للطريق أمام مبادرات المندوبين الجزائريين (أعضاء منتخبة، موظفين، مجتمع مدني)[4].

أما فيما يخص التعاون بين الجمعيات الجزائرية مع الفرنسية، فنجدها تنشط في مجالات متعددة خاصة المتعلقة بالشباب والطفولة خاصة في إطار برنامج " **جسور**" "**Joussour**" الذي يسهل التواصل للتعاون بينهما، لكن وجدنا أن متغير التهيئة الإقليمية غائب تماما في مجالات التعاون هذه.

---

1- مقابلة مع السيد **شعوادي يوسف:** نائب رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية باب الواد بالجزائر .

2 - http://www.cites-unies-france.org/spip.php?article109

3– مقابلة مع السيد **بن شعلال**، مدير التخطيط والتهيئة الإقليمية بولاية الجزائر .

4- Georges MORIN**, 1999-2009: Dix ans de coopération décentralisée Franco-Algérienne**, op cit.

## خلاصة واستنتاجات الفصل الثاني

بينت نتائج مختلف المخططات التنموية التي بادرت بها الجزائر وفي مختلف الفترات، أنها لم تساهم في تحقيق الأهداف المسطرة، رغم توفرها على امكانيات جغرافية، طبيعية وبشرية مهمة. يعود ذلك لسوء التخطيط الممركز المقدم في فترة الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، والتركيز على قطاعات دون الأخرى مع عدم الأخذ بعين الإعتبار خصوصيات وإمكانيات المناطق. ذلك نتيجة سوء التخطيط المقدم من قبل السلطات العمومية البعيد عن العقلانية، وكذلك لتبرير مكانتها ولتوفر متغير الريع. أثر ذلك سلبا على التهيئة الإقليمية جراء تفاقم ظاهرة التفاوت الجهوي وعلى مستوى كامل التراب الوطني.

أما في ظل تطور علاقات الشراكة للتعاون اللامركزي بين الفواعل الفرنسية ونظيرتها الجزائرية، بينت هذه الأخيرة الرغبة في التفتح والتعاون دوليا، هذا ما بينته مختلف عقود الشراكة التي أبرمتها خاصة بعد سنة 1999 نظرا لتوفر الشروط الملائمة لذلك، والمركزة أساسا على مجال التهيئة الإقليمية. إلا أنها لقيت هي الأخري مجموعة من العراقيل التي بقيت تحد وتقلص من ذلك، ما جعل هذه العقود تفتقر إلى الصرامة الواقعية وبقائها فقط في الإطار النظري دون التنفيذ على أرض الواقع.

# الفصل الثالث

## دراسة لحالتي تعاون بين ولاية الجزائر ومرسيليا، جمعية تاجماعث نجبلة والإتحاد الأوروبي.

تعتبر دراسة المشاريع المقدمة بين الفواعل التحت دولاتية الجزائرية مع نظيراتها الأوروبية خاصة الفرنسية، والمتعلقة بمجال التهيئة الإقليمية عديدة خاصة إذا ما تم التركيز على دراسة هذه الأخيرة في الفترة الممتدة ما بين 1999 إلى غاية الآن. لكن نظرا لتعدد هذه الأخيرة و صعوبة الحصول على كل المعلومات المتعلقة بكل مشروع تعاوني نتيجة للعراقيل الإدارية، وعدم التمكين من التوجه لدى كل الجمعيات التي تحصلت على مساعدات لتنفيذ البرامج التي سطرتها. تم التركيز على دراسة حالتي تعاون تمت بين ولاية الجزائر ومدينة مرسيليا وجمعية تاجماعث نجبلة والإتحاد الأوروبي.

## المبحث الأول

## تقديم مشروع ترميم كنيسة سيدة إفريقيا بين ولاية الجزائر ومرسيليا

تتمحور دراسة الحالة هذه على شراكة مثالية للتعاون تمت في الجزائر بين فواعل خاصة وعمومية، جزائرية ودولية أسهمت كل واحدة منها على دعم المشروع المتضمن ترميم وإعادة هيكلة كنيسة سيدة إفريقيا بالجزائر.

### المطلب الأول

### تقديم مشروع ترميم الكنيسة وأهم الفواعل المتدخلة

**أولا- تقديم المشروع**

**1. تقديم الكنيسة**

تعتبر كنيسة سيدة إفريقيا (**Notre Dame d`Afrique**) أحد أهم المباني الكبرى المتواجدة على مستوى الجزائر العاصمة. تعود جذور بناءها إلى مبادرة الأختين (**Agarithe BERGER**) و (**Anne CINQUIN**) اللتان ألحتا على **الأب بافي** (**Mgr Louis-Antoine PAVY** ) أسقف الجزائر في تلك الفترة ، الذي جاء من كنيسة فورفيار بمدينة ليون الفرنسية (**Notre dame de Fourviere de Lyon**) الذي كان في تلك الفترة أسقف الجزائر(**Evèque d`Alger**) لأجل بناء كنيسة في الجزائر على شكل كنيسة فورفيار الفرنسية. للإستجابة لهذا الطلب قام **الأب بافي** بنصب تمثال مريم قرب مسكنه والذي أصبح يتعود إليه المسحيون المتواجدون في هذه المنطقة. هذه الوضعية لم تستجيب لرغبة الإختين التي لم تتوقف عن الإلحاح لأجل بناء كنيسة بحجم أكبر. هذا ما جعله يتخذ قرار بناءها وذلك في 8 ديسمبر 1854، وبعدها تم تكوين مجلس يهتم بمتابعة عملية البناء والذين قرروا اعطاءها إسم سيدة إفريقيا كون الجزائر أهم دولة متفتحة على قارة إفريقيا[1].

بدأت أعمال البناء سنة 1855 اعتمادا على المخططات التي قام بها المهندس الفرنسي جون أوجان **فروماجو**(**Jean Eugene FROMAGEAU**). واصل الأشغال حتى سنة 1966 بعدها عوضه **الأب لافيجان (Mgr LAVIGENE)** الذي قام بمواصلة كل الأعمال حتى النهاية. أما المتعلقة

---

1- Père H-MAURIER et Père BLANC: **Souvenirs et méditations à Notre –Dame d`Afrique/** Histoire de la basilique, Histoire de l`église, décorations, inscriptions et vitraux. Ouvrage publier par L`Association diocésaine d`Algérie NDA.pas de pays, maison et année d`édition.

بالتزيين والتجهيز فقد تم ما بين 1868 إلى 1873[1]. يتواجد مقرها ببلدية بولوغين بالجزائر العاصمة، إذ تعد اليوم من أهم المناطق التراثية والتاريخية المستقطبة للسياح.

نظرا لقدم هذا المبنى الذي يعود إلى القرن التاسع عشر، اضافة إلى انهيار بعض أجزاءه نتيجة ما خلفته زلزال ماي 2003. أصبح يشكل خطورة سواء على الزائريين الداخليين أو الخارجيين، مما جعل عملية التدخل لأجل الترميم وإعادة هيكلة بعض أجزاءه أساسية واستعجالية. فحسب المهندس الفرنسي **Xavier DAVID**[2] فإن انهيار المبني يعود إلى نوعية مواد البناء الرديئة التي تم استعمالها أثناء بناءها والتي تتآكل من سنة لأخرى نتيجة الأملاح كونها تتواجد قرب البحر، كذلك الزلازل التي ضربت الجزائر العاصمة عدة مرات خاصة زلزال 2003 الذي دمر معظم أجزائها والتي أصبحت تشكل خطورة نتيجة الاختلالات الهيكلية [3]. من هذه الاختلالات يمكن إدراج تمثال مريم (La statut de Marie)، صحن الكنيسة، القبة الكبيرة والصغرى، المصباح[4].

نظرا لوضعية هذه الكنيسة وما آلت إليه، تقدم سنة 2003 **الأب تيسيي** (**Mgr TEISSIER**)[5] رئيس جمعية أسقفية الجزائر (**Association Diocésaine d`Algérie ADA**) صاحبة الكنيسة بطلب عملية الترميم لأطراف مختلفة سواء جزائرية، فرنسية، عمومية أو خاصة بغية الحصول على التأييد والبدء في عملية الترميم.

مباشرة بعد تقديم طلب دعم المشروع من قبل جمعية (**ADA**)، لقيت هذه الأخيرة تأييد أطراف مهمة منها السلطات العمومية الجزائرية والفرنسية، اضافة إلى تدخل مؤسسات وشخصيات أخرى. بعد حصول هذه الجمعية على جزء من التمويل فوضت ولاية الجزائر للقيام بمختلف الأعمال المتعلقة بالترميم، فقامت هذه الأخيرة أي ولاية الجزائر بإعلان عن منح دولي (**Appel d`offre international**) لأجل اختيار أحسن مؤسسة متخصصة في أعمال الترميم والإستصلاح.

---

1- **Restauration de la basilique notre dame D`Afrique** / Dossier documentation NDA.sur : http://www.africamission-mafr.org/nd_afrique02.htm

2- المهندس الفرنسي المكلف بعملية إعداد دراسة أولية على المبني قبل الترميم والمكلف كذلك بمتابعة عملية الترميم.

3 - ADA, **Notre dame d`Afrique: La restauration de la basilique**, film réalisé par Boualem KAMEL, Adonide production, 2010.

4 -ADA: **Notre dame d`Afrique en sa fraicheur retrouvée**, ouvrage publié sous la direction de Dominique HENRY, Directeur du projet de restauration de la basilique. Pas de pays, maison et année d`édition.

5 - Président de l`association ADA et archevêque d`Alger.

بعد دراسة مختلف ملفات العرض، تم قبول **مؤسسة جيرار الفرنسية** (**A-GIRARD**) للقيام بكامل أعمال الترميم. أما فيما يخص تمويل المشروع، فقد اشتركت فيه كل من ولاية الجزائر والجمعيات المحلية الثلاث لمدينة مرسيليا.

**2. أهداف ومزايا المشروع وأبعاده**

**أ- أهداف المشروع ومزاياه**

اضافة إلى عملية الاستصلاح نتيجة لما تعرضت إليه هذه الكنيسة من تدهورات مختلفة والتي أصبحت تشكل خطورة على السياح، فإن الهدف الرئيسي والمركزي لهذا المشروع يكمن في القيمة الرمزية والثقافية لها. كذلك ضمان ديمومة الكنيسة والحفاظ على جمال المبنى، بالتالي جمال المكان الذي تتواجد فيه. فعملية الترميم ليست فقط استجابة لجمعية أسقفية الجزائر، بل استجابة لرغبات مختلفة ولمجسد يشكل إرثا مشتركا.

أما فيما يخص **مزايا** هذا المشروع، فاضافة إلى الوزن الثقافي والتاريخي والهندسي لها، فإنها تتمثل في تكوين **الورشة – المدرسة** (**Chantier-école**) على مستوى مشروع العمل، كون أن دفتر تكاليف مشروع الترميم (**Cahier des charges**) تضمن واشترط أن المؤسسة التي تستفيد من عملية الترميم، تقوم بإشراك هذه **ورشة** إلى جانب ورشة اللترميم والتي تتخصص في تكوين متربصين جزائريين في ميدان ترميم الإرث القديم، والتي تتمحور حول التكوين على كيفية قياس الصخور ومختلف أشكال البناء والتركيز على طرق ترميم الإرث، وترك بعد نهاية الأشغال متخصصين جزائريين أكفاء في هذا المجال والذين يصبحون بعد نهاية التربص حاضرين للتوجه نحو ترميم مشاريع أخرى على المستوى الوطني. أما فيما يتعلق بعملية التكوين فتكفل بالجانب النظري معلم مختص في مؤسسة التكوين المهنى بالجزائر إلى جانب **جمعية رفقاء الفرض** (**Association des Compagnons du devoir**) التي تعمل بالتعاون مع التنظيم الجزائري للتكوين المهني، أما الجانب التطبيقي فإنه تم في ورشة الترميم تحت تأطير خبراء ومختصي **مؤسسة جرار** (**A-GIRARD**).

ب-**أبعاد المشروع**

لا يعد ترميم كنيسة سيدة إفريقيا مشروعا ثقافيا وتاريخيا فقط، بل هو مشروع ذو أبعاد متعددة نجد منها:

1- **مشروع متعدد الثقافات ( Un projet interculturel )**

إن العلاقات بين المسلمين والغرب ومنذ القديم كانت متناقضة ومختلفة نتيجة إهمال كليهما الجوانب الإيجابية للآخر. لذا يعتبر هذا المشروع رمزا للإلتقاء والتسامح والتعاون بين العالمين، فعملية الترميم لهذا المبنى تعتبر نقطة إلتقاء الثقافتين والتي تخدم وتدعم التسامح والمصالحة.

2- **البعد الاجتماعي ( Une dimension sociale)**

إن الميزة الأساسية لهذه الأعمال تكمن في تحويل المعارف والخبرة من قبل المؤسسة المنفذة للمشروع، لصالح الشباب الجزائريين المتربصين عن طريق التكوين في الورشة–المدرسة.

3- **البعد الاقتصادي والسياحي (Une dimension économique et touristique)**

إن أي عملية بهذا الحجم تكون لها نتائج اقتصادية محلية معتبرة، نتيجة استقطاب هذا المبنى لمختلف السياح.

4- **بعد إرثي (Une dimension patrimoniale)**

تشكل هذه الكنيسة جوهرا هندسيا والذي يشكل أحد الرموز الأساسية للإرث التاريخي الجزائري.

**ثانيا– تقديم أطراف التعاون (مختلف الفواعل)**

يعتبر هذا المشروع مبادرة مثالية للشراكة للتعاون اللامركزي، كونها تضمنت فواعل متعددة عبأت كل إمكانياتها لأجل حسن التنفيذ. فهي شراكة استثنائية فيما بين فواعل جزائرية وفرنسية متعددة مجندة من طرف المشروع، الذي ترجم رغبتهم في تقسيم التمويل، الأشغال والمسؤوليات. فقد تدخلوا كلهم نتيجة الأهمية المعطاة لترميم هذه الكنيسة التي لا تشكل فقط إرثا ثقافيا وتاريخيا ذات أهمية لكن لكونها تشكل رمزا للتعاون بين فرنسا والجزائر وبين ضفتي المتوسط.

من بين هذه الفواعل المجندة لدعم هذا المشروع نجد منها الفواعل المركزية أو الرئيسية والفواعل الثانوية.

**1. الفواعل الأساسية**

- **جمعية أسقفية الجزائر (ADA):** تعتبر هذه الجمعية أهم فاعل لهذا المشروع التعاوني كونها صاحبة المشروع (**Maitre d`ouvrage**). تم اعتماد هذه الجمعية في الجزائر سنة 1975 من قبل وزارة

الداخلية . بادرت إلى الإعلان عن عملية الترميم سواء لدى الجهات الجزائرية أو الفرنسية لأجل كسب التأييد والحصول على التمويل لتسهيل تنفيذ وتسيير هذا المشروع الضخم.

- **ولاية الجزائر** : تعتبر ولاية الجزائر الفاعل المركزي للمشروع كونها لعبت الدور الأساسي في عملية تنفيذ المشروع (**La maitrise d`ouvrage**) المفوض لها من قبل جمعية أسقفية الجزائر . فهي بذلك تعتبر المسؤول الأول عن التنفيذ لمختلف الأشغال وضمان احترام مواعيد العمل والاستحقاق والدفع ومراقبة الفواتير وتقديم الأوامر للمؤسسة المهتمة بعملية الترميم. كما تقوم بجمع وعد الميزانيات لمختلف المصاريف المقدمة للترميم. وكلت ولاية الجزائر مديرية التهيئة وإعادة هيكلة الأحياء (**DARQ**) لمتابعة هذه المهمة. ما جعلها أيضا فاعلا مركزيا هو إشراكها في تأييد هذا المشروع بقيمة مالية ضخمة لأجل تعويض الأضرار المترتبة عن زلزال 2003.

- **الجماعات المحلية الفرنسية الثلاث:** والمتمثلة في **جهة باكا** (**Région PACA**) و**مقاطعة بوش دي رون** (**Département du bouche du Rhône**) وأخيرا **مدينة مرسيليا** ( **La Ville de Marseille**). تدخلت لمساندة هذا المشروع عن طريق إبرامها لعقد تعاون لامركزي مع ولاية الجزائر والذي قدمت من خلاله إسهاماتها المالية المدعمة لهذا المشروع .

### 2. الفواعل المؤيدة

- **الإتحاد الأوروبي:** مباشرة بعد إعلان جمعية الأسقفية عن عملية ترميم الكنيسة، قامت السلطات الجزائرية بطلب المساعدة لدى الإتحاد الأوروبي، وتقديم الدعم المناسب لمرافقة مبادرة الجماعات المحلية الجزائرية والفرنسية. تدخلت هذه الأخيرة بحصة مالية والتي أكدت مفوضيتها في الجزائر ( **Laura BAEZA**) أن السبب المباشر والأساسي في المشاركة ومساندة هذه المبادرة هو كونه مشروع متعدد الثقافات[1].

- **الأطراف المساندة** (**Les mécènes**): والمتمثلة في مختلف الأفراد أو الشخصيات والمؤسسات التي ساندت هذا المشروع ماليا ومن بين هذه المؤسسات المتدخلة نذكر[2] :

- La Papel foundation, l`Eglise d`Italie et des communautés religieuses
- SONATRACH
- SONELGAZ
- TOTAL €&P Algérie

1- ADA, **Notre dame d`Afrique: La restauration de la basilique**,Op-cit..

2- ADA: **Notre dame d`Afrique en sa fraicheur retrouvée**, Op-cit.

- La fondation d`enterprise GAZ DE France
- Monsieur Djillali MEHRI
- La fundazione Monte dei paschi di Siena
- Monsieur Vincent STRAUSS
- SUEZ-Environnement
- CEVITAL
- Groupe NATEXIS-Banques populaires
- NCA : Nouvelle Conserverie Algérienne
- Groupe BEL Algérie
- Groupe HENKEL Algérie
- CIAR : Compagnie internationale d`assurances et réassurances
- RAZEL Algérie
- INGEROP
- BAD : Banque Algérienne de Développement

- **جمعية ترميم كنيسة سيدة إفريقيا (ARENDA):** وتعتبر جمعية فرنسية تعمل موازاة مع ولاية الجزائر وذلك لتقديم الإمكانيات القانونية، الإدارية، المالية والتقنية اللازمة لحسن تنفيذ هذا المشروع. كما أن ما ميز هذه الجمعية هي جريها وراء المؤسسات والأفراد لأجل جمع التمويلات.

- **جمعية رفقاء الفرض (Association des compagnons du devoir)**: وهي جمعية تتواجد في مقاطعة باكا بمرسيليا، والتي تتدخل لأجل ضمان تكوين المتربصين الجزائريين الذين يشاركون في هذا المشروع في إطار الورشة–المدرسة.

## المطلب الثاني

## تقسيم مشروع العمل وتمويله

### أولا- تقسيم مشروع العمل

بعد إعلان ولاية الجزائر عن منح دولي، تم خلاله اختيار مؤسسة (**A-GIRARD**) المتواجدة في أفنيون (**Avignon**) بمدينة مرسيليا. كانت هذه المؤسسة معروفة في خدمة وترميم الإرث التاريخي والثقافي، إذ تشكلت سنة 1910 وأصبحت تشكل أهم مؤسسة مختصة في مجالين هما: المتاحف التاريخية وذلك من خلال مختلف الأعمال التي تقوم بها كالاحتفاظ (**Conservation**)، الترميم (**Restauration**) والتجديد (**Innovation**)، هذا من جهة ومن جهة أخرى، البناء والأشغال العمومية (**BTP**). قامت بمجموعة من أعمال الترميم في المراكز الأثرية والتاريخية المعروفة خاصة في جنوب فرنسا.

بعد اختيار ولاية الجزائر هذه المؤسسة، تم إعداد برنامج الأعمال والمتمثل في تقسيم أشغال الترميم التي قام بها المهندس الفرنسي (**Xavier DAVID**) بمساعدة من قبل المهندس الجزائري **نذير جرمان** إلى ثلاثة أشواط رئيسية متلائمة مع الأجزاء الثلاث المكونة لهذه الكنيسة والمتمثلة في[1] :

1- **الشوط الأول:** المتمثل في اتمام ترميم الجهة الأمامية للكنيسة التي تطل على البحر والمتمثلة في ترميم صحن الكنيسة (**Ensemble de la nef**) مع برجي الأدراج ( **Tourelles d`escaliers**) . بدأت أشغال الترميم هذا الشوط في أفريل 2007 بعد أمر من ولاية الجزائر وانتهت في أكتوبر 2008.

2- **الشوط الثاني:** تضمن كل الأشغال المتعلقة بقلب الكنيسة (**Ensemble choeur**) التي تمتد إلى أكثر من 42 متر والمتعلقة بالبرج الكبير والثلاث أبراج الصغيرة (**les trios petites tourelles**). بدأت عملية الترميم في أكتوبر 2008 وانتهت في أفريل 2009.

3- **الشوط الثالث:** المتعلق بترميم برج الأجراس (**Sacrestie et companile**) الذي يشكل علامة (+) بدأت الأعمال في نهاية 2009 وانتهت في جويلية 2010.

1 **- Restauration de la Basilique Notre Dame d`Afrique** / Dossier documentation NDA. op-cit

**ثانيا – تمويل المشروع التعاوني**

إن تمويل هذا المشروع الضخم يتطلب مواردا مالية معتبرة، هذا ما دفع **بالأب تيسيي** بالبحث عن شركاء لدعم المشروع ثلاثة سنوات قبل البدء في عملية الترميم، وذلك سواء لدى العموميين أو الخواص، على المستوى الوطني أو الدولي.

بعد إجراء الدراسة التقييمية الأولية للمشروع والتي قام بها المهندس (**Xavier DAVID**)، تم تقدير القيمة الإجمالية لمختلف الأشغال بـ: (**€ 000 270 5** ). لذا وجب على جمعية (**ADA**) أن تضمن تمويل هذه العملية، وتقدم الأمن فيما يخص التمويل لولاية الجزائر المنفذة لهذا المشروع.

مباشرة بعد الإعلان عن هذا المشروع، لقيت هذه الجمعية التأييد المالي من قبل مجموعة من المساهمين العموميين والخواص، الجزائريين والدوليين. إذ بلغ التمويل العمومي 60 % من القيمة الإجمالية للمشروع أما التمويل المؤسساتي أو الخاص 40 % منه.

تتمثل هذه الفواعل في[1]:

- **ولاية الجزائر**: ساعدت على أساس تعويض أضرار زلزال 2003 وذلك بقيمة مالية تقدر بـ: ( 000 000 56 دج ) ما يعادل € 000 572 .
- **جهة باكا الفرنسية :**€ 000 360 .
- **مدينة مرسيليا :** € 000 360 .
- **مقاطعة بوش دي رون :** € 000 360 .
- **الدولة الفرنسية:** € 000 562.
- **الإتحاد الأوروبي :** € 000 000 1.

نظرا لعدم كفاية هذه التمويلات التي تحصلت عليها هذه الجمعية في البداية ومع ظهور حاجة التمويل بين التكاليف المقدرة والرأسمال المحصل عليه بـ (000 300 أورو)، بدأت تجري وراء الأفراد أو المؤسسات بغية الحصول على القيمة المتبقية. وصلت هذه القيمــة التي جمعتـها عن طريق المؤيدين إلى حوالي (**€000 200 1**) التي أضافتها لتمويلاتها الخاصة. وضعت هذه الأموال في خزينة ولاية

1- **Restauration de la basilique notre dame d`Afrique** / Dossier documentation NDA, op-cit.

الجزائر والتي تكفلت بصرف مختلف نفقات الترميم بينما الموارد المتعلقة بمصاريف التسيير والاتصال والورشة- المدرسة تم إدماجها في الأموال الخاصة لجمعية الأسقفية.

قسمت الأعمال إلى قسطين ويتضمن كل قسط حصتين كما يلي[1] :

أ- **القسط الأول:**

1- الحصة الاولى: ترميم صحن الكنيسة (La nef).

2- الحصة الثانية : ترميم رواق الكنيسة (Le porche) .

ب- **القسط الثاني:**

1- الحصة الثالثة: ترميم قلب الكنيسة (Le choeur)

2- الحصة الرابعة: ترميم برج الأجراس (Sacrestie et companile).

تم إنهاء أشغال القسط الأول للترميم في سبتمبر 2008 والذي كلف قيمة مالية تقدر بـ (€ 400 994 1) أي ما يعادل القيمة الأولية المقدرة ب (€ 500 991 1) مع ظهور فرق صغير يعادل 2900 أورو، هذا الفرق الطفيف يبين النوعية الجيدة للدراسة التي قام بها المهندس الفرنسي. حسب التقرير الذي قامت به جمعية (**ARENDA**) في 2010/04/30 فإنه تم احترام استغلال الميزانية الابتدائية المقدرة للقسط الأول سواء من حيث المصاريف والموارد المعبئة لتنفيذ هذا المشروع[2].

فيما يخص مساهمة مختلف الفواعل في العملية التمويلية، فحسب التقرير النهائي الذي قامت به جمعية (ARENDA) في 2010/10/20 كانت موزعة كما يلي[3]:

- ولاية الجزائر: € 000 590 ما يعادل( 92. 555 322 55 دج).
- الدولة الفرنسية: € 616 389 .
- جهة باكا الفرنسية: € 872 129.
- مدينة مرسيليا : € 872 129
- مقاطعة بوش دي رون : € 872 129

---

1 -Didier BECKER, ARENDA: **Restauration de la basilique notre dame d`Afrique**, Rapport d`audit au 30/04/2010.
2 -Ibid.
3-Didier BECKER, ARENDA: **Restauration de la basilique notre dame d`Afrique**, Rapport d`audit final au 30/12/2010.

- جمعية الأسقفة والمؤيدين : € 167 625.

أما القسط الثاني، فقد انتهت الأشغال المتعلقة بالحصة الثالثة في ماي 2010 أما الحصة الرابعة في جويلية من نفس السنة. أما فيما يخص تكاليف هذا القسط فهي موزعة كما يلي:

فيما يتعلق بالقسط الثاني، فقد تم تقدير قيمته ب (€ 650 118 3) لكن التقرير النهائي بين أن القيمة الحقيقية لهذا القسط تقدر بـ (218 585 2). كلفت الحصة الثالثة (€ 744 592 1) اما الحصة الرابعة (€ 474 992 ).

حسب التقرير النهائي دائما، فإن الأعمال تمت في الأوقات المستحقة، كما أنه بعد تحقيق قامت به جمعية (ARENDA) على مستوي الكنيسة، صرحت بأن كل الأعمال المنجزة كانت ذات نوعية جيدة وتتلاءم مع ما تم تخطيطه من قبل المهندس.

كمحصلة أظهرها التقرير النهائي الذي قامت به جمعية (ARENDA) مع جمعية الأسقفية وولاية الجزائر، فقد بلغت مصاريف الترميم الإجمالية المقسمة على أربعة سنوات إلى **(€ 353 102 5)** المقسمة على النحو التالي:

**جدول رقم (2) يمثل المصاريف المختلفة المتعلقة بترميم كنيسة سيدة إفريقيا[1].**

| تقسيم التكاليف على أساس: | القيمة بالأورو |
|---|---|
| دراسة المشروع | 116 000 € |
| أعمال القسط الأول والثاني | 4 206 213 € |
| الأعمال التكميلية | 166 940 € |
| الإشراف على الأعمال | 186 800 € |
| الورشة- المدرسة لمدة 3 سنوات | 169 400 € |
| المصاريف العامة (التسيير، الإتصال، النقل..) | 257 000 € |
| **إجمالية المصاريف** | **5 102 353 €** |

1 - Didier BECKER, **Restauration de la Basilique notre Dame d`Afrique**, Rapport d`audit final au 20/12/2010.

بعد نهاية كل الأعمال المتعلقة بالترميم، قامت جمعية (ADA) بحفل اختتام الأعمال في 2010/12/13 الذي حضره كل من عبد العزير بلخادم ممثلا لرئيس الجمهورية، غلام الله وزير الشؤون الدينية، محمد كبير عدو والي الجزائر، عبد القادر غيدا مدير مديرية الترميم وإعادة هيكلة الأحياء، وفد متكون من رؤساء من الجماعات المحلية الفرنسية، القنصل الفرنسي بالجزائر، إضافة إلى كل ممثلي جمعية الأسقفية، جمعية (ARENDA) و جمهور كبير من الشخصيات والمؤسسات سواء الوطنية أو الأجنبية.

## المطلب الثالث

## تقييم المشروع التعاوني

تكمن الميزة الأساسية لهذا المشروع التعاوني في كونه أولا مشروع متعدد الثقافات يقوي العلاقات التعاونية الجزائرية- الفرنسية والعلاقات شمال وجنوب المتوسط، مما يسمح بفتح أبواب التفاهم، التعاون والتسامح بين شعوب الشرق والغرب. كما أنه يساهم في احياء المبني الذي يشكل الإرث الثقافي والتاريخي للجزائر والذي عانى منذ سنين من تدهورات متعددة.

ما يعطي أهمية لهذا المشروع التعاوني هو ظهور البعد الإجتماعي فيه والمتمثل في تكوين المتربصين الجزائريين التي وصلت إلى ثمانية وعشرين متربصا في إطار الورشة– المدرسة وتحويل خبرات وتجارب المؤسسة المنفذه إليهم فيما يخص عملية ترميم الأثار والبناء القديم. كذلك حصولهم على شهادات تمكنهم من ممارسة تخصصهم عند المؤسسات الوطنية العمومية أو الخاصة وتحويلهم كذلك إلى محترفين يواصلون تخصصهم في ترميم الإرث على المستوى الوطني. وحسب **مصطفى مشيش،** فقد تم توظيف أربعة متربصين في مؤسسة (**A-GIRARD**) الذين يواصلون تخصصهم فيها والمشاركين في ترميم كنيسة القديس أوغستين (**St Augustin**) بعنابة. بينما أربعة منهم تم توظيفهم من قبل ورشة عمومية بالجزائر (EPIC)، أما الآخريين تم توظيفهم في مؤسسات عمومية خاصة للبناء والأشغال العمومية[1]. أما اقتصاديا فيكمن في مساهمتها في رفع المستوى الإقتصادي على المستوى المنطقة نظرا لإرتفاع عدد السياح المستقطبين سواء الجزائريين أو الأجانب. فحسب جمعية الأسقفية فإنه ارتفع عدد السياح إلى أكثر من مائة ألف سائح سنويا وثلاث مائة مواضبين يوميا.

---

**1– المهندس المكلف بملف مشروع الترميم لدى مديرية التهيئة وإعادة هيكلة الاحياء (DARQ) في ولاية الجزائر.**

بعد مقابلة مع مدير الكنيسة السيد **ألدو جيانازي "Aldo JIANNASI"**[1] حول موضوع القيمة الاقتصادية لهذا المشروع بعد استكمال أشغال الترميم ،أكد لنا أنها تساهم في مداخيل ضئيلة مقارنة بالمبالغ المسخرة والتي تستخدم عادة في الاستصلاحات الخفيفة داخل الكنيسة أو لدفع فواتير الماء والكهرباء. كما أضاف أنه في السابق كانت هذه الاستصلاحات تتحملها بلدية بولوغين بالجزائر، لكن بعد الترميم حققت نوع من الاستقلالية المالية نتيجة حصولها على بعض العوائد من قبل السياح جراء بيع بعض الصور، الكتب، المقالات والمجلات المرتبطة بأعمالها.

ما يلفت الإنتباه في هذا المشروع هو التدخل القوي للجماعات المحلية الفرنسية لمساندة هذه المبادرة التعاونية، كونه يخدم مصالحها وتوجهاتها خاصة الثقافية. وحسب **بن شعلال** [2] فقد أكد أن هذه الأخيرة تبرم مجموعة من العقود التعاونية مع الجماعات المحلية الجزائرية، لكنها لا تنفذ على أرض الواقع عدا التي تخدم مصالحها وثقافتها أو مصالح مؤسساتها، مثل التدخل في ترميم كنيسة **أوغسطين** (St Augustin) بعنابة.

كما أنه ما يميز هذه الجماعات هو رفضها القيام بعملية التنفيذ شريطة أن تكون المؤسسة المنفذة تابعة لها. هذا ينطبق تماما على هذا المشروع أين وجدنا أن المؤسسة المنفذة هي مؤسسة (A-GIRARD)، اضافة إلى الجمعية المساعدة على تنفيذ المشروع (ARENDA) والجمعية المكلفة بعملية التكوين في إطار الورشة–المدرسة، فكلها تابعة لمدينة مرسيليا هذا ما يبعد المؤسسات الوطنية للقيام بهذه المهمة.

فكل هذا يساعد على الترويج لمؤسساتها مما يجعلها تتدخل في الأسواق الجزائرية واحتكارها لسوق العمل ومنافسة المؤسسات الجزائرية في عقر دارها. فحسب **مشيش مصطفى** فإنه تم استقرار مؤسسة (A-GIRARD) في الجزائر واستفادتها من مجموعة كبيرة من مشاريع الضخمة المتعلقة بالبناء والأشغال العمومية أو الترميم، هذا ما يعرقل تقدم المؤسسات الوطنية التي تتخصص في هذا المجال، وعدم منحها فرص الاستفادة من هذا النوع من الأشغال.

كما أن الدراسة التقييمية للمشروع أو التقرير النهائي تم من قبل الجمعية المساعدة على تنفيذ المشروع (ARENDA) وليس من قبل ولاية الجزائر منفذة المشروع، رغم أنها هي المفوضة من قبل جمعية (ADA) مما يعطيها الأولوية للقيام بهذه العملية. هذا ما يجعلنا نقول أن هذا المشروع يجسد إرادة فئة لديها نفوذ قدمت ومولت مشروع يخدم توجهاتها، وليس توجهات ورغبات التهيئة الإقليمية خصوصا والتنمية المحلية عموما.

---

1- مقابلة مع السيد **ألدو جيانازي**، مدير كنيسة سيدة إفريقيا.

2- **رئيس مديرية التخطيط والتهيئة الإقليمية (DPAT) بولاية الجزائر.**

# المبحث الثاني

# مشروع ترميم وتهيئة قرية جبلة

# (جمعية تاجماعث نجبلة والإتحاد الأوروبي)

لتقوية المساعدات شمال- جنوب اقتصاديا واجتماعيا، تبنى الإتحاد الأوروبي مجموعة من الاستراتجيات التنموية التي تتمحور على تقديم مساعدات للمؤسسات المركزية لدول الجنوب أو المؤسسات اللامركزية والحركات الجمعوية. من بين الاستراتجيات التي تدخلت بها لمساعدة هذه الأخيرة في الجزائر نجد **مشروع دعم الجمعيات الجزائرية للتنمية** الأول والثاني "**ONG1 et ONG2**" اللذان أمضتهما مع السلطات الجزائرية سنة 2000 و2005. كلف هاذين المشروعين أغلفة مالية مهمة، إذ أن المشروع الثاني كلف وحده غلاف مالي يقدر بـ 6 مليون أورو مقسمة على فترتين والتي تم خلالها قبول تمويل 120 مشروع على المستوى الوطني تقريبا. تم ذلك لمختلف الجمعيات سواء التي تنشط في الميدان الاجتماعي، النشاطات الثقافية والرياضية، حماية البيئة وترقية الاقتصاد السياحي[1]. يمثل هذا الأخير مجال تدخل جمعية تاجماعت نجبلة التي سنتولى دراستها.

## المطلب الأول

## تقديم المشروع وأهم فواعله

### أولا- تقديم المشروع تهيئة قرية جبلة ومختلف أهدافه

#### 1. تقديم المشروع

تتمحور الدراسة هذه على تقديم مشروع عملية تهيئة إقليمية تمت بين جمعية " **تاجماعت نجبلة**" من جهة و"**الاتحاد الأوروبي**" من جهة أخرى. تضمن هذا المشروع التعاوني تهيئة وترميم قرية **جبلة القديمة** [2] المتواجدة ببلدية **بني كسيلا** بولاية بجاية.

تضمنت هذه العملية إعادة ترميم واستصلاح جزء من المنازل القديمة المتواجدة في قرية جبلة والمبنية على النمط التقليدي القبائلي المدمرة إما بصفة كلية أو جزئية وخلق المساحات الخضراء فيها وجعلها في الأخير مكانا تقليديا ملائما لاستقطاب واستقبال الزوار والسياح. ما شجع مبادرة هذه

1- Projet d`appui aux associations Algériennes de développement ONG2, revue semestrielle, op-cit, pp 7-8.

2- **قرية جبلة** قرية تتواجد بأعلى مرتفعات بلدية بني كسيلا (400 م علوا على البحر)، بدائرة أدكار ولاية بجاية. يحيطها في الشرق جبل إيباريسان (توجة وأغبالو) وواد أذكار على الجنوب الغربي والبحر في الشمال. يقطن فيها حاليا حوالي 900 مواطن.

الجمعية هي كون هذه المنطقة تزخر بعوامل طبيعية وثقافية مهمة كتواجدها في منطقة جبلية مطلة على البحر واحاطتها بمجموعة من الأودية كواد "**داس**" **و**واد " **تايدا**" اضافة إلى تعدد النباتات والحيوانات فيها. هذا على الجانب الطبيعي، أما على الجانب الثقافي فتتمثل في الموارد المحلية التقليدية التي تتخصص فيها هذه المنطقة[1]. بعد استكمال الترميمات والإصلاحات، فإن استغلال هذه المنازل المهيئة من قبل السياح أو الزوارو الباحثين تقدم عوائد التي يعود جزء منها لملاك هذه المنازل أما الجزء الأخر فإنه يوجه إلى تحسين مستوى معيشة سكان القرية من خلال دعمها في خلق واسترجاع النشاطات اليدوية التقليدية والعمل على تحسين الخدمات الموجهة لمختلف مطالب السياح.

ما دفع هذه الجمعية إلى هذه المبادرة الجديدة، هي بداية تفريغ هذه القرية من سكانها ذوي الطابع الريفي والفلاحي وارتفاع مستويات النزوح الريفي من سنة لأخرى خاصة من بداية الثمانينات إلى نهاية التسعينات. إذ أدى ذلك إلى خلاء المنطقة من سكانها وتدمير أغلبية المنازل التي تركوها لعدم العناية بها.

وحسب **أحمد فريد**[2] رئيس هذه الجمعية، فإن ثلث المنازل التي تركت قد دمرت كلية، ولو يتم الإسقاط لهذا السيناريو على المستقبل، فإن ذلك سيؤدي إلى الخلاء والتدمير الكلي لهذه القرية في أقل من عشرين "20" سنة. يعود كل هذا لتواجد هذه القرية في منطقة معزولة خاصة على الولاية بجاية وفقرها نظرا لعدم توفير مناصب الشغل والارتفاع المذهل لنسب البطالة فيها، مما جعل سكانها يتوجهون نحو المدن الأخرى خاصة الولاية بجاية.

## 2. أهداف وأبعاد مشروع تهيئة قرية جبلة

### أ- أهداف المشروع

يهدف هذا المشروع إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، نجد منها العامة والخاصة[3].

❖ **لأهداف العامة**

- ترميم جزء من المنازل القديمة في هذه القرية (حوالي 20 منزل) وخلق المساحات الخضراء واستغلالها فيما بعد في إطار الاقتصاد السياحي.
- حماية ووقاية الإرث المادي المحلي.

1- République Algérienne démocratique et populaire, Agence de développement social, Projet d`appui aux associations Algériennes de développement ONG II, projet N*2008/164-69. Projet **: Aménagement et restauration d`un village kabyle ancien – Djebla- Beni Ksila.**

2– رئيس جمعية " تاجمعت نجبلة " منذ خلقها إلى حد الأن.

3- République Algérienne démocratique et populaire, Agence de développement social, Projet d`appui aux associations Algériennes de développement ONG II, op-cit.

- التصدي ضد الفقر والتهميش والعمل على توعية المواطنين لأجل إعادة الإعتبار لهذه المنطقة وفك العزلة عنها.
- توعية سكان القرية المتواجدين على المستوى الوطني أو في الخارج قصد إشراكهم في المشروع ومساعدتهم في البحث عن شركاء جدد والتوصل إلى التنفيذ الكلي له.
- حماية وتثمين البيئة.

❖ **الأهداف الخاصة**

- استغلال الإرث القديم لهذه القرية في إطار الاقتصاد السياحي بغية محاربة النزوح الريفي وترقية المستوى المعيشى لسكان المنطقة عن طريق تقديم خدمات متعددة سواء يدوية أو فلاحية والتي تساهم في جذب السياح.
- خلق وسائل لتحسين الخدمات سواء على مستوى القرية أو البلدية.

**ب- أبعاد المشروع**

لتنفيذ هذا النوع من المشروع أبعاد متعددة نجد منها[1]:

❖ **البعد الاقتصادي:** يكمن البعد الاقتصادي في مختلف الايرادات المالية الناتجة عن استغلال هذه القرية من قبل السياح سواء المحليين، الوطنيين أو الأجنبيين أو من طرف الباحثين والطلبة.

❖ **البعد الاجتماعي:** تعتبر هذه المبادرة فريدة من نوعها كونها تساهم في خلق مناصب شغل متعددة لسكان المنطقة خاصة المتخصصين في الصناعات التقليدية ومساهمتها حتى في إشراك النساء في بعض الأعمال الداخلية.

❖ **البعد الإرثي:** يساهم هذا المشروع في الحفاظ على القيمة الإرثية، الثقافية والهوياتية لهذه المنطقة مما يقوي الإعتراف بها والحفاظ عليها سواء من قبل سكان المنطقة أو من قبل السياح.

## ثانيا- الفواعل المتدخلة لتهيئة قرية جبلة

شاركت في هذا المشروع أطراف متعددة، ساهمت كل واحدة فيها بقدر إمكانياتها لحسن تنفيذه، نظرا لأهميته واستجابته لرغبات السكان المحليين. من هذه الفواعل نذكر:

1- République Algérienne démocratique et populaire, Agence de développement social, Projet d`appui aux associations Algériennes de développement ONG II, op-cit.

### 1. جمعية تاجماعث نجبلة

تعتبر جمعية تاجماعث نجبلة أول فاعل مهم تدخل في هذا المشروع التعاوني، إذ تعتبر جمعية علمية، تم تأسيسها في أفريل 2006 من طرف شباب قرية جبلة. تمت هذه المبادرة لأجل الحد من معظم المشاكل التي يعاني منها سكان القرية كالبطالة والنزوح الريفي. ذلك من خلال خلق مجموعة من البرامج التنموية ومحاولة هيكلة القرية عن طريق تقديم مشاريع وبرامج لأجل محاربتها أو الحد منها[1].

### 2. الإتحاد الأوروبي

يعتبر الاتحاد الأوروبي ثاني فاعل مهم تدخل في هذه العملية التعاونية، ذلك من خلال الدعم المالي الذي قدمه لمساندة هذه المبادرة المقدمة من قبل جمعية **تاجماعث نجبلة.** تم ذلك عن طريق البرنامج الذي خصصه للجمعيات المسمى **بمشروع دعم الجمعيات الجزائرية للتنمية** "**ONG2**" بحيث تولى عملية تمويل الجمعية بنسبة **80 %** من القيمة الإجمالية للمشروع.

### 3. المجلس الشعبي البلدي والولائي

يعتبر كل من المجلس الشعبي البلدي والولائي فواعلا أساسية نظرا للدعم المالي والمادي الذي تدخلا به. ففيما يخص المجلس الشعبي الولائي لبجاية، فقد بين تأييده لهذه المبادرة من خلال الغلاف المالي المقدم لهذه الجمعية والمقدر بنسبة 15 % من القيمة الإجمالية للمشروع. بينما المجلس الشعبي البلدي لبني كسيلا، فقد تدخل من خلال تحمله تعبيد كل طرقات هذه القرية وتطهيرها مع اتباع توجهات المشروع. كما تدخل كذلك من خلال إشراك عمال البلدية في مختلف الأعمال التي تتطلب يد عاملة كبيرة وتقديم التجهيزات والآلات، وسائل النقل، مواد البناء.......

### 4. سكان القرية

لقد تدخل سكان قرية جبلة إلى جانب هذه الجمعية، ظهر ذلك من خلال تكلفهم بالتنفيذ الكلي للمشروع سواء كعمال دائمين أو متطوعين وعدم الرجوع إلى المؤسسات المختصة نظرا لعدم توفر التمويل الكافي الذي تحصلت عليه لضمان التنفيذ الكلي لهذا المشروع الضخم ، كذلك لأهمية المشروع لديهم.

1- مقابلة نع السيد : **أحمد فريد**، ريئس جمعية تاجماعث نجبلة.

## المطلب الثاني

## تقسيم مشروع عمل تهيئة قرية جبلة وكيفية تمويله

### أولا– تقسيم وتنفيذ المشروع

لحسن تسيير وتنفيذ مختلف النشاطات المتعلقة بعملية تهيئة قرية جبلة، تم خلق لجنة التقنية والمتابعة إلى جانب المكتب التنفيذي للجمعية. تتكون هذه اللجنة من أطراف محلية متعددة التخصصات خصوصا من مهندس، مهندس الهندسة المدنية، مختص في العمران، الاقتصاد، السياحة. تجتمع كل خمسة عشر يوم طيلة فترة تنفيذ المشروع وتقوم بالرقابة ومناقشة كل المسائل والمشاكل التي تعرقل عملية التنفيذ.

ففي فترة أولية تدخل المجلس الشعبي البلدي لمساندة المشروع وذلك من خلال تحمله لكل المصاريف المتعلقة بصيانة واستصلاح الطرقات وذلك من خلال المخططات البلدية للتنمية "PCD".

بالمساعدة مع المكتب التنفيذي، قامت اللجنة بتقديم برنامج عمل لتنفيذ الأشغال لمدة سنة كاملة. نظرا لقصر هذه الفترة تم اتباع الطريقة الموازية لتنفيذ البرنامج وذلك ربحا للوقت نظرا لقصر الفترة المقدرة بالسنة التي بدأت في نوفمبر 2008 وانتهت قي نوفمبر 2009.

قسم المشروع الكلي إلى ستة أقسام فرعية والمتمثلة فيما يلي[1]:

#### 1. ترميم وإستصلاح المنازل القديمة

يعتبر هذا الشوط من العمل كأهم قسم من أقسام المشروع، سواء من حيث عدد العمال المتخصصين له أو كمية الوقت والتمويل. لحسن تنفيذه تم التركيز في البحث عن اليد العاملة المحلية المؤهلة والمتخصصة في تقنيات البناء التقليدية للبيوت القبائلية. تكفل هؤلاء العمال استصلاح المنازل المهدمة وإعادة أسقفها وذلك اعتمادا على استعمال مواد محلية تقليدية كالخشب، الغضار، القرميد لكن مع الحفاظ على طابعها أي دون إدخال تقنيات البناء الحديثة.

#### 2. تهيئة شبكات ودورات المياه

تم هذا الشوط من العمل مباشرة بعد استكمال واستصلاح وترميم المنازل على المستوى الخارجي. إذ تدخلت فرقة من العمال تكفلت باستخراج قنوات المياه على مستوى كل المنازل.

---

1- République Algérienne démocratique et populaire, Agence de développement social, Projet d`appui aux associations Algériennes de développement ONG II, projet N*2008/164-69. Projet : **Aménagement et restauration d`un village kabyle ancien – Djebla- Beni Ksila.**

### 3. الأعمال الداخلية

ترك هذا الشوط من العمل المتضمن القيام بعملية التزيين لكل الجهات الداخلية للمنازل للنساء المتخصصات في هذا النوع من العمل، وذلك عن طريق الزخرفة على الجدران على النمط القبائلي، مثل بناء إكوفان[1] عن طريق الفخار وغيرها.

### 4. عملية تنقية الأحياء

تضمنت هذه العملية القيام بنزع الأعشاب على مستوى كل الطرقات وأمام كل المنازل، ذلك لأجل إعطاء وجه جديد ونظيف لهذه القرية.

### 5. تهيئة المساحات الخضراء وأماكن رمي النفايات

مباشرة بعد نهاية عملية تنقية الأحياء، تم تكوين مجموعة من المساحات الخضراء، وبناء عدد كبير من مراكز رمي النفايات. تمت هذه العملية عن طريق أعمال تطوعية من قبل رجال القرية نظرا لعدم قدرة هذه الجمعية على تكليف مؤسسة مختصة في هذه الأعمال.

### 6. غرس الأشجار لمحاربة الانجراف

تمت هذه العملية كذلك بالرجوع إلى العمل التطوعي وذلك لأجل محاربة الانجراف ولتلبيس القرية بعدد كبير من الأشجار. أما فيما يخص نوعية وكمية الأشجار الواجب غرسها، فقد تم الرجوع إلى الأخذ بآراء مجموعة من الجمعيات المتخصصة في هذا المجال. وحسب رئيس هذه الجمعية فقد تم غرس حوالي أربع مائة وخمسين "450" شجرة في ضواحي كل القرية.

اما بخصوص عدد العمال لكل هذه المراحل وكمية الوقت فنختصرها في الجدول التالي[2]:

---

1- عبارة عن وعاء كبير مصنوع من الفخار يستعمل عادة لجمع المؤونة مثل الحبوب، زيت الزيتون، ......الخ

2- République Algérienne démocratique et populaire, Agence de développement social, Projet d`appui aux associations Algériennes de développement ONG II, projet N*2008/164-69. Projet **: Aménagement et restauration d`un village kabyle ancien – Djebla- Beni Ksila.**

**جدول رقم (3) يمثل توزيع عدد العمال وكمية الوقت على مختلف مراحل المشروع.**

| رقم المرحلة | إسم المرحلة | عدد العمال | كمية الوقت (بالشهر) |
|---|---|---|---|
| **1** | ترميم واستصلاح المنازل القديمة | 9 | 10 |
| **2** | تهيئة شبكات ودورات المياه | // | 4 |
| **3** | الأعمال الداخلية | 5 | 8 |
| **4** | عملية تنقية الاحياء | أعمال تطوعية | 3 |
| **5** | هيئة المساحات الخضراء واماكن رمي النفايات | أعمال تطوعية | 3 |
| **6** | غرس الأشجار لمحاربة الإنجراف | أعمال تطوعية | 1 |

## ثانيا– تمويل المشروع

ساهم في تمويل هذا المشروع أطراف متعددة، وكل طرف قدم حصة مالية ساهمت في تنفيذ مختلف مراحل المشروع.

تتمثل القيمة الإجمالية الكلية لهذا المشروع ب: **(00. 000 800 3 دج)**. تدخل الإتحاد الأوروبي في إطار برنامج دعم الجمعيات الجزائرية للتنمية بنسبة 80 % أما الحصة المتبقية، فقد تحمل جزء منها الرأسمال الخاص لهذه الجمعية والمجلس الشعبي الولائي لبجاية.

فيما يخص الاتحاد الأوروبي، فقد قدم في الفترة الأولى مباشرة قبل البدء في المشروع نسبة 80 % كحصة أولية، وقبل استكمال المشروع أضاف القيمة المتبقية أي 20 % من القيمة الكلية التي تحملها. نلخص كل هذه المصاريف في الجدول التالي:

**جدول رقم (4) يمثل الاطراف المساهمة وقيمة الإسهامات[1].**

| الأطراف المساهمة | قيمة الإسهامات ب (دج) | النسبة | |
|---|---|---|---|
| مساهمة الجمعية | 200 000 دج | % 5 | |
| الإتحاد الأوروبي | الحصة الأولى: 000 432 2 | %80 | %80 |
| | الحصة الثانية: 000 608 | %20 | |
| المجلس الشعبي الولائي | 560 000 | %15 | |
| المجموع | 3 800 000 | % 100 | |

1- République Algérienne démocratique et populaire, Agence de développement social, Projet d`appui aux associations Algériennes de développement ONG II, projet N*2008/164-69. Projet : **Aménagement et restauration d`un village kabyle ancien – Djebla- Beni Ksila.**

هذا فيما يخص القيمة الإجمالية للمشروع، أما فيما يخص صرفها فقد تمت كما يوضحه الجدول التالي:

**جدول رقم (5) يمثل ميزانية مشروع تهيئة قرية جبلة[1].**

| المصاريف | | وحدة القياس | عدد الوحدات | سعر الوحدة (دج) | االتكلفة (دج) |
|---|---|---|---|---|---|
| **الميزانية** | | | | | |
| **1- الموارد البشرية** | | | | | |
| الأجور | | | | | |
| 1 | البنائين (3 أشخاص *8أشهر) | الشهر | 24 | 23 500,00 | 564 000,00 |
| 2 | مساعدي البنائين (6 أشخاص *8أشهر) | الشهر | 48 | 14 000,00 | 672 000,00 |
| 3 | الأعمال الداخلية للنساء (3 نساء *7أشهر) | الشهر | 21 | 15 000,00 | 315 000,00 |
| 4 | رئيس المشروع ( ربع الوقت ) | الشهر | 12 | 9 000,00 | 108 000,00 |
| 5 | المكلف بالمساعدة التقنية ( ربع الوقت ) | الشهر | 12 | 9 000,00 | 108 000,00 |
| 6 | المكلف بالأمانة العامة ( ربع الوقت ) | الشهر | 12 | 14 000,00 | 168 000,00 |
| 7 | الأشخاص المكلفة بالتنقلات | حسب عدد التنقلات | 24 | 1 200,00 | 28 800,00 |
| **إجمالي تكاليف الموارد البشرية** | | | | | **1 963 800,00** |
| **2- إجمالي تكاليف التنقلات** | | الوحدة | 38 | 1 400,00 | **20 000,00** |
| **3- التجهيزات** | | | | | |
| 1 | كراء السيارات ونقل البضائع | ***** | | | 65 000,00 |
| 2 | معدات المكتب ومواد الإعلام الألي | الوحدة | 45 | 3 326,00 | 79 700,00 |
| 3 | المشروع | الوحدة | 15 | 4 666,00 | 70 000,00 |
| 4 | مختلف المواد البناء وغيرها | **** | **** | ***** | 1 144 748,00 |
| **إجمالي التجهيزات** | | | | | **1 429 448,00** |
| 1 | **تجهيزات المكتب** | | | | **70 000,00** |
| 2 | **المصاريف الاخرى** | | | | **93 400,00** |
| **إجمالي التكاليف** | | | | | **3 784 648,00** |
| **احتياطات لحالات غير منتظرة** | | | | | **9 588,00** |
| **القيمة الإجمالية الموجهة للمشروع** | | | | | **3 794 236,00** |
| **المصاريف الإدارية** | | | | | **5 764,00** |
| **القيمة الإجمالية للمشروع** | | | | | **3 800 000,00** |

1- République Algérienne démocratique et populaire, Agence de développement social, Projet d`appui aux associations Algériennes de développement ONG II, projet N*2008/164-69. Projet : **Aménagement et restauration d`un village kabyle ancien – DJEBLA- Beni Ksila.**

## المطلب الثالث

## دراسة تقييمية لمشروع تهيئة قرية جبلة

تعتبر هذه المبادرة التي قامت بها جمعية "**تاجماعت نجبلة**" فريدة من نوعها، بحكم أنه لم يسبق أن تم القيام بهذا العمل على المستوى الجهوى لا من قبل السلطات المحلية ولا من قبل الحركات الجمعوية. فهي تعتبر كأول تجربة من هذا النوع والتي تم فيها التركيز على قدرات وكفاءات محلية متعددة التخصصات وعلى مهارات أخرى تم التعاقد معها لتنفيذ هذا المشروع نظرا لأهمية وقيمته.

يخدم تنفيذ هذا المشروع المنفعة العامة لسكان القرية وحتى سكان البلدية، ذلك من خلال ترميم منازل قبائلية تقليدية واستغلالها في جذب السياح سواء الوطنيين أو الأجنبيين وحتى الباحثين، هذا ما يسمح بفك العزلة عن المنطقة ومحاربة النزوح الريفي منها. هذا من جهة، من جهة أخرى استغلال الإيرادات المحصل عليها في ترقية المستوى المعيشي لسكان القرية، ذلك عن طريق المساعدة على خلق واسترجاع الصناعات التقليدية اليدوية والصناعية التي تقلل من نسب البطالة وتوفر مناصب شغل تتلاءم مع إمكانياتهم وظروف معيشتهم.

يساهم كذلك ترميم وتهيئة المنازل في الحماية والحفاظ على مهارات البناء التقليدية للبيوت القبائلية، ذلك عن طريق نقل تقنياتها من الأجيال السابقة إلى شباب المنطقة. هذا كله دعما للإرث القبائلي كرمز ثقافي هوياتي وجعله في الأخير كمنبع لجذب السياح، وهو ما يساعد على تفتح المنطقة. ما يبين ذلك تأييد سكان القرية لهذا المشروع وذلك من خلال الأعمال التطوعية التي تدخل بها وفي مختلف مراحل التنفيذ.

بعد استكمال أعمال الترميم، استفادت هذه الجمعية من برامج أخرى صغيرة لاستكمال المتبقى من الأعمال، تم ذلك بالمساعدة مع مجموعة من المنظمات غير الحكومية الفرنسية والإسبانية. في سنة 2010 مثلا تم التعاون مع **شبكة كورنيشا** (**Réseau CORNICHA**) وجمعية (**FODEV**) المغربية و(**SODIPA**) الإسبانية. تم إثرها مساعدة الجمعية لتجهيز جزء من المنازل المهيئة بالأثاث التقليدي القبائلي. كذلك تنظيم البرنامج المسمى بإحياء قرية جبلة (**Revitalisation du village Djebla**) سنة 2011 وذلك تعاونا مع منظمة غير حكومية إسبانية وجمعية **أموسناو** بولاية تيزي وزو. تم خلالها تجهيز

بعض المنازل، كذلك تحمل تكاليف تحظير **حفلة أدرييس**[1] وتكاليف تكوين ثلاثين إمرأة على الخياطة التقليدية. أما سنة 2012 تم تقديم يوم دراسي حول السياحة التضامنية ذلك بالمشاركة مع شبكة REMDT (Réseau méditerrannéen pour le développement du tourisme).

فرغم عدم استكمال ترميم إجمالي المنازل القديمة المتواجدة على مستوى هذه القرية، إلا أنها توصلت لإستقطاب عدد معتبر من السياح خاصة في فترات العطل والتي تصل حسب **أحمد فريد** إلى حوالي عشرة إلى عشرين سائح في الشهر. اضافة إلى ذلك فإنه تم استقطاب حتى المخرجين السينمائيين، إذ تم تسجيل فيلم سينمائي قبائلي للمخرج **أعراب أعمر** المسمى ب **(إيناس)** سنة 2010 وفلم ثاني للمخرج **محمد يرڤي** المسمى بـ **عهذغ كم** أي **(أعدكي)**، وذلك نتيجة لطبيعة المنازل التقليدية والوجه الطبيعي للقرية [2].

ما يلفت الانتباه أيضا هو تدخل الأنتروبولوجي **أعلي سياد** الذي خلق وكالة أفاكا ( Fondation AFAKA) والتي تم بمقابلها خلق مكتبة في القرية تحتوي على أكثر من عشرة آلاف كتاب لجميع التخصصات، ذلك جذبا للباحثين والطلبة لإجراء دراسات في المنطقة (ما يبين ذلك قيام مجموعة من الباحثين الجامعيين بتكوينات في المنطقة خاصة المهندسين، السوسيولوجيين، البيولوجيين.....).

ساعد كل ذلك على حصول الجمعية وحتى سكان القرية على عوائد مالية معتبرة (من كراء المنازل). كما ساهم أيضا في خلق عدد من مناصب شغل مؤقتة للشباب خاصة أثناء تسجيل الأفلام. أدى كل ذلك إلى تفتح القرية وفك العزلة على المنطقة هذا من جهة. ومن جهة أخرى التقليص من حدة النزوح الريفي نتيجة تحسيس سكان القرية على أنه بإمكانهم العيش في القرية والاستفادة من إجمالي خدماتها، عكس التوجه إلى المدن والعيش في الأحياء القصديرية. إذ أكد رئيس الجمعية أنه انخفضت نسب النزوح الريفي، كما أنه لوحظ عودة بعض العائلات للاستقرار نهائيا في المنطقة.

نستنتج من كل ما سبق أن إجمالي أهداف المشروع تنطبق كلية مع أهداف التهيئة الإقليمية والمتمثلة في:

- الحفاظ على الإرث الثقافي والتاريخي.
- حماية البيئة.

1- **أدرييس** عبارة عن نبات طبي، يستهلك في المنطقة عادة في أوائل فصل الربيع وقاية من مرض الزكام نتيجة للتذبذب في درجات الحرارة. لذلك تقوم هذه الجمعية سنويا بتنظيم حفلة كبيرة تقدم وجبة من هذا النبات.

2 - قابلة مع السيد **أحمد فريد**، رئيس الجمعية.

- محاولة إخراج المناطق من العزلة وإيقاف النزوح الريفي.
- خلق الشروط الضرورية للتنمية.
- الاستجابة لحاجيات مختلف الطبقات الإجتماعية.

أما في حالة إدراجه في إطار التعاون اللامركزي، فهو يهدف إضافة إلى الأهداف السالفة الذكر إلى تسويق المنطقة وطنيا ودوليا لجذب السياح، الزوار والباحثين وذلك ارتكازا على خصوصيات المنطقة الطبيعية والبشرية.

واقعيا لم ينفذ إلا جزء من المشروع ، ذلك يعود لنقص التمويلات المحصل عليها نتيجة عدم تدخل فواعل أخرى وطنية أو أجنبية بإمكانها دعم المشروع ماديا وماليا. اضافة إلى ضعف المساعدات المقدمة من قبل المجلس الشعبي البلدي والولائي والتركيز بكثرة على التمويل المقدم من قبل الإتحاد الأوروبي.

فإذا سلمنا أن جزءا من المشروع توصل إلى تحقيق الأهداف المسطرة، فكيف يمكن الحكم عليه نهائيا بعد إستكمال اجمالية المشروع؟

فإذا حكمنا على نجاعة هذا المشروع التعاوني نظرا لأهميته لدى سكان المنطقة عموما والجمعية خصوصا، إلا أن الواقع يبين سوء استغلال هذه التمويلات المقدمة من قبل الاتحاد الاوروبي أو البرامج التي تخصصها الدول الأوروبية للجمعيات الجزائرية.

فحسب **تقرير** أعدته **وكالة التنمية الإجتماعية** "ADS" سنة **2009** حول الأخطاء المتعلقة بالجانب المحاسبي لتنفيذ مختلف المشاريع الممولة من قبل الإتحاد الأوروبي. توصلت إلى تقديم مجموعة من الأخطاء المتعلقة بالموارد البشرية والمرتبطة أساسا بكيفية تسيير التمويلات، عدم تقديم ميزانيات صحيحة تبرهن عن الوضع المالي للمشروع، وعدم وجود تقارير تقييمية وانعدام المحاسبة. أو أخطاء محاسبية مثل سوء المحاسبة، عدم التطابق بين الإيرادات والتمويلات، عدم تواجد الفواتير، دفع محاسب عمومي يقوم بإعداد تقارير نهائية غير متطابقة مع الواقع .

كما أنه يظهر في بعض الأحيان عدم اهتمام السلطات العمومية بالمشاريع المنجزة، فمثلا بعد حصول جمعية حماية البيئة "**Association de protection de l`environnement**" بعزازقة بولاية تيزي وزو على دعم "**ONG2**". قامت بتشكيل مشجر و**غابة-مدرسة(Une foret école)** بإيعكوران

على مسافة 1.2 كلم وتكوين حديقة مجهزة. إلا أنه في الأخير، أفسد كلية هذا المشروع بعد اجتياز الطريق الوطني السريع عليه الذي يربط ولاية بيزي وزو وبجاية مع عدم قدرة الجمعية على إيقاف ذلك[1].

وفي إطار الدراسة الميدانية بعد تقربي من بعض أعضاء الجمعيات قصد استطلاع مآل التمويلات، حيث أكدوا أن هذه المساعدات تعتبر وسيلة لملء الأرصدة البنكية تستخدم للمصلحة الشخصية. مثل حصول جمعية على التمويل وبحثها عن مؤيدين آخرين لدعم المشاريع خاصة سونطراك التى عادة ما تشارك في تمويل مثل هذه المشار يع، وهذا ما فسح المجال لصيادى الفرص. فأصبحت مشاريع التعاون اللامركزي وسيلة للربح السريع خاصة في ظل غياب الرقابة على التمويلات وهذا ما يطرح إشكالية الرقابة لمشاريع التعاون اللامركزي، وربما هذا يعود الى عدم وجود الإطار القانوني والمؤسساتي الذي ينظم عملية الرقابة والمتابعة.

1- مقابلة مع السيد **إسماعيل عيبش**، الأمين العام لجمعية حماية البيئة بعزازقة.

## خلاصة واستنتاجات الفصل الثالث

بينت الدراسة الميدانية أن هناك إختلالا كبيرا لمشروعي الدراسة خاصة فيما يتعلق بعدد الفواعل المؤيدة، تدخل السلطات العمومية، نسب التمويلات......الخ.

فلا يمكن إنكار ما لمشروع ترميم كنيسة سيدة إفريقيا من أهمية خاصة إذا ما ربط بالجانب الإرثي والتاريخي للجزائر، إلا أنه ظهر هناك نوع من الاختلال غير المبرر لا من قبل السلطات المركزية أو ولاية الجزائر.

فمشروع ترميم كنيسة ضخم بهذا الحجم، بهذه الوسائل المادية والمالية والذي يظم فواعل عمومية هامة يدفع إلى تبادر سؤال في الذهن وهو : فيما تكمن الأهمية الإقتصادية لهذا المشروع إذا ما تمت مقارنته بالمشاريع الأخرى المجمدة ؟ وهل سيساهم في تحقيق التنمية المحلية التي هي أهم هدف للتعاون اللامركزي؟ علما أن فواعل أخرى صغيرة وبمبالغ مالية بسيطة استطاعت أن تجسد مشروعا بإمتياز، وهذا ما ينطبق على جمعية تاجماعث نجبلة كجمعية غير معروفة حتى على مستوى ولاية بجاية، إلا أنها إستطاعت أن تحقق التنمية في تلك المنطقة وبقيمة مالية ضئيلة تقدر بـ 0.0074 % من القيمة الإجمالية لترميم الكنيسة (000 800 3/ 500 235 510 = 0.0074 %). فقيمة مشروع ترميم قرية جبلة إستجاب لمطالب وخصوصيات محلية ثقافية، اقتصادية واجتماعية لم يصل حتى إلى 0.05 % من قيمة المشروع الأول الذي لا يخدم لا الاقتصاد ولا التهيئة وإنما رغبات شخصية وأطراف خارجية تستعمل التعاون اللامركزي كذريعة لغرس ثقافاتها وعاداتها.

كما أنه ما ظهر في هاذين المشروعين هو مساندة السلطات الجزائرية لمبادرة ترميم الكنيسة وذلك بتقديم قيمة مالية ضخمة لولاية الجزائر. كذلك مساندة الوزارات خاصة الخارجية، البنوك، الشخصيات السياسية والمؤسسات الوطنية مثل سونطراك وسونلغاز. في حين غابت في المشروع الثاني عدا ولاية بجاية وبلدية بني كسيلا اللتان أيدتا المشروع دون تدخل أطراف أخرى، رغم طلبات التأييد التي قدمتها هذه الجمعية على مستوى الوزارات والمؤسسات. لكن في الأخير لم تتحصل على أي دعم مما جعل هذه الجمعية تنفذ جزء من المشروع فقط نظرا لنقص التمويلات. كما أنه تدخلت ولاية الجزائر إلى تقديم منح دولي للمؤسسات الرائدة في البناء والترميم على عكس هذه الجمعية التي اعتمدت فقط على المهارات المحلية المتعددة التخصص لضمان تنفيذ المشروع كلية، واللجوء إلى العمل التطوعي من قبل سكان القرية كلما استدعت الحاجة لذلك نظرا لنقص التمويل.

# خاتمة عامة

تبنى النظام السياسي الجزائري بعد الإستقلال وكما حدث في معظم الدول المتخلفة النظام المركزي سياسيا واقتصاديا. ظهر التوجه السياسي من خلال تقليص صلاحيات الأجهزة اللامركزية والجماعات المحلية وتعزيز التسيير المركزي، وهو ما كرسته محتلف الدساتير التي صدرت في هذه المرحلة. ترجم هذا التوجه من خلال تدخل الدولة في تسيير كل القطاعات وتحمل كل الأعباء في كافة القطاعات كالاقتصاد، الصحة، التعليم وغيرها.

فيما يتعلق بموضوع دراستنا ألا وهو التهيئة الإقليمية، نجدها في فترات مختلفة ولكل فترة أدواتها ووسائلها الخاصة وذلك تبعا لإمكانيات الدولة المادية والمالية. ففي فترة الاقتصاد الموجه تم إقرار مخططات تنموية مست قطاعات متعددة خاصة الصناعية وذلك لأجل النهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق تنمية شاملة. لكن نستنتج أن هذه المخططات المقررة في تلك الفترة كالثلاثية، الرباعية والخماسية استبعدت المتغير المجالي وركزت على القطاع الصناعي كقطاع أولوي. لكن في الأخير لم تتوصل إلى تحقيق الأهداف المسطرة وظهور فوارق عميقة وهذا ما أثر سلبا على المتغير المجالي ذلك من خلال استغلال المساحات الخضراء للصناعة، عدم استغلال الموارد الطبيعية والبشرية للمناطق ....الخ .

أما في مرحلة التعددية السياسية فقد عرفت مرحلتين، أول مرحلة هي مرحلة الفراغ، حيث شهدت هذه الفترة جمود كلي لمشاريع التهيئة الإقليمية نظرا للازمة الاقتصادية، بالتالي لم يتم إنجاز مشاريع تعاونية لامركزية في هذا المجال.

لكن مع نهاية التسعينات وبداية الألفينات، تحسن الوضع الاقتصادي أكثر مع ارتفاع أسعار المحروقات، وهو ما سمح بالإهتمام بمجال التهيئة الإقليمية. ظهرت هذه الرغبة من خلال إقرار مخططات التهيئة كالمخطط الوطني للتهيئة الإقليمية في آفاق 2030 والمخططات الجهوية، الولائية والبلدية التي مست مجمل التراب الوطني، وخلق مدن جديدة، أقطاب تنافسية ومناطق سياحية، وربط التراب الوطني بشبكات نقل سريعة ووسائل تكنولوجية الإعلام والإتصال....الخ. ميز هذه البرامج التي بادر بها النظام الفشل وعدم التوصل إلى الأهداف المقررة نظرا لعدم تركيزها على الخصوصيات الطبيعية (الموارد الطبيعية) والبشرية والثقافية للمناطق على المستوى الوطني. إذ نجد أنها ركزت على مجالات على حساب الأخرى دون الأخذ بعين الإعتبار هذه الخصوصيات. كما أنها ركزت على مناطق دون

الأخرى ما أدى إلى ظهور ظاهرة عدم التوازن الجهوي، ولقد ساندت هذه النتائج الشخصيات المختصة التي تم الإتصال بها وكذا المقالات الصحفية التي كتبت حول الموضوع. إن ما ميز المخططات الضخمة التي بادرت بها الدولة مع بداية الألفينات، أن الكثير منها إما لم ينفذ أو نفذ جزء صغير منها أو توقفت كلية عن التنفيذ، وعدم التطابق بين ما هو مقرر وما هو منجز. فالنتائج تكاد تشابه نتائج مخططات الاقتصاد الموجه خاصة من حيث المبالغ المسخرة والنتائج المحققة.

وحسب ما هو معمول به في الدول المتقدمة، فإن إقرار برامج التهيئة الإقليمية يكون على أساس استغلال الكفاءات والإمكانيات مع الأخذ بعين الإعتبار مختلف العراقيل التي يمكن أن تواجه مخططات برامج التهيئة، وهو ما يضمن نجاعتها وديمومتها على المدى البعيد وتحقيق الهدف من إقرارها، والتعاون المركزي فما هو إلا أسلوب من أساليب ترقية برامج التهيئة الإقليمية بالاعتماد على تبادل الخبرات والمهارات.

مع بداية الثمانينات بدأت السلطات الجزائرية بمنح نوع من الإستقلالية لهيئاتها اللامركزية والتقليص من التركيز على مستوى الأجهزة المركزية. نتج عن ذلك اتساع نطاق صلاحيات الممثلين المحليين ومؤسسات المجتمع المدني ودخولهم في علاقات خارجية مع فواعل أوروبية خاصة الفرنسية، نظرا لتوفر الظروف المشجعة على قيام هذه الشراكات كالعوامل الاقتصادية، الجغرافية، الثقافية. في الفترة الأولى التي جاءت بعد الثمانينات، تم تركيز العقود المبرمة على مجالات متعددة كالمساعدة المؤسساتية والتقنية، تكوين المنتخبين المحليين ....الخ واستبعادها لمتغير التهيئة الإقليمية، والتركيز في التعاون على مجالات تتلاءم مع وضعية الدولة في تلك الفترة. فعدم أخذ هذا المتغير بعين الإعتبار يعود لعدم وجود استراتجيات أو برامج تهيئة إقليمية محددة من قبل السلطات العليا التي يتبعها مختلف الفواعل تحت الدولاتية الجزائرية، هذا ما جعلها تستبعدها في علاقاتها الخارجية. لكن هل يمكن الحكم على نجاعة العقود في ظل ضعف المستوى التعليمي لمعظم الممثلين المحليين في تلك الفترة ؟

توقفت علاقات الشراكة هذه لمدة عشرية من الزمن مع الأزمة الاقتصادية والأمنية التي دخلت فيها الجزائر مع نهاية الثمانينات. تم بعثها مع نهاية التسعينات، إذ عرفت إنتعاشا كبيرا نظرا لتوفر الشروط الملائمة لذلك كالاستقرار الاقتصادي وخاصة الأمني. تزامن ذلك مع اقرار السلطات لسياسات تهيئة إقليمية، هذا ما دفع بهذه الفواعل إلى الإهتمام بها والتركيز عليها كأحد المتغيرات الأساسية في علاقاتها الخارجية والتي شملت محاور متعددة كإدارة النفايات، خلق وكالات التعمير، تكوين مختصين في التهيئة الإقليمية. لكن رغم التطور الهائل لهذه العقود إلا أن التنفيذ ميدانيا يكاد يكون سلبيا، نظرا لتدخل عوامل

مختلفة عرقلت عملية تنفيذها، سواء المتعلقة بالإمكانيات المادية والمالية، انعدام الإطار القانوني والمؤسساتي ونقص خبرة المنتخبين المحليين....الخ هذا على عكس الدول المجاورة كتونس والمغرب أين عرفت هذه العلاقات تطور مذهل وتنفيذ ميداني واسع.

فالميزة الأساسية للتعاون اللامركزي تكمن في وجود البعد التبادلي لهذه الممارسة بين أطراف التعاون، إذ تقوم على الإستفادة المتبادلة لكلا الطرفين. لكن واقعيا تغير معنى هذا المصطلح إذ تحول من التعاون إلى المساعدة خاصة بين دول الشمال المتقدمة والجنوب المتخلفة، فقد أصبح كسياسة لتوسيع نطاق الشراكة للتعاون التي تقترحها الدول الأوروبية لمساندة دول الجنوب. فإذا أردنا الحديث عن التعاون اللامركزي فإن معالمه تظهر أكثر في العلاقات التعاونية التي تتم بين دول الشمال كون معظمها متقدمة، هنا يظهر البعد التبادلي لهذا النوع من التعاون، لكنه يكاد يكون غائبا كلية في العلاقات بين الشمال والجنوب كون تقريبا إجمالية دول هذه الأخيرة متخلفة وفي حاجة ماسة إلى المساعدة عن طريق تحويل الخبرة والمعارف، تكوين المنتخبين، المساعدة المؤسساتية وطرق التسيير. هذا ما يظهر في العلاقات الأورو- جزائرية وبالأخص الفرنسة- الجزائرية التي تعتبر فقط كأداة للمساعدة والتي تتم خاصة في أوقات الكوارث الطبيعية كالفيضانات والزلازل أو ترويجا لثقافتها .

تتم علاقات التعاون هذه من قبل المواطن المحلي (ممثلين محليين، أعضاء الجمعيات......)، هذا ما يجعل توجهات هذه المشاريع تخدم المصلحة والرغبات الأساسية له والمتمثلة أساسا في تحقيق التنمية المحلية. لكن إذا رجعنا إلى مشروع الدراسة والمتضمن ترميم كنيسة سيدة إفريفيا بالجزائر العاصمة، اضافة إلى ترميم كنيسة القديس أغسطين بعنابة. فهل حقيقة يعبر هاذين المشروعين عن أهم الحاجيات الأساسية للمواطنين؟ علما أنه تم إبرام عدة عقود تعاون في نفس الفترة تتضمن برامج تنموية مهمة وتخدم متطلبات التنمية المحلية، لكنها اكتفت ببقائها في الاطار النظري. وهذا ما يدفعنا للتساءل حول من يحدد تنفيذ عقود البرامج المسطرة؟ وهل هناك اشخاص وراء تنفيذ بعض البرامج على حساب اخرى حسب مصلحتها؟ الدراسة الميدانية أجابت على هذا التساءل ولو بشكل جزئي حيث بينت أن السلطة المركزية تتدخل في تمويل وتنفيذ بعض المشاريع، في الحين نجد مشاريع آخرى مهمة تخدم مطالب وحاجيات المواطن المحلي وتستجيب لمتطلبات التنمية المحلية كترقية السياحة وفك العزلة عن المناطق، خلق مناصب الشغل وتطوير الاقتصاد المحلي كما هو الحال بالنسبة لمشروع ترميم وتهيئة قرية جبلة بولاية بجاية، لكنه لم يلق التأييد لا من قبل مؤسسات الدولة على خلاف بلدية بني كسيلا وولاية بجاية، ولا من قبل المؤسسات الوطنية الضخمة المعروفة كسونطراك أو سونلغاز التي تتدخل عادة في تمويل هذا النوع

من المبادرات. لكن ما زال هذا النوع من المشاريع وخاصة المتعلقة بالحركات الجمعوية تعاني من مجموعة من القيود خاصة المرتبطة بالجانب المالي، مما يصعب على هذه الفواعل من استكمال مشاريعها وتحقيق أهدافها، أو تقديم هذه المساعدات لجمعيات هدفها ملئ أرصدتها الخاصة والإستفادة من بعض المزايا كالتكوينات والتربصات مع الفواعل الأجنبية والحصول على تأشيرات لمغادرة الجزائر تجاه الدول الأوروبية.

إن أهمية التعاون اللامركزي يكمن في أنه ألية من أليات تحقيق التنمية المحلية ومن متطلبات العصر الحالي، نظرا للأهمية التي يوليها للفواعل المحلية وغير الرسمية في تحقيق التنمية، خاصة بعدما أثبت النمط المركزي محدوديته. وتزداد أهميتة أكثر فأكثر في الدول النامية وذلك كوسيلة لنقل المعرفة وتبادل الخبرات واختصار الوقت لتحقيق التنمية .لكن هذا لا يمنع من أن له تأثيرات سلبية كالتركيز على مجالات لا تخدم المصلحة المحلية، بالتالي هذا ما يستوجب تدخل السلطات المركزية وضبط الأمور والأخذ فقط ما يصلح.

فضعف كل من المجتمع المدني والقطاع الخاص في الجزائر وضعف السلطات المحلية (البلديات خاصة) فعلى ضوء كل هذا لا يمكن الحديث عن فعالية التعاون اللامركزي رغم أن متطلبات العصر الحالي تستوجب مشاركة الفواعل اللامركزية إلى جانب المركزية وفي كل المشاريع التنموية (من بينها التهيئة الاقليمية) كون النمط المركزي في التسيير أثبت فشله (مرحلة الأحادية الحزبية). فحاليا كل الدول تسير نحو تعزيز التسيير اللامركزي وذلك باشراك مختلف الفواعل غير الرسمية، لكن الجزائر حافظت على النمط المركزي في التسيير وتقزيم دور الفواعل اللامركزية وهذا ما يظهر من خلال عدم تشريع قوانين مفصلة لتنظيم مجال التعاون اللامركزي إلى حد الأن، رغم أن الممارسة بدأت منذ الثمانينات وتطورت خاصة بعد التسعينات، هذا ما يبرز عدم رغبة النظام من تفويض أي سلطة للفواعل غير الرسمية، رغم أن التنمية المحلية والتنمية ككل تتطلب مشاركتها وهذا خوفا من تشكيل مراكز نفوذ مستقلة عنها. يظهر ذلك خاصة إذا ما تم مقارنة ذلك مع المغرب وتونس التي عرفت تقدما هائلا فيما يخص هذه الممارسة سواء من حيث التشريع، الفواعل المتدخلة، التنفيذ ....الخ.

كما أنه من بين أهم خصائص التعاون اللامركزي هو نقل وتبادل الخبرات، لكن في حالة الجزائر وبعد الدراسة الميدانية والتطبيقية، استنتجنا أن مشاريع التعاون التي نفذت لا تعدو أن تكون نقل من الشمال الى الجنوب، حيث لا يوجد أي تأثير سوى نقل خبرة وترويج لثقافة الطرف الأخر. فهل في هذه الحالة يمكن أن نصطلح عليه إسم تعاون لامركزي ؟ كما أن سياسة الانغلاق التي تبناها النظام الجزائري

تتنافي معه. فهذا الأخير تطور واستطاع تحقيق الأهداف المرجوة في ظل الأنظمة المفتوحة التي تعطي المبادرة وحرية التسيير لمختلف الفواعل الوطنية سواء المركزية أو اللامركزية في العمليات التنموية، لذا يمكن القول أن التعاون اللامركزي يتماشى مع سياسة الانفتاح والديمقراطية وليس العكس.

لقد سمحت لنا الدراسة الميدانية لبعض العلاقات التعاونية اللامركزية المبرمة بالتوصل إلى أن التعاون اللامركزي جزائري- الأوروبي ساهم في التهيئة الاقليمية في الجزائر لكن بمستوى أقل من ما هو منتظر، خاصة إذا قارننا عدد عقود الشراكة المبرمة والعدد المنفذ واقعيا.

ولضمان تطبيق تعاون لامركزي فعال في الجزائر يستوجب وجود :

1- **الرغبة السياسية:** تمثل الرغبة السياسية إرادة السلطات العليا للدولة في التفتح وترك المجال لتدخل الفواعل الأخرى وتقديمها صلاحيات أكثر تشجعها على العمل والتعاون والتخفيف من العراقيل التي تصعب مهمتها. فالحلول توجد أين توجد الرغبة.

2- **تقنين الممارسة ومأسستها:** فالإطار القانوني في الجزائر لم تتضح معالمه، لذا يستوجب وضع الأطر القانونية الواضحة التي تنظم هذه الممارسة، تحدد الفواعل المتعاونة.... بمعنى تقديم الأمن القانوني. كما أنه يستوجب خلق مؤسسات مختصة على مستوى الادارات المحلية تتولى تتبع مختلف الاجراءات الادارية، القانونية والرقابية.

3- **التخفيف من سياسة التمركز:** أي العمل على توسيع نطاق اللامركزية وتقديم صلاحيات أكثر للفواعل اللامركزية والتقليص من حدة تدخل الدولة .

4- **منح الاستقلالية للجماعات المحلية:** إن الجماعات المحلية في الجزائر بقيت دائما تحت الرقابة العميقة للسلطة الوصية، مما يصعب على الفاعلين المحليين تنفيذ طموحاتهم ورغباتهم. مثل إلزامية العودة إلى الوزارات قبل أية عملية تعاونية كوزارة الداخلية ووزارة الشؤون الخارجية بالنسبة للولاية والوالي بالنسبة للبلدية.

# قائمة المراجع

**I-الكتب**

**أ- باللغة العربية**

1- أنس قاسم جعفر، **أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية بالجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1978.

2- بوحوش عمار، محمد الذنيبات، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**،الجزائر :المؤسسة الوطنية للكتاب،1995.

3- التيجاني بشير ،**التحضير والتهيئة العمرانية في الجزائر**،ديوان المطبوعات الجامعية،2000.

4- جندلي عبد الناصر، **تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والإجتماعية**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.

5- حجازي محمد حافظ، **المقدمة في التسويق**، ط1، مصر، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2005

6- حميدشي فاروق، **الجماعات الضاغطة**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1998.

7- الخزرجي ثامر كامل محمد، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**، الطبعة الأولى، عمان ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،2004.

8- الزعبي على فلاح ،**إدارة التسويق**، الاردن،دار اليازوري العلمية للنشر التوزيع،2008.

9- شلبي محمد ،**المنهجية في التحليل السياسي**،الجزائر:دار هومة، 2007.

10- الصحن محمد فريد، **التسويق**، مصر، الدار الجامعية، 1999.

11- طامشة بومدين، **الاساس في منهجية تحليل النظم السياسية**،ط1، الجزائر،كنوز للنشر والتوزيع،2011.

12- عبد الوحيد الجاسور ناظم، **موسوعة علم السياسة**،الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.

13- عبيدات محمد وآخرون، **منهجية البحث العلمي والقواعد والمراحل والتطبيقات**.ط2،عمان: دائر وائل للنشر،1999..

14- عودة المعاني أيمن، **الادارة المحلية**، ط1، الاردن: دار وئل للنشر والتوزيع، 2009.

15- محفوظ محمد، **العولمة وتحولات العالم: إشكالية التنمية في زمن العولمة وصراع الثقافات**، الطبعة 1، المغرب، المركز الثقافي العربي، 2003.

16-المنظمة العربية للتنمية الإدارية: **الإدارة المحلية والبلديات في الوطن العربي**، الإمارات العربية، دون دار النشر، 2007.

17-الهيتي صبري فارس، **التخطيط الحضري**، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2008.

**ب- باللغة الأجنبية**

1- ALLOU Serge, Philippe DI LORETO, **La Coopération décentralisée au développement local urbaine en Afrique,** vol 1, éditions du Gret, France, 2000.
2- ALLOU Serge, Philippe DI LORETO, **La Coopération décentralisée au développement local urbaine en Afrique,** vol 2, expériences et pratiques, éditions du Gret, France, 2000
3- BACHELARD Paul, **les acteurs du développement local**, Paris, Edition l'harmattan, 2003.
4- BENDJLID Abed et autres**, Aménageurs et aménages en Algérie, Héritages des années Boumediene et Chadli**, éditions L`harmattan, Paris, 2004
5- BENDJLID Abed, **Planification et organisation de l`espace en Algérie**, Alger, OPU, 1986.
6- BOUKERZAZA Hosni, **Décentralisation et aménagement du territoire en Algérie: le cas de la wilaya de Skikda**, Alger, OPU, 1991.
7- Brule Jean Claude, Fontaine Jaques**, L`Algérie: volontarisme Etatique et aménagement du territoire**, Alger, OPU, 1984,

8- COTE Marc**, L`Algérie, ou l`espace retourne**, Constantine, media plus, 1993.

9- COTE Marc, **L'espace Algérien, les prémices d'un aménagement**, Alger, OPU, 1983.

10- DAHMANI Mohamed**, Planification et Aménagement du territoire,** Alger, OPU, 1984

11- DAVEZIES Laurent, **La république et ses territoires : la circulation invisible des richesses**, Paris, édition seuil, 1986.

12- DREVET Jean François, **Aménagement du territoire ;** union européenne pour le développement régional, Paris, éditions Continent Europe, 1995

13- GIRARDON Jean, **L`intercommunalité**, Paris, éditions ellipses, 2008.

14- GIRARDON Jean, **Politiques d`aménagement du territoire**, Paris, éditions ellipses, 2008.

15- GRAVIER Jean François, **L`Aménagement du territoire et l`avenirs des régions Françaises,** édition Flammarion, Paris, 1964

16- HATEM Fabrice, **Le marketing territorial: Principes, méthodes, pratiques**, Paris, éditions EMS, 2007.

17- HENRY Dominique, **Notre dame d`Afrique en sa fraicheur retrouvée**, pas de pays ni maison ni année d`édition.

18- KOTLER Philip, **Le Marketing selon Kotler, ou comment créer, conquérir et dominer un marche**, Paris, éditions Pearson éducation, 2005.

19- LAGUJIE Joseph et autres, **Espace régional et aménagement du territoire,** Paris, édition dallouz, 1979.

20- LAURE Marie, PERRET Gavard**, Le marketing de A a Z**, Paris, éditions Dunod, 2010

21- MADIOT Yves, **Aménagement du territoire**, 3eme édition, Paris, Edition ARMOND colin, 1996.

22- MARIE Alain, **La coopération décentralisée et ses paradoxes,** Paris, Edition Kharthala, 2005.

23- MARTENS Jean Claude**, Le modelle Algérien de développement: Bilan d`une décennie 1962-1972**, Alger, SNED, 1973.

24- Ministère de l`équipement et de l`aménagement du territoire**, Demain l`Algérie, L`Etat du territoire :** la reconquête du territoire, le dossier de l` aménagement du territoire, 1995.

25- NOISETTE Patrice, VALLEGURO Franck, **Le marketing des villes**, Paris, les éditions d`organisations, 1996.

26- NOISSET César, **La coopération décentralisée et le développement local**, **les instruments juridiques de coopération**, Paris, Edition l`harmattan, 2003.

27- Père H-MAURIER et Père BLANC: **Souvenirs et méditations à Notre –Dame d`Afrique**/ Histoire de la basilique, Histoire de l`église, décorations, inscriptions et vitraux. Association diocésaine d`Algérie ADA.pas de pays ni maison ni année d`édition.

28- PISON Gilles, **Atlas de la population mondiale : faut-ilcraindre la croissance demographique et le veillissement** ? Paris, edition autrement, 2009

29- QUILLIEN Philippe Jean**, Les collectivités locales en 15 leçons**, Paris, Normandie Roto, 1996,

30- RAHMANI Cherif, **La croissance urbaine en Algérie**, Alger, OPU, 1982

31- TISSA Ahmed, **Algérie histoire d`une construction spatiale 1960-2004**, Paris, édition publisud, 2004.

32- TISSA Ahmed, **Economie touristique et aménagement du territoire,** Alger, OPU, 1993.

33- TLEMCANI Rachid**, Etat bazar et globalisation : L`aventure de l`infitah en Algérie**, Alger, éditions El hikma, 1999

34- TROIN Jean François, **Le grand Maghreb,** Paris, Editions Armond colin, 2006

35- TULARD Marie José, **Politiques locales: La coopération décentralisée**, collection politiques locales, Paris, LGDJ, 2006.

## II.القواميس والمعاجم

### أ. باللغة العربية

1- ظاهر حسين، **معجم المصطلحات السياسية والدولية**، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2011.

### ب. باللغة الأجنبية

1- Alain BRUNO, **Dictionnaire d`économie et de sciences sociales**, Paris, éditions ellipses, 2005.

2- BRUNET Roger et autres, **les mots de la géographie** : dictionnaire critique, Montpellier, édition Reclus, 1992.

3- Le Larousse de poche, **Dictionnaire de la langue française**, Paris, Edition mise à jour, 2004.

4- Pierre MERLIN et Françoise CHOAY**, Dictionnaire de l`urbanisme et de l`aménagement**, Paris, presses universitaires de France, 1988.

## III. المجلات والدوريات

### أ. باللغة العربية

1- أحمد غريبي، **أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر**، مجلة البحوث والدراسات العلمية العدد 4، أكتوبر 2010.

2-خديجة خالدي، **أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 2، 2011.

3-كريم زرمان، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 7، جوان 2010

4-منذر الشاوي، **إدارة المدن والأقاليم**،المنظمة العربية للعلوم الادارية،مركز البحوث الادارية، العدد الرابع، 2005.

5-المنظمة العربية للتنمية الادارية، **الادارة المحلية والبلديات في الوطن العربي**، العدد الخامس، الامارات المتحدة، 2007.

**ب. باللغة الفرنسية**

1- ALEGRE Jean, **Coopération décentralisée en Méditerranée,** Confluences méditerranée N 7 Eté 1993.
2- Banque mondiale, **revue des dépences bubliques**, rapport N 36270, 2007.
3- BENALLEGUE Abdeladim, **Infrastructures de bases : les défis de l`avenir**. In : Economica, la revue de l`économie et de la finance, N6, Algérie, décembre 2007
4- DRIS Chérif, **« Les frontaliers » la coopération entre Marseille et Alger : de la marge a la médiation**, L`année du Maghreb, V/2009,461-479.
5- GALLET Bertrand, « **La coopération décentralisée** » **L`esprit de Barcelone** ?, Confluences Méditerranée, 2007/4 N 6.
6- KATEB Kamel, **Population et organisation de l`espace en Algérie**, L`espace géographique, 2003/ 4 tome 32.
7- Ministère de l`industrie et la promotion des PME, revue N 01, janvier 2011.
8- MORIN Georges, **1999-2009: Dix ans de coopération décentralisée Franco-Algérienne**, revue politique et parlementaire, N09, Paris, avril 2010.
9- PETITE-VILLE Franck, **La coopération décentralisée nord sud : vieux vin, nouvelle bouteille ?** Revue politique Africaine, N62, 1996.
10- Projet d`appui aux associations Algériennes de développement ONG II, Revue semestrielle N1, 2008.

11-Projet d`appui aux associations Algériennes de développement ONG II, le bulletin N4, 2009.

**IV–الصحف والجرائد**

1- Ali EL HADJ TAHAR, **Le Parc Dounia: Radioscopie d`un ratage**, le soir d`Algérie, quotidien national, N 6029, le 29 mai 2013.

2- Amar RAFA, **Plus de 5 millions d`euros pour la restauration de l`édifice**, La Tribune: Quotidien national, N2027, du 05/12/2006.

3- Amel BOUAKBA, **Algérie**: **Coopération Algéro-Française, 3 millions d`euros pour les projets de l`aménagement du territoire,** La Tribune**,** quotidien national, N1220, du 17/07/2006.

4- Cherif AISSAT**, L`adhésion de l`Algérie à l`OMC**, La Nation: hebdomadaire national, N 945, du 13 au 19 mars 2013.

**V– الملتقيات والمحاضرات**

**أ. باللغة العربية**

1- دريس شريف، **التعاون اللامركزي**، محاضرة القيت على طلبة السنة الاولى ماجستير علوم سياسية، جامعة تيزي وزو.2012.

2- الملتقى الوطني حول المواطنة والحكم المحلي في شمال افريقيا المقدم في جامعة تيزي وزو ،أفريل 2012 ،تدخل الاستاذ عمر بغزوز حول :

Coopération décentralisée, Pratique citoyenne et gouvernance locale dans les pays du Maghreb, cas de France –Algérie, France – Maroc.

**ب. باللغة الفرنسية**

1- KARASEK Franz, **Charte européenne de l’aménagement du territoire**, Conférence européenne des ministres responsables de l’aménagement du territoire, Espagne, 2003.

2- Khelladi et Mr Bellatef, **La zone économique de l`économie méditerranéen occidental : Un contre point aux PECO pour stabiliser l`UE**. Colloque international sur

l`Espace économique de la méditerranée occidentale : enjeux et perspectives. Bejaia le 25-26 juin 2000.

3- Lamia KRATOU, **La coopération décentralisée, une nouvelle dynamique pour promouvoir le développement durable dans les pays en développement**, 6ème colloque international du laboratoire prospectif, stratégique et durable, Université de Tunis, faculté des sciences économiques, Hammamat, 21-23 juin 2010.

4- Ministère de l`aménagement du territoire et de l`environnement, **conférence nationale sur le Schéma national d`aménagement du territoire (SNAT)** le 04 avril 2001.

**VI -القوانين و الدساتير**

1. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية سنة 1996.
2. أمر رقم 67-24 يتضمن **القانون البلدي** الجريدة الرسمية،العدد6، الصادرة في 19 جانفي 1967.
3. قانون رقم 90-08 المؤرخ في 7 أبريل 1990 **يتعلق بالبلدية**، الجريدة الرسمية، العدد 15، الصادرة في 11 أبريل 1990.
4. قانون رقم 90-09 المؤرخ في 7 أبريل 1990 **يتعلق بالولاية**، الجريدة الرسمية، العدد 15، المؤرخ في 11 أبريل 1990.
5. قانون رقم 90-29 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 يتعلق **بالتهيئة والتعمير**، ج ر عدد 52، الصادرة في 2 ديسمبر 1990.
6. قانون رقم 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق **بتهيئة الاقليم وتنميته المستدامة**، الجريدة الرسمية،العدد 77 ، الصادر بتاريخ 15 ديسمبر 2001.
7. مرسوم رئاسي رقم 08-88 المؤرخ في 9 مارس 2008 يتضمن **التصديق على إتفاقية الشراكة بين الحكومة الجزائرية والحكومة الفرنسية** وبروتوكولها الإداري

والمالي المتعلق بوسائل التعاون الموقعين بالجزائر في 2007/12/04 ، ج.ر، العدد 15 الصادرة في 16 مارس 2008.

8. قانون رقم 10–02 المؤرخ 29 يونيو 2010 **يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم**، الجريدة الرسمية،العدد 61 الصادرة بتاريخ 2010/10/21.

9. قانون رقم 11–10 المؤرخ في 29 جوان 2011 **المتضمن القانون البلدي**، الجريدة الرسمية،العدد 37، الصادرة بتاريخ 30 جوان 2011.

10. قانون رقم 07/12 المؤرخ في 21 فبراير 2012 **يتعلق بالولاية**،ج ر، عدد12، الصادر في 19 فبراير 2012.

11 –Loi N 2007-147 du 2 février 2007 relative a **l`action extérieure des collectivités territoriales et leurs groupements**, journal officiel de la république Française du 06 février 2007.

**VII– التقارير**

1- Cités unies France**, Répertoire de partenariats de coopération décentralisée Franco-Algérienne**, décembre 2006.

2- Conseil National économique et social, rapport sur: **Les politiques migratoires Europeennes** : **quels enjeux** ? 2ème session pleniére, 2002

3- **Convention de partenariat entre la ville de Bordeaux et la ville d`Oran pour la formation des cadres territoriaux**, ville de Bordeaux, extrait des registres de délibérations du conseil municipal, avril 2008.

4- Didier BECKER, ARENDA: **Restauration de la basilique notre dame d`Afrique**, Rapport d`audit au 30/04/2010.

5- Didier BECKER, ARENDA: **Restauration de la basilique notre dame d`Afrique**, Rapport d`audit final au 30/12/2010.

6- Eugene ZAPATA GARESCHE, **Internationalisation des villes et coopération décentralisée entre l`UE et l`Amérique latine,** manuel pratique, ministère des affaires étrangères et

européennes, Direction générale de la coopération internationale et du développement, groupe collet, 2008.

7- Guido BERTUCCI, **Contribution of decentralized cooperation to decentralization in Africa,** United Nations administration and development programs, July 2008.

8- Jérôme DUPLAN, **Coopération décentralisée et développement urbain: Intervention des collectivités territoriales**, Direction générale de la coopération internationale et du développement, Ministère des affaires étrangères et européennes, 2007.

9- ONS 2011, Les comptes économiques en volumes de 2000 à 2011, N 617.

10- ONS, Algérie en Quelques Chiffres, de 2007- 2011, N° 38 à 41.

11- Données de la Banque Centrale.

12- Partenariat de coopération : **Grand Lyon- Wilaya de Sétif**, ville de Lyon, direction des relations internationales, avril 2010

13- Partenariat Euro- Med, **Algérie**: Document de stratégie 2002-2006 et programme d`indicatif national 2002-2004.

14- Communiqué du conseil des ministres, Programme de développement quinquennal 2010-2014.

15- Rapport ONS 1988 et 1999.

16- Rapport FMI 2008.

17- Rapport FMI, 2009.

18- Rapport pays Algérie, Ministère de l`aménagement du territoire et de l`environnement, Observatoire national de l`environnement et du développement durable, mars 2012,

19- République Algérienne démocratique et populaire, Agence de développement social, Projet d`appui aux associations Algériennes de développement ONG II, projet N*2008/164-69. Projet **: Aménagement et restauration d`un village kabyle ancien – Djebla- Beni Ksila.**

20- Union pour la méditerranée, **Programme de coopération sur les politiques des villes et les politiques urbaines**, octobre 2009.

21- United Cities and local governments (UCLG), Committee in Decentralized Cooperation, Progress Report 2007.

**VIII– الرسائل غير المنشورة**

**أ. باللغة العربية**

1-رياض تومي، **أدوات التهيئة والتعمير واشكالية التنمية الحضرية**، مذكرة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، 2006.

2-نسيمة مختاري، **التعاون الدولي اللامركزي من أجل التنمية المستدامة**، مذكرة الماجستير في القانون العام، تخصص قانون دولي، جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مدرسة الدكتوراه للقانون الاساسي والعلوم السياسية، 2012.

**ب.باللغة الفرنسية**

1- DIALOU Amadou, **La dimension politique du partenariat U.E- A.C.P depuis l`accord de COTONOU : défits, enjeux et perspectives**, Thèse de Doctorat de droit public, Paris, Université de Reims, 2008.

2- DRIS Chrif : **La coopération décentralisée euro-méditerranéenne**, le cas de la région PACA avec Alger, thèse de doctorat, université d’Alger, département des sciences politiques, 2010.

3- FEKHAR Mouloud, **Aménagement du territoire: Présentation critique ou vers un nouveau paradigme**, Mémoire de magister, Université d`Alger, Institut des sciences économiques, option : Planification et développement, 1991.

4- HACHEMI Naima, **La coopération internationale entre collectivités locales :** une nouvelle approche du développement local, le cas

de la commune de LNI et SAINT DENIS, mémoire de magister, département de sciences économiques, UMMTO, 2003.

5- PILLET Claire, **La coopération décentralisée au sein du gouvernement des territoires,** Master professionnel II, université Lyon II, institut des études politiques, 2008.

6- SAIBI Samir, **Le Partenariat Euro-maghrébin**, Institut d`économie douanière et fiscale, diplôme de magister, Alger, 2007.

7- TALAHITE Fatiha**, Reformes et transformations en Algérie**, UFR de sciences économiques et de gestion, université Paris nord 3, 2010.

8- TRKULJA Senisa, **Analyse comparative des politiques du développement territorial,** Thèse de doctorat à l'institut des sciences et industries du vivant et de l'environnement, Belgrade : Serbie, 2009.

**IX-المقابلات**

1- مقابلة مع: الدكتور **دريس شريف،** أستاذ محاضر بجامعة الجزائر3 في 2012/02/15.

2- مقابلة مع: السيد **محدب طاهر**، وزارة الخارجية في 2012/03/26 .

3- مقابلة مع: السيد **أعمر مزبوط**، رئيس مصلحة الديوان ببلدية تيزي وزو 2012/05/15.

4- مقابلة مع: السيد **شاوش رابح**، الأمين العام لبلدية بومرداس في 2012/04/22.

5- مقابلة مع: **أحمد إدير**، الأمين العام لبلدية بجاية في 2012/06/12.

6- مقابلة مع: السيد **شعوادي يوسف**، نائب رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية باب الواد، الجزائر في 2012/11/06.

7- مقابلة مع: السيد **بن شعلال**، مدير التخطيط والتهيئة الإقليمية بولاية الجزائر في 2012/02/12.

8- مقابلة مع: السيد **أسيد رابح** والسيدة **عيبود ليندة**، مديرية الأشغال الكبرى بوزارة التهيئة الإقليمية في 2012/11/12 .

9- مقابلة مع: السيد **مشيش مصطفى**، مهندس في مديرية البيئة واعادة هيكلة الأحياء بولاية الجزائر في 2012/06/06.

10-مقابلة مع: السيد **إسماعيل عيبش**، الأمين العام لجمعية حماية البيئة بعزازقة في 2012/09/14.

11-مقابلة مع: السيد **أحمد فريد**، رئيس جمعية تاجمعث نجبلة بولاية بجاية. بني كسيلا. في 2012/06/07.

12- مقابلة مع: السيد **ألدو جيانازي**، مدير كنيسة سيدة إفريقيا بالجزائر.2013/06/02.

**X- مواقع الانترنت**

1- **Definitions and objectives of the regional planning:** sur http://www.mam-sy.org/userfiles/file/AP2/Draft-Law-Regional-Planning-eng.pdf

2- http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/algerie/la-france-et-l-algerie/

3- www.statistiques-mondiales.com

4- Decentralized Cooperation: **A new role for local governments who think globally and act locally**. Sur http://gestrisam.malaga.eu/export/sites/default/economia/gestrisam/portal/menu/seccion_0011/documentos

**Coopération décentralisée: historique, définition et repères juridiques**. Sur site: www.horizons-solidarite.org

5- **What role for local authorities in decentralized cooperation under the convention of Lomé** ?

http://www.ecdpm.org/Web_ECDPM/Web/Content/Navigation.nsf/index2?readform

6- Abdelghani ABOUHANI, **La coopération décentralisée: Un espoir pour les villes du sud ?**

http://www.gemdev.org/publications/etatdessavoirs/pdf/abouhani.pdf

7- Arezki AKERKAR, **La coopération décentralisée Algero-Française : Un levier pour le développement durable ? l`expérience entre Mulhouse et El KHROUB** sur :

http://www.erudite.univ-paris-est.fr/evenements/colloques-et-conferences/atm-2013-communications-full-papers/?eID=dam_frontend_push&docID=25179

8- Partager et transmettre l`expertise Française du développement local, 2eme forum pour la coopération international des collectivités, 7 et 8 juillet2011, sur : http://www.cites-unies-frances.org/spip.php?article1227

9- Youssef Brahimi, **SOLARID: Coopération sud-sud et migration dans la région Sahelo-Saharienne**. Sur http://globalmechanism.org/dynamic/File/Communication%20Almeria%20French%20.pdf

10- La coopération entre Rhône-Alpes et l'Algérie : des actions en pleine expansion» :**La coopération décentralisée du point de vue algérien sur http://www.ambafrance-dz.org .**

11- **Publication manuelles de l`observatoire de coopération décentralisée UE-AL, voir le site : www.obrv.org**

12- **Le cadre juridique de la coopération décentralisée** sur : http://grandlieunokoue.org/cooperationdecentraliseecadrejuridique.pdf

13- Réalisation du schéma directeur d`aménagement numérique en l`Aisne sur site : http://www.fnccr.asso.fr/documents/11_10_SDTAN_CG02.pdf

14- **L'Aménagement Numérique des Territoires, sur :** http://www.ant.developpementdurable.gouv.fr/rubrique.php3?id_rubrique=23

15- Pour réussir l`aménagement de tous les territoires sur : http://maitrisernotreamenagementnumerique.files.wordpress.com/2012/07/lappel-de-valence.pdf..

16- Isabelle HAUTOT**, comparez vos performances pour vous améliorer**. Sur : http://www.performance-publique.budget.gouv.fr

17- Dominique LOROY, **Le Benchmarking: se comparer pour s`améliorer** , http://www.performance-publique.budget.gouv.fr

18- Redouane ARAB: **Benchmarking,** http://www.infres.enst.fr/people/saglo/esim/QSI/etudes/redouane/Redouane.pdf.

19- Fabien LEPOIVRE**, Benchmarking: Concept et méthodologie,**

http://www.performance-publique.budget.gouv.fr

20- **Benchmarking: Guide méthodologique du travail en commun,** http://www.iaat.org/telechargement/guide_methodo/3_3_benchmarking.pdf

21- Dominique LOROY, **Le Benchmarking: se comparer pour s`améliorer**, Sur : http://www.performance-publique.budget.gouv.fr

22- **Benchmarking: Guide méthodologique du travail en commun,** http://www.iaat.org/telechargement/guide_methodo/3_3_benchmarking.pdf

23- Vincent GOLLAIN, **guide du marketing territorial**, sur site: www.Marketing-territorial.org .

24- Nicolas BABEY, **Gouvernance et marketing territorial, sur** http://www.unil.ch/webdav/site/ouvdd/shared/Colloque%202005/Communications/B%29%20Gouvernance/B5/N.%20Babey%20et%20al.pdf

25- **Gouvernance locale et développement**, Partenariats pour la coopération décentralisée in **:** http://hdrnet.org/47/1/07maghreb_eng.pdf

26- Y -BENABDALLAH, **Le développement des infrastructures en Algérie : Quels effets sur la croissance économique et l`environnement des investissements** ? sur : http://www.gate.cnrs.fr/unecaomc08/Communications%20PDF/Texte%20Benabdallah.pdf

27- http://www.ambassade-algerie-cameroun.org/article.php3?id_article=534

28- www.ministere-interieur.gouv.dz

29- Cités unies France : **Etat des lieux de la coopération décentralisée franco-algérienne** sur : http://www.cites-unies-france.org/spip.php?article258.

30- http://www.cites-unies-france.org/spip.php?article109

31- **Une année de l`Algérie en France**, sur : http://www.memalgeria.org/actu/comn/annee_alg_fr/

32- **La France et l`Algérie veulent « refonder » leurs relations**, sur : http://www.algeria-watch.org/fr/article/pol/france/algerie_france.htm

33- Projet de loi autorisant l`approbation de la convention de partenariat entre la France et l`Algerie.sur :

http://www.senat.fr/rap/l08-538/l08-5381.html

34- Commission national de la coopération décentralisée**, programme de coopération décentralisée des territoires Dunkerquois et d`Annaba**. Sur

www.cncd.fr/frontoffice/bdd-projet-id=63838http://www.cites-unies-france.org/spip.php?article109

35- La restauration de la basilique notre dame d`Afrique. Sur :

http://eglise-catholique-algerie.org/ProjetNDA/Documentation_NDA.pdf

36- سارة الخمال، **التعاون اللامركزي**، نقلا عن الموقع :

http://benalisoufiane.arabblogs.com/archive/2009/4/836383.html

**XI- مصادر أخرى**

**Film documentaire**

1- ADA, **Notre dame d`Afrique: La restauration de la basilique**, film réalisé par Boualem KAMEL, Adonide production 2010.

# فهرس الجداول

# فهرس المحتويات



## الفصل الأول

## مدخل مفاهيمي للتهيئة الإقليمية والتعاون اللامركزي

# الفصل الثاني

## التهيئة الإقليمية في الجزائر في إطار التعاون اللامركزي –الجزائري – الفرنسي ما بين 1980 إلى 2012.

## الفصل الثالث

## دراسة لحالتي تعاون بين ولاية الجزائر ومرسيليا، جمعية تاجماعث نجبلة والإتحاد الأوروبي

# الملاحق



الملحق رقم (1): وضعية الكنيسة قبل وبعد الترميم.






الملحق رقم (2): قرية جبلة قبل وبعد الترميم

Université Mouloud MAMMERI Tizi-Ouzou
Faculté de Droit et sciences politiques
Département des sciences politiques
Ecole doctorale de droit et sciences politiques

# L`Aménagement du territoire en Algérie dans le cadre de la Coopération Décentralisée de 1980- 2012
## Etude de cas : La coopération Algero-Européenne.

Mémoire pour l`obtention de magister en sciences politiques
Spécialité: Organisation et politiques publiques

Présenté par :
M^elle Radia ALIANE

Encadré par :
P^r Aomar BAGHZOUZ

Année universitaire 2013-2014

## Abstract :

Spatial Planning in Algeria within the framework of decentralized Algerian-European cooperation experienced two phases:

The first period began in 1980, it was characterized by the weakened agreements of the partnership of the decentralized cooperation concluded between Algerian infra-state actors and their European counterparts.This was the result of the post-Independence period when Algeria experienced political, economic and social crises. The few agreements that were concluded were mainly based on the institutional support and training of elected and complete removal of territorial variables.

The second period began in 1999, it was characterized by the revival of these large contracts of the decentralized cooperation concluded and touched all actors in the majority of nation's states and local and regional governments (state and municipal councils) associative movements, universities, and hospitals.

These agreements have focused on several areas, including special planning, especially by regional councils, states, municipals and associative organizations due to the intervention of these variables on the agenda of the government which have been translated in the creation of The Ministry of regional planning and the adoption of national, regional and local configuration.

In the field, only a fraction of these contracts has been implanted because of the numerous obstacles especially at the national level such as lack of institutional and legal framework to guide these practices which is the result of a lack of political will etc. This is what makes these contracts remain only real in the theoretical sense without real implementation in the field.

**ملخص**

أخذت دراسة التهيئة الإقليمية في الجزائر في إطار التعاون اللامركزي الجزائري– الأوروبي حقبتين مختلفتين. الأولى ظهرت مع بداية الثمانينات، تميزت بضئالة عقود الشراكة للتعاون اللامركزي بين الفواعل الجزائرية ونظيراتها الأوروبية. ذلك نتيجة للأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية المزرية التي دخلتها الجزائر غداة الإستقلال، هذا ما جعلها تركز في مجملها على المساعدة المؤسساتية كتكوين المنتخبين المحليين واستبعادها الكلي لمتغير التهيئة الإقليمية.

بينما تميزت الحقبة الثانية التي جاءت بعد 1999 بانتعاش كبير لهذه العقود المبرمة التي مست فواعل متعددة وعلى أغلبية ولايات الوطن كالجماعات المحلية (المجالس الولائية والبلدية)، الحركات الجمعوية، الجامعات والمستشفيات. ركزت هذه العقود على مجالات متعددة بما فيها التهيئة الإقليمية خاصة من قبل المجالس الولائية، البلدية والحركات الجمعوية نظرا لتدخل هذا المتغير في جدول أعمال الحكومة، التي ترجمت في احداث وزارة التهيئة الإقليمية وإقرار مخططات وطنية، جهوية ومحلية للتهيئة. لكن ميدانيا لم ينفذ إلا جزءا ضئيلا من هذه العقود، ذلك يعود لعراقيل متعددة منها ما هو مرتبط بالمحيط الداخلي كانعدام الإطار القانوني والمؤسساتي لهذه الممارسة. هذا ما جعل معظم العقود تبقى في الإطار النظري دون تنفيذ ميداني لها.